



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

استقلالية البنك المركزي وأثره على أداء السياسة النقدية

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر اكايمي تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ:

د. علوان الضاوي

إعداد الطالبة:

بولحجل سلمى

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. قصاص شريفة	رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
د. علوان الضاوي	مقررا	أستاذ محاضر - ب -	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
أ.سلامات عقيلة	مناقشا	أستاذ مساعد - أ -	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الاهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولم أكن سأصل إليه لولا فضله علي

اهدي هذا العمل المتواضع


إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة تحت أقدامها، إلى نبع الحنان، إلى أمي الغالية

إلى من تعب من اجل راحتي، وضحي في سبيل تعليمي، إلى أبي الغالي

إلى جميع عائلتي الكريمة

إلى جميع أصدقاء الدرب في الدراسة

إلى كل من دعمني وساندني في مسيرتي.



شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم وأعانني على

انجاز هذا العمل ويسر لي كل الصعاب

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذا

العمل المتواضع

وأتوجه بشكري إلى الأستاذ المشرف الدكتور الضاوي علوان

على المساعدة والجهد الذي بذله معي طوال فترة انجاز

المذكرة، جزاك الله كل خير

بشكري إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تشريفي

بقبولهم مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى جميع الأساتذة الذين أناروا درب

العلم لنا على طول المسار الدراسي.

ملخص:

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع اثر استقلالية البنك المركزي ومدى تأثيره على أداء السياسة النقدية، خاصة وان البنك المركزي هو اعلي سلطة في الجهاز البنكي.

ومن اجل الوصول إلى ذلك تم في الجانب النظري دراسة السياسة النقدية، حيث تم التطرق إلى الأهداف وقنوات الانتقال وكذا الأدوات المستخدمة لتحقيق الأهداف، كما تم التطرق إلى استقلالية البنك المركزي حيث تم توضيح المفاهيم العامة المتعلقة بالبنك المركزي وبالاستقلالية، واثر الاستقلالية على كل من التضخم، تمويل العجز المالي للحكومة و الناتج المحلي الاجمالي.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم فيه إسقاط الدراسة على حالة الجزائر فحاولنا التعرف على قانون النقد والقرض وتطرقنا إلى أهم النقاط التي جاء بها القانون والذي بموجبه تم منح بنك الجزائر المكانة العليا على رأس النظام البنكي، وكذلك على إثره تم الفصل بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر. كذلك تم التطرق إلى درجة استقلالية بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه، ومسار السياسة النقدية في الجزائر واهم الأهداف المستهدفة والادوات المستخدمة لذلك.

وقد خلصت الدراسة إلى أن بنك الجزائر كان يتمتع باستقلالية كبيرة في قانون النقد والقرض إلا أن هذه الاستقلالية تناقصت مع التعديلات إلى أحدثتها السلطة على هذا القانون، خاصة التعديل 01/01 الذي ألغى مدة تعيين المحافظ ونوابه، وكذلك لاستقلالية بنك الجزائر تأثير على مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية حيث انه لاحظنا انه لما كان بنك الجزائر يتمتع باستقلالية عالية تم تحسن مستويات التضخم وبالتالي تحقق الهدف الأساسي للسياسة النقدية وهو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، استقلالية البنك المركزي، استقلالية بنك الجزائر

Abstract :

I have addressed this study the subject of the independence of the central bank and its impact on the performance of the monetary policy, especially as the central bank is the highest authority in the banking system.

In order to reach that in the theoretical aspect of the study of monetary policy to address the goals of patient wort transfer channels tools used to achieve the goals, it was also addressed to the independence of the central bank, where clarification of the concepts of the general assembly concerning the independence of the central bank and several programs and the impact of independence on both inflation and the fiscal deficit financing for the government and GDP.

The applied side, it has been dropping the study to case of Algeria so we tried to indentify code of money and credit, where it is addressed to the most important point of law, under which parents eased the bank of Algeria was granted the supine status of the head of the banking system as well as on the impact of the separation between the public treasury and the bank of Algeria, It was also addressed to the degree of independence of the bank of Algeria in the light of the cod of money and amendment times and clarify the path of monetary policy in Algeria, the most important targets and tools used.

The study concluded that the bank of Algeria has enjoyed considerable autonomy in monetary law and loan but the goal of independence, decreased with the amendments times it, particularly the amendment 01/01, where the abolition of the duration of the appointment of the Governor and his deputies, as well as the in independence of the bank of Algeria has an impact on the achievement of the objectives of the monetary policy, where he enjoys high bank of Algeria independence was the improvement of the levels of inflation and thus achieve the primary goal of monetary policy, which is to achieve stability in the general level of prices.

Keywords:

the independence of the Monetary policy, the independence of the central bank, bank Algeria .

الْقُرْآنِ

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الشكر والعرفان
III	الملخص بالعربية
IV	الملخص باللغة الأجنبية
VI	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
أ - و	مقدمة عامة
37-8	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية
8	تمهيد
9	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
9	المطلب الأول: مفهوم وأنواع السياسة النقدية
10	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
15	المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية
20	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
20	المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية
22	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية
23	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية
25	المبحث الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

فهرس المحتويات

25	المطلب الأول: السياسة النقدية في النظرية النقدية الكلاسيكية
30	المطلب الثاني: السياسة النقدية في النظرية النقدية الكينزية
35	المطلب الثالث: السياسة النقدية في النظرية النقدية المعاصرة
37	خلاصة
62-39	الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنك المركزي
39	تمهيد
40	المبحث الأول: ماهية البنك المركزي
40	المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي
41	المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي
42	المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي
44	المطلب الرابع: سياسة البنك المركزي في الرقابة على الائتمان
48	المبحث الثاني: ماهية استقلالية البنك المركزي
48	المطلب الأول: مفهوم وأهمية استقلالية البنك المركزي
50	المطلب الثاني: مؤشرات استقلالية البنك المركزي
52	المطلب الثالث: الموقف من استقلالية البنك المركزي
54	المطلب الرابع: معايير استقلالية البنك المركزي
57	المبحث الثالث: آثار استقلالية البنك المركزي
57	المطلب الأول: استقلالية البنك المركزي والتضخم
59	المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي وتمويل العجز المالي الحكومي
61	المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي والنتاج المحلي الإجمالي

فهرس المحتويات

63	خلاصة
99-65	الفصل الثالث: استقلالية بنك الجزائر وانعكاسه على أداء السياسة النقدية
65	تمهيد
66	المبحث الأول: استقلالية بنك الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90
66	المطلب الأول: لمحة حول قانون النقد والقرض
69	المطلب الثاني: استقلالية بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض 10/90
71	المطلب الثالث: استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 01/01 والأمر 11/03
79	المبحث الثاني: مدى تأثير استقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية
79	المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر منذ 1990 إلى 2016
84	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
92	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر
99	خلاصة
101	خاتمة عامة
105	قائمة المراجع

فَائِزَةُ الْجَدَّاءِ

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
51	الاستقلالية الوظيفية للبنوك المركزية في اكبر الدول	01
52	الاستقلالية العضوية للبنوك المركزية في بعض الدول	02
85	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (1990-2017)	03
87	تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر (2001-2017)	04
89	تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر (2002-2017)	05
91	تطور تسهيلات الوديعة في الجزائر (2005-2017)	06
93	تطور معدل التضخم في الجزائر (2000-2017)	07
95	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2017)	08
96	تطور معدل البطالة في الجزائر (2000-2017)	09
98	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2017)	10

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة	15
02	أثر تغير كمية النقود على المستوى العام للأسعار	27
03	منحنى عرض النقود عند كينز	32
04	منحنى التضخم في الجزائر (200-2017)	94
05	منحنى تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2017)	96
06	منحنى تطور معدل البطالة في الجزائر (2000-2017)	97

مقدمة علمة

تمهيد

يلعب النظام المصرفي دور كبير في تطور و تقدم الاقتصاد، فهو القلب النابض لأي نشاط اقتصادي، و بسبب التطورات التي حدثت في الآونة الآخرة أصبحت أهميته تزداد يوماً بعد يوم، وقد قامت دول عديدة باتباع سياسات اقتصادية تهدف بالأساس إلى تحقيق التنمية، ومن بين هذه السياسات السياسة النقدية التي احتلت المجال الأكبر حيث كان لها دور وتأثير كبير على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالتضخم، حيث تساعد السياسة النقدية على حل المشاكل الاقتصادية .

ويمثل البنك المركزي المحور الرئيسي للقطاع البنكي وعليه يتوقف إدارة وقيادة هذا القطاع بالكفاءة والقدرة المطلوبة، فهو يلعب دور كبير في تحقيق الاستقرار النقدي، واستقلالية البنك المركزي من المواضيع الذي حظيت باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية وذلك بسبب الدور الكبير التي تلعب هذه البنوك في الاقتصاد. ولذلك سعت معظم دول العالم إلى تحقيق استقلاليتها، حيث قامت مجموعة من الدول بسن مجموعة من القوانين والتشريعات وقامت بإجراءات تضمن للبنك المركزي القيام بدوره في رسم و تنفيذ السياسة النقدية، وذلك من خلال تحديد الأهداف واختيار الأدوات اللازمة والمناسبة لبلوغ تلك الأهداف المسطرة، هذه الاستقلالية لاقت آراء مؤيدة لها وآراء معارضة للفكرة وكل طرف له مبرراته وحججه على ذلك. ويمكن أن نقول انه ولحد الساعة لا يوجد بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية المطلقة في إدارة المعروض النقدي، حيث أن الاستقلال التام مستحيل تطبيقه على ارض الواقع وذلك يرجع إلى العلاقة التي تربط البنك المركزي بالحكومة في معظم دول العالم، حيث أن البنك المركزي يساعد الحكومة في رسم وتنفيذ وتحديد معالم السياسة الاقتصادية لان بإمكانه تحديد معدل التضخم والاستثمار والبطالة.

ولقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال أوضاع اقتصادية حرجة، وعلى اثر ذلك قامت بتغيير توجهاتها الاقتصادية حيث توجهت إلى اقتصاد السوق وهذا من اجل مواجهة متطلبات السوق ومواكبة التطور الاقتصادي وقامت الجزائر بعدة إصلاحات بداية من التسعينات حيث قامت بإصدار النقد والعرض 10/90، والذي تم على إثره منح الاستقلالية لبنك الجزائر حيث تم فصل بين بنك الجزائر والخزينة العمومية وقد أعطى له على اثر هذا القانون الحرية في وضع وتنفيذ وتسيير السياسة النقدية وتوجيهها.

I. إشكالية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر؟
من خلال الإشكالية السابقة يشتق أسئلة فرعية أخرى يمكن طرحها كالآتي:

1/ ما الغاية من منح الاستقلالية للبنك المركزي؟

2/ هل استقلالية البنك المركزي لها آثار على بعض المتغيرات الاقتصادية؟

3/ هل يتمتع بنك الجزائر بنفس الاستقلالية في قانون النقد والقرض وتعديلاته؟

4/ هل لدرجة استقلالية بنك الجزائر تأثير على مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية؟

II. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. تحقيق أهداف السياسة النقدية مرهون بمدى فعالية وكفاءة أدواتها؛
2. تختلف درجة استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه؛
3. لدرجة استقلالية بنك الجزائر تأثير على مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار.

III. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة الأهداف نذكر منها:

- التعريف بالسياسة النقدية وأهم قنواتها والأهداف التي تسعى للوصول إليها؛
- تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم المؤشرات والمعايير الدالة على الاستقلالية؛
- إبراز الدور الكبير التي تلعبه استقلالية البنك المركزي في تحقيق أهداف السياسة النقدية وخاصة المحافظة على استقرار الأسعار؛
- محاولة معرفة درجة استقلالية بنك الجزائر خلال قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه؛



- معرفة مدى تأثير درجة استقلالية بنك الجزائر على أدوات السياسة النقدية.

IV. أهمية الدراسة:

للموضوع أهمية كبيرة حيث أن هذه الدراسة تمكننا من معرفة العلاقة بين البنك المركزي والسياسة النقدية، حيث يلعب البنك المركزي دور كبير في جعل السياسة النقدية ذات فعالية وبالتالي تحقق أهدافها وأهمها تحقيق الاستقرار النقدي. وكذلك توضيح مدى استقلالية بنك الجزائر من خلال قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه ومدى تأثيره على أداء السياسة النقدية.

V. منهج الدراسة:

تم اعتماد عدة مناهج بما يخدم الموضوع:

- المنهج الوصفي

حيث أستخدم هذا المنهج لعرض المفاهيم العامة الخاصة بالسياسة النقدية والبنك المركزي.

- المنهج التاريخي

تم اعتماد هذا المنهج من أجل تتبع البعد التاريخي لتطور السياسة النقدية وكذلك البنوك المركزية، ومسار السياسة النقدية في الجزائر.

- المنهج التحليلي

تم اعتماد هذا المنهج في الفصل الثالث من أجل قراءة وتحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالسياسة النقدية ومدى تأثيرها باستقلالية بنك الجزائر.

VI. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع:

- رغبة شخصية في دراسة الموضوع؛
- أهمية الموضوع في الساحة الاقتصادية، خاصة مع التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم؛
- معرفة الدور الكبير التي تلعبه السياسة النقدية في الاقتصاد؛
- محاولة معرفة وفهم العلاقة التي تربط درجة استقلالية بنك الجزائر وأداء السياسة النقدية.



VII. حدود الدراسة:

موضوع استقلالية البنك المركزي هو موضوع ليس حديث العهد، لكن مع التطورات المتسارعة في الاقتصاديات العالمية أهميتها ازدادت. وقد تم تخصيص فترة الدراسة من سنة 1990 إلى سنة 2017 حيث تم تحليل حالة الجزائر في مجال استقلالية البنك المركزي وأثرها على أداء السياسة النقدية.

VIII. الدراسات السابقة:

1. دراسة عياش قويدر و براهيمى عبد الله، بعنوان " اثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (واقع وتحديات)، كلية العلوم الإنسانية وعلوم الاجتماع، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14، 15 ديسمبر 2004. حيث تمثلت إشكالية الدراسة في: هل استقلالية البنك المركزي هي حقيقية أم مضبوطة وما أثرها على الهدف الأساسي للسياسة النقدية؟

حيث قام الباحثان من خلال دراستهم بالتطرق إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري ومسار السياسة النقدية وكذلك تناولا استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية، وأيضا تم التطرق إلى بعض التجارب العالمية وحقيقة الاستقلالية المطلقة للبنوك المركزية، وفي الأخير تم التطرق إلى مدى استقلالية بنك الجزائر وفق معايير الاستقلالية.

وقد توصل الباحثان إلى أن استقلالية البنك المركزي لا تخضع إلى مقياس معين ولكنها تتخذ أشكالا مختلفة حسب المعايير، وان السياسة النقدية في الجزائر تطورت بشكل كبير خاصة مع الأمر الأخير ل 2003 والذي أكد على درجة عالية من الاستقلالية لبنك الجزائر في أداء السياسة النقدية.

2. دراسة جديني ميمي، بعنوان " انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2006.

حيث تمثلت إشكالية الدراسة في: ما هو اثر استقلالية بنك الجزائر على فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟ حيث قامت الباحثة من خلال دراستها بالتطرق في الجانب النظري إلى السياسة النقدية والنظريات النقدية، والبنوك المركزية واستقلاليتها، وكذلك حاولت قياس درجة استقلالية بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض وكذا التعديلات التي طرأت عليه، ودراسة فعالية السياسة النقدية في ظل الاستقلالية القانونية لبنك الجزائر.



وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج من بينها: أن استقلالية السياسة النقدية تتبع إلى حد كبير من الاستقلالية القانونية للبنك المركزي وكذلك أن فعالية السياسة النقدية تتحصر في مدى إمكانية استخدام السياسة النقدية لأدوات كفيلة بتحقيق الغرض الأساسي من استخدامها، وتوصلت إلى أن درجة الاستقلالية العالية لبنك الجزائر ساعدت في ضبط تطور المعروض النقدي خلال مدة سريان قانون النقد والقرض 10/90. 3. دراسة معمري ليلي، بعنوان " دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل أداء السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المدينة، الجزائر، 2013. حيث تمثلت اشكالية الدراسة في: ما مدى مساهمة استقلالية بنك الجزائر في محاربة التضخم من خلال تفعيل السياسة النقدية؟

حيث قامت الباحثة من خلال دراستها بالتطرق في الجانب النظري إلى السياسة النقدية والتضخم وكذلك حيث تطرقت إلى تطور بنك الجزائر عبر التشريعات المصرفية وكذا تطور السياسة النقدية والتضخم من 1990 إلى 2010.

وقد توصلت الباحثة إلى انه من الضروري دعم الاستقلالية القانونية بالتطبيق الفعلي للنصوص والتشريعات وذلك لضمان الأثر الايجابي للاستقلالية القانونية لبنك الجزائر على معدلات التضخم. وما يميز دراستنا عن باقي الدراسات:

هذه الدراسة جاءت كمكملة للدراسات السابقة والتي تناولت موضوع استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية، حيث تم التركيز على الجانب التحليلي فيما يخص أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر، وأيضا فترة الدراسة امتدت من 1990 إلى 2017 وهو ما أعطى للدراسة نوعا من الحداثة.

IX. صعوبات الدراسة:

- اتساع الموضوع حيث له ارتباطات كبيرة مع قضايا عديدة في الاقتصاد؛
- صعوبة الحصول على مذكرات تتحدث عن نفس الموضوع وان وجدت تكون على شكل ملخص عام للدراسة؛
- من بين الصعوبات خاصة في الجانب التطبيقي هي عدم الحصول على المعطيات الإحصائية من مصدر واحد لكل فترة الدراسة مما اضطر إلى استعمال عدة تقارير ومن عدة مصادر، وهذا مع وجود بعض التباين والاختلاف بين المعطيات الإحصائية.

X. تقسيمات البحث:



تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث الفصل الأول والثاني فصلين نظريين والفصل الثالث فصل تطبيقي.

- ❖ الفصل الأول: بعنوان "الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية"، وقد تم التطرق إلى جميع الأمور المتعلقة بالسياسة النقدية من حيث المفهوم، قنوات انتقالها، وأدوات السياسة النقدية وفي الأخير تم التطرق إلى السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.
- ❖ الفصل الثاني: بعنوان "الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنك المركزي"، وقد تم عرض كل المفاهيم المتعلقة بالبنك المركزي وكذا استقلالية البنك المركزي، وتم التعرف على اثر استقلالية البنك المركزي.
- ❖ الفصل الثالث: بعنوان "استقلالية بنك الجزائر وانعكاسه على أداء السياسة النقدية"، وقد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة حالة الجزائر فيما يخص استقلالية بنك الجزائر وأداء السياسة النقدية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

تمهيد

السياسة النقدية هي آلية من آليات البنك المركزي التي تستخدمها من أجل توجيه النشاط المصرفي، وقد ظهر مفهومها في بداية القرن التاسع عشر في النظرية الكلاسيكية، وتطور بتطور الأفكار والنظريات عبر الزمن، وقد زاد الاهتمام بها بعد الأزمات النقدية التي وقعت.

ونقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي من أجل التأثير على حجم المعروض النقدي في البنوك، ويتم ذلك عن طريق اعتمادها على مختلف الأدوات وتنقسم هذه الأخيرة إلى أدوات كمية، كيفية، وأدوات أخرى.

ومن أجل التفصيل والتعمق في السياسة النقدية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول تناول ماهية السياسة النقدية، حيث تم التطرق إلى مفهوم وأنواع السياسة النقدية، وكذلك الأهداف وقنوات انتقال السياسة النقدية.

المبحث الثاني تناول أدوات السياسة النقدية، حيث تم التطرق إلى الأدوات الكمية، الكيفية، والأدوات الأخرى بالتفصيل.

المبحث الثالث تناولنا فيه السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي، حيث تم التطرق إلى السياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، والنظرية المعاصرة.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من بين أدوات السياسة الاقتصادية، وتلعب دور كبير وهام في المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وسوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى التطرق إلى مفهوم و أنواع السياسة النقدية وكذلك أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وأيضا إلى قنوات انتقالها.

المطلب الأول: مفهوم و أنواع السياسة النقدية

لقد تم وضع تعاريف عديدة ومتنوعة للسياسة النقدية من قبل الاقتصاديين، كما أن هناك أنواع للسياسة النقدية حيث يتم تحديدها حسب الوضعية التي تمر بها الدولة.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

هناك عدة تعاريف للسياسة النقدية وسوف نقوم بعرض بعضها كما يلي:

- **التعريف الأول:** "السياسة النقدية هي مجموعة البرامج والإجراءات التي تنتهجها السلطات لتنظيم النقد في المجتمع للوصول للأهداف المرغوبة وفي معظم الدول يقوم البنك المركزي بهذه الإجراءات".¹
- **التعريف الثاني:** "السياسة النقدية هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل التي تنتهجها السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار".²
- **التعريف الثالث:** عرفها الاقتصادي كنت (Kent) "بأنها مجموع الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل".³
- **التعريف الرابع:** "السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير، التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود، بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة، وهنا تتمثل النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تعرف بأدوات السياسة النقدية".⁴

¹ Christine Ammer and Dean S.Ammer, *Dictionary of Business and Economy*, New York, Macmillan, publishing, 1977, p 269

² احمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، *السياسات النقدية والبعث الدولي لليورو*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 39

³ أكرم حداد ومشهور هذلول، *النقود والمصارف (مدخل تحليلي و نظري)*، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2005، ص 183

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي*، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003، ص 90

من التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، لمراقبة العرض النقدي وكذلك لتحقيق الأهداف التي تسعى للوصول إليها والمتمثلة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واستقرار المستوى العام للأسعار والعمالة الكاملة.

ثانياً: أنواع السياسة النقدية

هناك عدة أنواع من السياسة النقدية حيث يتم تحديدها في أي بلد على حسب الوضعية الاقتصادية التي تكون عليها، وسوف نعرض هذه الأنواع على النحو التالي:

1. السياسة النقدية التوسعية:

وهي السياسة التي تعنى بزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة على الشراء، وذلك بسعي الحكومة إلى زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد، وفي الجهاز المصرفي. يتم استخدام هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والكود الاقتصادي، بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية عبر آلية خلق النقود.

2. السياسة النقدية الانكماشية:

وتستخدم في معالجة التضخم، والقضاء على الفجوات التضخمية متى وجدت ويأتي ذلك من خلال سعي البنك المركزي إلى تقليل حجم النقود المتداولة لكبح الطلب الكلي وتقليل القدرة في الشراء، من خلال آلية المضاعف وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقد.¹

3. السياسة النقدية المختلطة:

هذه السياسة تناسب الدول النامية بصفة خاصة التي يعتمد اقتصادها على الزراعة أو تصدير المواد الأولية للخارج، حيث يقوم البنك المركزي بزيادة وسائل الدفع عند البدء بالزراعة بهدف تمويل المحصول، ويقلل وسائل الدفع عند بيع المحصول، مما يساعد على حصر آثار التضخم.²

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية لتحقيق أهداف عديدة ومتنوعة، وذلك عن طريق صياغة إستراتيجية نقدية واضحة تقوم على أسس علمية. حيث تقوم هذه الإستراتيجية على تحديد الأهداف النهائية والأهداف الوسيطة والأولية، وبعد ذلك تتم تحديد أدوات السياسة النقدية التي سوف يتم استخدامها من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية.

¹ جمال خريس وأيمن أبو خضير وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2002، ص 111

² حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2003، ص 153

أولاً: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف الأولية هي بداية إستراتيجية السياسة النقدية، وتتضمن الأهداف الأولية متغيرين اثنين هما: مجتمعات الاحتياطيات النقدية و ظروف سوق النقد.

1. مجتمعات الاحتياطيات النقدية:

تتضمن هذه المجتمعات القاعدة النقدية، احتياطيات الودائع الخاصة والاحتياطيات غير المقترضة. حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور، هذه الأخيرة التي تحوي الأوراق النقدية، النقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطيات المصرفية التي تتضمن ودائع البنوك لدى البنك المركزي، الاحتياطيات الإجبارية، وكذا النقود الموجودة في خزائن البنوك. أما احتياطيات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطيات الإجمالية مطروحة منها الاحتياطيات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى. أما الاحتياطيات غير المقترضة فتساوي الاحتياطيات الإجمالية مطروحة منها الاحتياطيات المقترضة.¹

2. ظروف سوق النقد:

تتكون هذه المجموعة من الاحتياطيات الحرة، معدل الأرصدة النقدية البنكية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية. ونعني بظروف سوق النقد عموماً قدرة المقترضين و موافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى. فيما يخص الاحتياطيات الحرة فإنها تمثل الاحتياطيات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحة منها الاحتياطيات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي الاقتراض، حيث تكون الاحتياطيات الحرة موجبة عندما تكون الاحتياطيات الفائضة أكبر من المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس. وقد استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة و الأوراق التجارية، معدل الفائدة التي تفرضه البنوك على العملاء الممتازين ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.²

ثانياً: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2005، ص 124

² بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،

جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 103

وقد اعتمد الكينزيون والنقديون مؤشرات وأهداف وسيطية مختلفة، فالكينزيون اعتمدوا على معدل الفائدة كمؤشر وسيولة البنوك كهدف وسيط بينما اعتمد النقديون كمية النقد كمؤشر والقاعدة النقدية كهدف وسيط.¹ وهناك ثلاث نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطية، وهي كالتالي:

1. سعر الفائدة:

يستعمل كوسيلة وكهدف وسيط في آن واحد، كهدف وسيطي لأنه يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث الاستثمارات لأن الافتراضات والأصول المالية تعتمد على سعر الفائدة، وكوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية ومعدل الصرف. معنى هذا أن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي إلى جمع الموارد الادخارية اللازمة ولا إلى الاختيار الناجح للاستثمارات، أيضا أسعار الفائدة المرتفعة جدا تعطل جديا الاستهلاك و الاستثمار. لذا يستوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات معدلات الفائدة، وأن تبقى هذه المعدلات ضمن هاميش غير واسعة و حول مستويات وسيطية تقابل التوازن في الأسواق، لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تدببا في الاستقرار الاقتصادي وأن عملية متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات من التضخم والركود. ولهذا السبب تكون السلطة النقدية مضطرة أن تترك هامشا لخلق كمية من النقود اكبر أو اقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية.²

2. سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف مؤشر هام على الأوضاع الاقتصادية لأي بلد ما، حيث يكون كهدف للسلطة النقدية ويعمل انخفاض سعر الصرف على تحسين وضعية ميزان المدفوعات لكنه في المقابل يشجع الضغوط التضخمية، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف فهذا يفرض ضغطا انكماشيا، مما يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وبالتالي انخفاض في مستويات النمو. لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، عن طريق ربط عملاتها قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار سعر الصرف لعملاتها، لكن رغم ذلك فان موجات المضاربة الشديدة على العملات تصعب السيطرة والتحكم في هذا الهدف.³

¹ سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسات النقدية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص

² بخراز يعدل فريد، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005، ص 197

³ بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 104، 105

3. المجمعات النقدية:

إن ضبط أو تثبيت معدل نمو الكتلة و النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي، يمثل الهدف الأساسي للسلطة النقدية بالنسبة للنقيدين، فهم مقتنعون بأنه يجب أن تكون كمية النقود المعيار المفضل للتوازن الاقتصادي، ولهم مبرراتهم في ذلك وهي:

- إن المجمعات النقدية هي محور اهتمام البنوك المركزية، وهذه الأخيرة تقوم فعليا بتصوير تلك المجمعات و تحديدها واحتسابها ونشرها، كما يمكن ضبط تغيراتها؛
- سهولة استيعاب هذه المجمعات من طرف الجمهور، كونها تمثل النقود المتداولة والتي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها، ولكن لم يعد تحديد المجمع النقدي سهلا، نظرا لتعزيز سرعة تداول النقد. ونتيجة للابتكارات المالية الحديثة يبقى الإشكال في ما هو المجمع النقدي الذي يمكن ضبطه بسهولة ووضوح؟ وهل يتم اللجوء إلى المجمع النقدي الضيق M1 و M2 ، أو إلى المجمع النقدي الموسع M3، عند وجود ابتكارات مالية مستمرة.

وهناك مبررات لاستخدام المجمع النقدي الواسع والمجمع النقدي الضيق، فالمجمع النقدي الضيق يسمح بالتركيز على وظيفة النقد، أما المجمع الواسع فانه يسمح بالاقتراب من تحديد كل التوظيفات المالية، لكنه قد لا يصبح دقيقا ولا يمكن ضبطه بسبب إعادة تركيب جديدة لمحفظات الأوراق المالية مثل انتقال أصحاب الاستثمار من السندات إلى شهادات الإيداع، نتيجة تنبؤات حول معدل الفائدة.¹

ثالثا: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

الأهداف النهائية للسياسة النقدية هي تلك المؤشرات التي تسعى أي بلد إلى تحقيقها وذلك في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية. وتتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يلي:

1. استقرار المستوى العام للأسعار:

إن استقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي ومعدل نمو الناتج سوف يؤدي لاستقرار المستوى العام للأسعار، بينما يؤدي عدم التوازن بين النقد والناتج إلى زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره للتضخم.

إن حدوث التضخم سوف يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية وعلى الأوضاع الاجتماعية ويقسم المجتمع إلى طبقتي الفقراء والأغنياء وتزول الطبقة الوسطى، أي أن التضخم لإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء ويزداد

¹ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2014)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و أسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص:

بالمقابل فقر الفقراء لأنهم يحصلون على دخول محدودة فقط، بينما أصحاب الأملاك والثروات تزداد قيمة ثرواتهم عندما ترتفع أسعارها.

وقد أكدت جميع النظريات الاقتصادية على ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار، وفي حالة التقلبات يجب إنصاف الفقراء لكي لا يحصل الظلم الاجتماعي. وتعد السياسة النقدية أكثر السياسات ظلماً اجتماعياً إذا لم تتصف الفقراء بالإعانات أو تحريك الأجور أو تجبر السياسة المالية على القيام بمثل هذه الإجراءات لإنصاف الفقراء.¹

2. توازن ميزان المدفوعات:

يبرز دور السياسة النقدية في التقليل من العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أدوات السياسة النقدية وهي رفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة، وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان سينخفض، ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضاً وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع معدلات الفائدة محلياً سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة. وهذا ما ساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، ومع انخفاض الأسعار المحلية ينخفض معدل التضخم وهو ما يجعل السلع المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية.²

3. تحقيق العمالة:

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع. يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل و الاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما من أهم الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فعدم استغلال الموارد الاقتصادية الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الاقتصاد ولكن يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفضة قد تتراوح بين 3% إلى 5%.³

4. زيادة معدل النمو الاقتصادي:

تسعى كل سياسة نقدية إلى زيادة النمو الاقتصادي، حيث أن تخفيض سعر الفائدة سوف يشجع على زيادة الطلب على النقود بهدف الاستثمار فإذا شعرت السياسة النقدية بوجود حالة الركود فإنها تخفض سعر الفائدة

¹ علي كنعان، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2012، ص ص: 459، 460

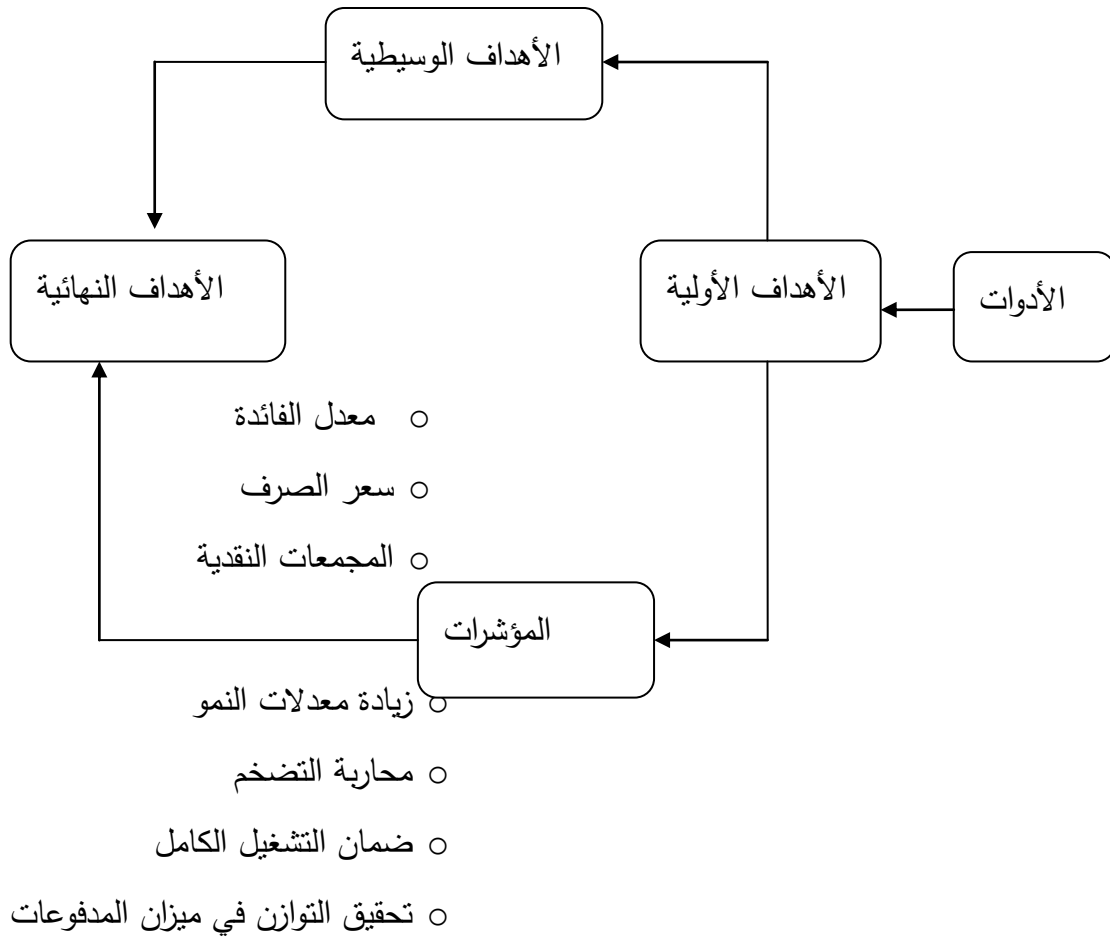
² نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأكيد و المعارضة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994، ص 50

³ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر، ط1، الأردن، 2010، ص 195

فيزداد الاستثمار ومن ثم يزداد التوظيف ويزداد الناتج و تزداد الدخول فتحصل الزيادة في معدل النمو الاقتصادي، فنكون السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة تمكنت من استهداف زيادة معدل النمو. وبالمقابل إذا رفعت السياسة النقدية سعر الفائدة فان هذا الإجراء سوف يخفض الطلب على النقد وينخفض حجم الاستثمار ويزداد الركود في الاقتصاد، وهو ما لا ترغبه السياسة النقدية.¹

يمكن توضيح أهداف السياسة النقدية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(01) = إستراتيجية السياسة النقدية الحديثة



المصدر: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 123

¹ علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 455

المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية

قنوات انتقال السياسة النقدية هي الطرق التي يتم من خلالها الوصول إلى الأهداف النهائية. وتتمثل هذه القنوات فيما يلي:

أولاً: قناة سعر الفائدة

إن قناة سعر الفائدة هي التي تنقل أثر السياسة النقدية والتي تعتمد على الفرض الكينزي، وهو أن آثار السياسة النقدية التوسعية أو الانكماشية تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي عبر متغير سعر الفائدة.

تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض في سعر الفائدة الحقيقي، والتي تؤدي إلى انخفاض تكلفة اقتراض رأس المال، ومن ثم زيادة الاستثمار، وبما أن الاستثمار هو احد مكونات الطلب الكلي فإنه يؤدي إلى زيادة الناتج القومي. إن السياسة النقدية التوسعية كما تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة الاسمي في الأجل القصير تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة الحقيقي.

ويرى بعض الاقتصاديين أن السياسة النقدية قادرة على التأثير في النشاط الاقتصادي حتى عندما تقترب معدلات الفائدة من الصفر، وهذا ما يمكن ملاحظته في بعض الاقتصاديات المتقدمة مثل اليابان أو ما يسمى بإتباع معدلات الفائدة الصفرية *Zéro Interest rate policy* فمع سعر فائدة قريب من الصفر، فإن السياسة النقدية التوسعية يمكن أن ترفع مستوى الأسعار المتوقع ومن ثم ارتفاع معدل التضخم المتوقع والذي يخفض من سعر الفائدة الحقيقي حتى لو كان معدل الفائدة الاسمي قريباً جداً أو حتى صفراً، إلا أنه يحفز الإنفاق عبر قناة سعر الفائدة والذي يؤدي إلى زيادة الناتج. إن معدلات الفائدة الحقيقية المنخفضة تؤدي إلى ارتفاع الاستثمار في رأس المال الثابت في قطاع الأعمال، ودور السكن، والإنفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة حيث تؤدي إلى زيادة الناتج. وبالعكس تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى رفع أسعار الفائدة مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي تخفيض الطلب على الاستثمار ومن ثم انخفاض الطلب الكلي ومنه الحد من النمو.

السياسة النقدية الانكماشية هي أن ينزل البنك المركزي إلى السوق المالي كباقي للسندات مقابل تحصيل قيمتها سيولة، الأمر الذي يمكنه من ابتلاع النقود المتداولة الإضافية والخارجة عن حاجة الفرد.¹

¹ عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،

تخصص مالية عامة، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و إدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص ص: 17، 18

ثانياً: قناة سعر الصرف

تعد احد أهم قنوات انتقال اثر السياسة النقدية وخصوصا بالنسبة للاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة من الاندماج العالمي و التي تستخدم سياسة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادراتها ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات، وتعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال متغير سعر الفائدة، ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال:

- تأثير سعر الصرف على أسعار المستوردات: إن انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية، هذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم؛
- تأثير سعر الفائدة على أسعار الواردات: يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وتحسن الميزان التجاري وهذا يحفز الطلب على المستوى الكلي ومنه ارتفاع الأسعار؛
- تأثير سعر الصرف على صافي الثروة: يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة قيمة صافي الموجودات من القطاع الأجنبي ومنه صافي الثروة سوف يتأثر بذلك وفقا لرصيد الميزان بين جانبي الموجودات والمطالب الأجنبية.¹

ثالثاً: أسعار الأصول

تعتبر أسعار الأصول عن القيمة الحقيقية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول. أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول، وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين. ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات) وقناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات)، علما أن كل من هاتين القناتين تشتملان قناة توبيين للاستثمار وقناة اثر الثروة على الاستهلاك.

- نظرية (Tobin 1969) للاستثمار أو كما تعرف كذلك بنظرية Q لتوبيين، تربط بين تقلبات سوق الأسهم والتغير في الاستثمار وتستند هذه النظرية على الافتراضات التالية:
- تفترض هذه النظرية أن أسعار الأسهم تعكس الحوافز الاستثمارية حيث أنها تتناسب طرديا معها، ومفاد ذلك أن الارتفاع في أسعار الأسهم يوفر فرصا مربحة للاستثمار والعكس صحيح؛
- تفترض النظرية كذلك أن المنشأة تتخذ قراراتها الاستثمارية بناء على نسبة القيمة أو التقييم والمعروفة ب Q لتوبيين، والتي تمثل النسبة بين قيمة رأس المال الموجود حاليا إلى تكلفة إحلاله أو استبداله.

¹ لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة

■ يرى توبين أن صافي الاستثمار يرتبط بعلاقة طردية مع نسبة التقييم أي بالقيمة السوقية لرأس المال مقارنة مع تكلفة إحلاله.

تلعب السياسة النقدية تأثيرها على قيم الأسهم من خلال تأثيرها على أسعار الفائدة وهو ما يؤثر بدوره على الاستثمار. حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية مما يؤثر على الأسعار السوقية للأصول المالية بارتفاعها وبالتالي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من الاستثمار في هذه الأصول المالية.

➤ قناة اثر الثروة على الاستهلاك: قد ظهر دور الثروة في تأثيرها على الاستهلاك في ظل نظرية دورة الحياة، و التي ترى أن الفرد يجب أن يحصل على استهلاك مستقر ليس فقط لفترة زمنية محددة وإنما طيلة سنوات حياته. وفق هذه النظرية فان الفرد يذخر أكثر في مرحلة شبابه ولهذا يكون الدخل اكبر من الاستهلاك خلال هذه المرحلة، أما بعد ذلك فلا يكون للفرد مصدرا لتمويل استهلاكه سوى عن طريق السحب من المدخرات السابقة.

تؤدي السياسة النقدية التوسعية عن طريق قناة اثر الثروة على الاستهلاك إلى انخفاض معدلات الفائدة ومن ثم ارتفاع أسعار الأصول المالية و الحقيقية مما يعني ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من الاستثمار في هذه الأصول، ليرتفع تبعا لذلك مستوى ثروة الأفراد.¹

رابعا: قناة الائتمان

تتقل اثر السياسة النقدية عبر آليتين هما: قناة الإقراض البنكي وقناة ميزانيات منشآت الأعمال.

✚ قناة الإقراض البنكي: تعتمد هذه القناة على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز المصرفي والمالي، نظرا لمكانته التي تسمح لها بحل مشكلة عدم تكافؤ المعلومات في أسواق الإقراض لان الاقتراض يكون من عند البنوك التجارية، تعمل هذه القناة كما يلي:

عند إتباع سياسة نقدية توسعية فان كمية النقود تزداد التي تؤدي إلى زيادة احتياطات وودائع البنوك مما يزيد من حجم القروض البنكية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في نفقات الاستثمار وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي. أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فانه يحدث العكس، وما يمكن استخلاصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك.

✚ قناة ميزانيات منشآت العمال: يرجع أصل وجود هذه القناة إلى مشكل عدم تماثل المعلومات في أسواق

¹ بقيق ليلي أسهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتنا الداخلية (دراسة قياسية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية و بنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص: 119-122

الائتمان، وتشير إلى أن ضعف الوضعية الصافية الذي تتسم به أي مؤسسة كلما كان مشكل الانتقاء العكسي الذي يعني قبول المقترض لمعدلات فائدة مرتفعة مع مخاطر كبيرة في الإقراض وذلك بسبب سوء انتقاء المقرضين عند إتباع سياسة نقدية انكماشية والخطر المعنوي كبير عندما تريد الاقتراض، وعليه عندما تتراجع الوضعية الصافية للمؤسسة فإنها تقدم ضمانات قليلة للمقرضين، فالانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات و ضماناتها، وارتفاع أسعار الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر إقراضها وهو ما لا يحفز البنوك على إقراضها ولهذا كله بطبيعة الحال اثر على الاستثمار ومنه على الناتج الوطني.

أما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية فان كمية النقود تزداد مما يؤدي إلى زيادة في أسعار الأسهم، وتدعم القيمة الصافية للمؤسسات فيرتفع الإنفاق الاستثماري وبالتالي الطلب الإجمالي يرتفع لان مشكل الانتقاء السلبي والخطر المعنوي ينخفض.¹

¹ أكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011-، ص ص: 65-67

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

تستخدم السلطة النقدية وسائل مختلفة من أجل تحقيق أهدافها، و تنقسم هذه الأدوات إلى أدوات كمية، أدوات كيفية وأيضاً هناك أدوات أخرى، وسوف يتم التطرق إليهم في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

الأدوات الكمية هي أدوات تقليدية وهي تسعى للتأثير على حجم الائتمان وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة، هذه الأدوات تتمثل في سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني.

1. سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن معدل الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم قروض أو إعادة خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها في المدة القصيرة. ويعرف هذا المعدل بأنه المعدل الأدنى للإقراض أو سعر الفائدة الأولي، ويعني ذلك أن يوافق البنك المركزي على أن يحل محل البنوك التجارية كدائن للأوراق التجارية والكمبيالات.¹

و الهدف التقليدي من هذه الأداة هو إما التأثير على العرض النقدي أو التأثير على سعر الفائدة قصير الأجل، ولا يمكن التحكم في الاثنين معاً.

فعندما يرغب البنك المركزي في التأثير على العرض النقدي بالزيادة، فإنه يعمل على خفض سعر إعادة الخصم وبالتالي يمكن للبنوك التجارية الحصول على كمية كبيرة من القروض من البنك المركزي، وبالتالي تزداد احتياطات تلك البنوك، فيمكنها ذلك من تقديم كمية أكبر من القروض للمستثمرين، والنتيجة النهائية هي زيادة حجم العرض النقدي.

ولكن بتخفيض سعر إعادة الخصم فإن البنوك تستطيع تقديم قروض لعملائها وتتنافس فيما بينها عند سعر قد يقل عن سعر الفائدة السائد في السوق، مما قد يؤدي إلى حدوث انخفاض غي مرغوب فيه في أسعار الفائدة في الأسواق. بينما في حالة رفع سعر إعادة الخصم فإنه يقل حجم القروض المقدمة من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية، وبالتالي ينخفض احتياطياتها لدي البنك المركزي.²

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 192

² احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، ط1، مصر،

2. عمليات السوق المفتوحة:

يقصد به تدخل الحكومة ممثلاً في البنك المركزي في السوق المالي ببيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة من أجل التأثير على عرض النقود حسب ما تتطلبه الظروف الاقتصادية، لذا فإن البنك المركزي يحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجال. تدعم عمليات السوق المفتوحة من مقدرة البنك المركزي على ممارسة سياساتها في بيع و شراء الأوراق المالية كل يوم بكميات كبيرة نسبياً، وإن شراء الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة يولد نوعين من الآثار في السوق النقدي، سوق رأس المال:

الأول: هو زيادة الاحتياطات المصرفية وزيادة القاعدة النقدية؛

الثاني: هو تخفيض أسعار الفائدة في الأجل القصير كأقل تقدير.

وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية وهذا يعني ارتفاع مستوى اطلب عليها، على افتراض أن هذه المشتريات لا تولد آثار إعلانية على اتجاهات السياسة النقدية. أما مبيعات السوق المفتوحة من الأوراق المالية فتعمل على تخفيض مقدار الاحتياطات المصرفية وتزيد عرض السندات في هذه السوق، وقد تكون لعمليات السوق المفتوحة آثار مؤقتة، حيث يعتقد البعض أن انخفاض أسعار الفائدة ينشط الاقتصاد القومي، بينما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى خفض معدا نموه، وعلى ذلك فإن عمليات السوق المفتوحة تعزز قدرة البنك المركزي على التأثير بقوة على أسعار الفائدة السوقية من خلال التأثير على أسواق النقد ورأس المال. ولعمليات السوق المفتوحة دور مهم في التمويل الحكومي، حيث أن بيع الحكومة للسندات في سوق الأوراق المالية سوف يزيد من كمية النقود في يد الحكومة وبالتالي التوسع في الإنفاق الحكومي والمساهمة الأكيدة في تمويل النشاطات والمشاريع العامة.¹

3. نسبة الاحتياطي القانوني:

يقصد بالاحتياطي القانوني النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع العملاء لدى البنوك التجارية ويحتفظ بها لديه بدون فائدة، والغرض منها توفير حد أدنى من السيولة للبنك التجاري وحد أدنى من الضمان للمودعين، وإذا قام البنك المركزي برفع هذه النسبة فإن المبالغ التي يمكن للبنوك التجارية التصرف بها ستخفض، وبالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق الودائع مما يقلل العرض النقدي والعكس بالعكس.

¹ سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، الأردن، 2010، ص ص : 251-253

تعتبر هذه الأداة أكثر فعالية واستخداماً في الدول النامية لأن استخدامها يكون مباشراً، ولعدم توفر الأسواق المالية المتطورة فيها، أما الدول المتقدمة ففيها أسواق مالية متطورة، وبذلك فإنها لا تستخدم الاحتياطي القانوني إلا في حالات خاصة فقط.¹

الاحتياطات القانونية هي عديمة النفع للسياسة النقدية اليومية، غير أنها ذات فائدة منافع كبيرة عند تنفيذ التغييرات في السياسة الأساسية بعكس سياسة عمليات السوق المفتوحة، لأن سياسة الاحتياطي القانوني تعبر عن نوايا البنك المركزي ولها آثار أنية على السيولة وتكاليف البنوك على نطاق الاقتصاد ككل، بينما تؤثر عمليات السوق المفتوحة مباشرة على بنوك النقد الأساسية، ولكن أثرها الكامل ينتشر للبنوك الأخرى في النظام النقدي.²

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

يعتمد البنك المركزي على أدوات كيفية عديدة، تتمثل أهمها فيما يلي:

1. سياسة تأطير القرض:

تهدف هذه السياسة إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك أن يتجاوزه بهدف الحد من خلق نقود ودائع مباشرة. ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الائتمان، حيث يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان للقطاعات ذات الأولوية والتي لم تتسبب في حدوث التضخم ويقوم بتقييد الائتمان على القطاعات التي كانت سبب في حدوث التضخم، وكذلك يمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعياري أجل القروض.

وعند ارتفاع حدة التضخم تقوم الدولة ممثلة في البنك المركزي بوضع سياسة تأطير قرض إجبارية، عن طريق تحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممكن منحها من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما ترفق هذه السياسة ببرامج استقرار للكتلة النقدية عن طريق التقليل من النفقات العمومية و تشجيع الادخار وإصدار السندات وغيرها من الوسائل الكفيلة بتخفيض فائض الكتلة النقدية.³

2. السياسة الانتقائية للقرض:

تهدف هذه السياسة إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً. عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة، والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على

¹ حازم محمود عيسى الوادي، النظام النقدي في الإسلام (دراسة مقارنة)، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2014، ص 52

² سعيد سامي الحلاق ومحمد حمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 258

³ بناي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 115، 116

اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها، والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ و تاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستثمارات الخاصة، كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة لتقديم إطلاقاً.¹

وللقيام بسياسة تأطير القروض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك ومنها ما يلي:

✓ تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلقة ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير أو بالسكن أو الزراعة أو الصناعة أو المهن الحرة، والجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض وكلفة الموارد التي تمول القرض وقد يأخذ شكل الإعانة المباشرة من طرف الدولة؛

✓ إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات حتى تتجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي؛

✓ فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم، حيث تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفضل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية؛

✓ وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي، والغرض من وضع قيود على تنظيم أو تقييد الائتمان الاستهلاكي هو كبح الطلب على البضائع؛

✓ تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية، حيث يستعمل البنك المركزي تحديد المبلغ أو الهامش الذي على المشتري أن يدفعه للبنوك التجارية عندما يريد شراء الأوراق المالية.²

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

إلى جانب الأدوات الكمية والكيفية يستخدم البنك المركزي أدوات أخرى، حيث يقوم البنك المركزي بتقديم توجيهات وإرشادات للبنوك التجارية وقد يتم ذلك عن طريق الإقناع الأدبي، إصدار التوجيهات، أو الإعلام.

¹ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، ط1، الجزائر، 1993، ص 39

² صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 157، 158

1. الإقناع الأدبي:

هو أداة تحاول من خلالها البنوك المركزية إقناع البنوك التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة لإصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي وكذلك مدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.¹

2. إصدار التوجيهات والتعليمات:

يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، نوعه أو كيفية استخدامه، من هنا يتمكن البنك المركزي من ضمان تدفق كمية النقود إلى المجال المرغوب ما يساعده على فرض رقابة مباشرة ومضمونة للسياسة الائتمانية المنفذة.²

3. الإعلام:

هنا يقوم البنك المركزي بالإعلان عن سياسته النقدية المستقبلية، حيث يعلن عن الاستراتيجيات التي يريد إتباعها للتعبير عن الإجراءات التي سيستخدمها، ويتم هذا الإعلام بعرض كل الحقائق والوقائع المعبرة عن حالة الاقتصاد الوطني للرأي العام لتفسير الأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة، ويساهم الإعلام في زيادة ثقة الجمهور في الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل السلطات.³

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008، ص 130

² مجيد ضياء الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 39

³ مجيد ضياء الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 39

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

لقد ارتبط تطور أهمية السياسة النقدية بتطور النظريات النقدية الاقتصادية، وسوف نتوقف في هذا المبحث عند أهم النظريات النقدية التي شغلت حيز هام وكبير في الفكر الاقتصادي. حيث سوف يتم التطرق إلى النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية والنظرية النقدية المعاصرة.

المطلب الأول: السياسة النقدية في النظرية النقدية الكلاسيكية

المذهب الكلاسيكي هو التحليل الاقتصادي الذي ظهر في إنجلترا نهاية القرن الثامن عشر (18)، وأوائل القرن التاسع عشر (19)، حيث يعتبر كل من الاسكتلندي ادم سميث (1723-1790) والانجليزي دافيد ريكاردو (1776-1823) المفكرين اللذين لهم الفضل في صياغته وبنائه. وسوف نتعرف في هذا المطلب على مبادئ النظرية الكلاسيكية وأهم فرضيات نظرية كمية النقود وكذلك صور النظرية الكمية للنقود.

أولاً: مبادئ النظرية الكلاسيكية

النظرية الكلاسيكية تعبر عن مجموعة من الآراء والأفكار المفسرة والمحللة لعمل النظام الرأسمالي الحر، وتتمثل مبادئها فيما يلي:

1. **الحرية الاقتصادية:** إن ترك الفرد حراً في اختيار نشاطه، وحرية التملك والعمل، لن يحقق منفعته ومصالحته فحسب، بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة.
2. **عدم تدخل الدولة:** إن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد، ذلك أن تدخلها يجب أن يكون في نطاق ضيق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع، فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع وتنظيم القضاء والقيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام.
3. **الملكية الخاصة:** إن الملكية الفردية هي احد أركان النظام الرأسمالي وان إيمان الفرد بها يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وتحقيق أقصى منفعة للمجتمع. وعليه فالرأسمالية لا ترى أي تعارض بين مصلحة الفرد ومصالح الجماعة، وان هذا التوافق يحدث تلقائياً.
4. **مبدأ المنافسة الحرة:** إن المنافسة غير المقيدة هي وحدها القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية، وهي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع.¹
5. **مبدأ سيادية قانون السوق:** يقوم هذا القانون على أساس مبدأ السوق وان جهاز السوق أو آلية الأسعار هو

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 8، 9

القوة الحقيقية التي تعالج الاختلال وتوجيه النشاط الإنتاجي وتحقيق التوازن، بافتراض حالة التشغيل الكامل وإذا ما حدث اختلال فإنه يتجه تلقائياً إلى التوازن من جديد، يستند الكلاسيك في ذلك على قانون ساي الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به وبالتالي يستحيل وجود فائض، كما أيضاً يستحيل وجود حالة عامة من البطالة.

6. مبدأ الريج: في نظر الكلاسيك يعتبر الريج هو أفضل حافز على زيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي وان تعظيمه من شأنه أن يرفع الإنتاجية ويزيد في إبداع المبدعين مما يؤدي إلى تحقيق التقدم والرقي الاقتصادي.

7. مبدأ حيادية النقود: وهذا يعني أن النقود ما هي إلا أداة للتبادل ولا تغير التوازن في الاقتصاد مادام حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية. لذلك فهي ليست إلا عربة لنقل القيم أو هي مجرد حجاب لغطاء الحقيقة بمعنى أن السلع تبادلت بالسلع والنقود ليست إلا وسيطاً لها.

8. مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة: في هذا المبدأ يتعلق الأمر بتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا ازدادت المدخرات فإن القوى الاقتصادية تعمل على عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة وبالتالي يقل الحافز على الادخار، إذا فإن الفائدة في نظر التقليديين هي جزاء الادخار أو ثمن الاستثمار.¹

ثانياً: فرضيات كمية النقود

تستند النظرية الكمية للنقود إلى مجموعة من الافتراضات. ويمكن حصر أهم هذه الافتراضات كما يلي:

1. ثبات حجم المعاملات:

تقوم هذه النظرية الكمية للنقود في تحليلها للواقع الاقتصادي، وفي بناء النظرية النقدية على فرضية حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وان النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، وباعتبارها وسيطاً للمبادلة، حيث يكون دورها محايد في الاقتصاد، لان المنتجات من السلع والخدمات تبادلت بالمنتجات، والنقود وسيلة لذلك.

وهذا التحليل يستند إلى قانون العرض والطلب وعلى ذلك فإن حجم المعاملات يعد وفق للنظرية الكمية بمثابة متغير خارجي، بمعنى انه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة، ومن ثم يعامل على انه ثابت، ومن بين هذه العوامل نجد مستوى تشغيل عوامل الإنتاج، الموارد البشرية، الظروف الفنية في الإنتاج والتنظيم إن هذا الفرض يمثل احد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد بان النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية.²

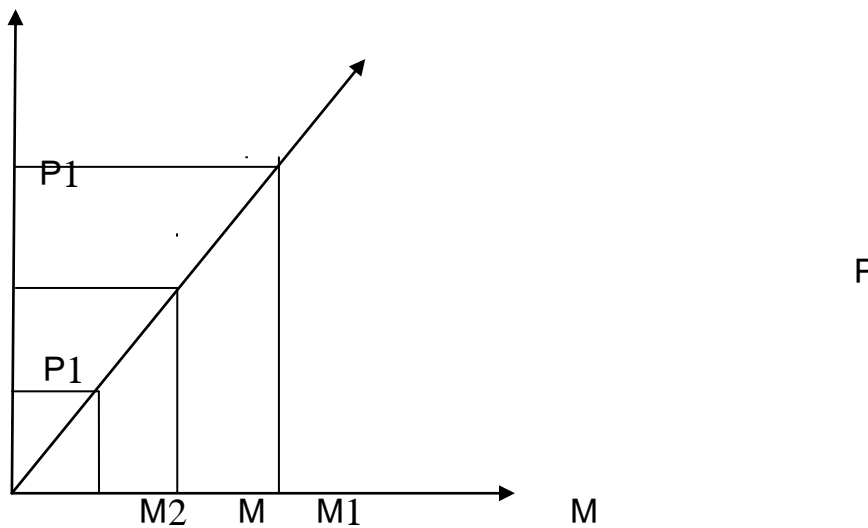
¹ أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12، 13

² بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 10، 11

2. ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة:

يتلخص هذا الافتراض في أن التغيرات في كمية النقود المعروضة تنعكس بالقدر نفسه على المستوى العام للأسعار. فالزيادة في كمية النقود (عرض النقود) يؤدي إلى زيادة مماثلة وبنفس القدر على المستوى العام للأسعار، والعكس صحيح تماما. إذ أن انخفاض كمية النقود يؤدي إلى انخفاض مماثل وبنفس القدر في المستوى العام للأسعار وفي ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل وثبات سرعة تداول النقود أيضا. التحليل الكلاسيكي يؤكد أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية هو نتيجة وليس سببا لمقدار أو كمية النقود المعروضة.

شكل رقم (02): اثر تغير كمية النقود على المستوى العام للأسعار



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، الاردن،

2007، ص 244

يوضح الشكل أعلاه أن زيادة كمية النقود من (M) إلى (M1) تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار من (P) إلى (P1) بنفس القدر. وكذلك عندما تنخفض تكون بنفس القدر وفي نفس الاتجاه. أي أن هناك علاقة طردية بين التغيرات في كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة الأخرى.

ويؤكد في نفس الوقت العلاقة العكسية بين قيمة النقود (قوتها الشرائية) والمستوى العام للأسعار ولهذا فإن المستوى العام للأسعار يتصف بالسلبية باعتباره متغيرا تابعا يستجيب مباشرة للتغيرات الحاصلة في كمية النقود المعروضة سواء كانت هذه التغيرات بالزيادة أو بالنقصان. ويعود ذلك وفق التحليل الكلاسيكي إلى عدم اعتراف

الكلاسيك بالعوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الأسعار مثل العوامل المرتبطة بالنشاط الحقيقي والعيني أو لسبب ارتفاع الأجور ككلفة إنتاج من وجهة نظر المنتجين التي يستوعبونها بزيادة أسعار منتجاتهم، وغيرها من العوامل.

3. ثبات سرعة دوران النقود:

يقصد بسرعة تداول النقود متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول النقود في المعاملات المختلفة خلال فترة زمنية معينة. فما دامت النقود أداة أو وسيطا للتبادل أمكن استخدام نفس الوحدة النقدية في الحصول على أكثر من سلعة مادامت هذه الوحدة قد انتقلت من يد إلى أخرى.

وقد افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة تداول النقود باعتبار أن تغييرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان، تقدم شبكات النقل والمواصلات وتطور عادات المجتمع المصرفية.....، وهذه العوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير.¹

ثالثا: صور نظرية كمية النقود

عبرت النظرية النقدية عن نفسها بصورتين هما:

1. معادلة التبادل:

لقد تم صياغة معادلة التبادل سنة 1911 من قبل "فيشر"، حيث تؤكد وجود علاقة تناسبية وطردية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوي للمبالغ التي دفعت في تسويتها.

ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضيا كما يلي:

$$M V = P T \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

$$M = \text{كمية النقود المتداولة}$$

$$V = \text{سرعة دوران وحدة النقد}$$

$$P = \text{المستوى العام للأسعار}$$

$$T = \text{حجم المبادلات}$$

ويمكن تحويل المعادلة (1) إلى: $P = M V / T$

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 244-246

حيث تصف هذه المعادلة العلاقة التناسبية المباشرة بين مستوى العام للأسعار وكمية النقد، وهذا يعني ان التغيير في كمية النقود إما بالزيادة أو النقصان سوف يؤدي إلى تغيير طردي وبنفس القيمة في مستوى الأسعار، مع ثبات كل من كمية المبادلات (T) ، وسرعة دوران النقد (V) ¹.

2. معادلة الأرصدة النقدية:

إن أساس معادلة الأرصدة النقدية (كمبريدج) تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة، والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغييرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغيير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثيرا غير مباشر ². الصيغة الرياضية لمعادلة الأرصدة النقدية تتمثل في العلاقات التالية:

تساوي الطلب على النقود مع عرضها أي أن:

$$L = M \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

$$L = \text{الطلب على النقود}$$

$$M = \text{كمية النقود المعروضة}$$

إن مكونات الطلب النقدي (التفضيل النقدي) هي لأغراض داخلية (أي الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لغرض تمويل النفقات الاستهلاكية الجارية والدورية للأفراد) وللأغراض الخاصة بالحصول على أصول مالية أي أن:

$$L = L1 + L2 \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

$$L1 = \text{التفضيل النقدي لأغراض داخلية}$$

$$L2 = \text{التفضيل النقدي لأغراض مالية}$$

حيث أن التفضيل النقدي لأغراض داخلية يمثل نسبة من الدخل النقدي أي أن :

$$L1 = K Y \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

$$Y = \text{الدخل النقدي}$$

$$K = \text{النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة أرصدة نقدية سائلة}$$

¹ عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 32

² بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 17

حيث أن التفضيل النقدي للأغراض المالية يساوي نسبة من القيمة النقدية للأصول المالية التي يمتلكها الأفراد أي أن:

$$L2 = K A \dots\dots\dots(4)$$

حيث:

$$A = \text{القيمة النقدية للأصول المالية}$$

$K =$ النسبة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض مالية والقيمة النقدية

للأصول بأجمعها

وبالتعويض في (L1) و (L2) في المعادلة (2) نحصل على المعادلة التالية:

$$L = K Y + K A \dots\dots\dots (5)$$

وبالتعويض عن (L) في المعادلة (1) نحصل على العلاقة التالية:

$$M = K Y + K A \dots\dots\dots (6)$$

ولو استبعدنا الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها لأغراض مالية كنسبة كن دخلهم النقدي يمكن اختصار الصيغة السابقة إلى:

$$M = K Y \dots\dots\dots(7)$$

$$K = M / Y \dots\dots\dots(8)$$

بمعنى

أي أن الطلب على الأرصدة النقدية يساوي الأرصدة لشراء السلع و الخدمات مضرورية في الدخل النقدي.

لهذا يقرر مارشال أن البديل من الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات وان

رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سوف يؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها، استنادا

إلى العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل القومي، يمثل رغبة الأفراد في التوجه نحو شراء

السلع أي تفضيلهم اقتناء السلع بدل الأرصدة النقدية السائلة.¹

المطلب الثاني: السياسة النقدية في النظرية الكينزية

لقد بقى التحليل الكلاسيكي عاجز عن تفسير وعلاج أزمة الكساد العالمي التي حلت بالنظام الرأسمالي، الأمر

الذي أدى إلى تحول الاهتمام من دراسة التغيير في الأسعار نتيجة التغيير في كمية النقود، إلى الاهتمام بدراسة

¹ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 251، 252

سلوك النقود وأثره على مختلف النشاطات الاقتصادية. وقد قام "كينز" في بداية الأمر بدراسة وتحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي، واستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي كان سائدا حتى وقت حدوث أزمة الكساد، حيث كان التحليل الكلاسيكي يعتمد على فرضية أن تحقيق العمالة التامة يتم بصورة تلقائية في ظل المنافسة التامة وفي ظل اقتصاد يقوم

على مبدأ أن كل عرض يخلق الطلب المناسب له وإن الأسعار لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة.

أولاً: فرضيات النظرية الكينزية

قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما على فرضيات النظرية الكلاسيكية وهي كالتالي:

1. وجه "كينز" اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) وذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني، والدخل الوطني، فالنقود في نظر التقليديين لا تمثل ثروة حقيقية، وهي مجرد وسيلة للتبادل، لكن "كينز" عارض هذا التصور وأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها، وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات، الاحتياط و المضاربة؛
2. قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وتحليله هذا هو ما يميزه حقا عن التقليديين، ذلك أن أخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه أفقا جديدة لتحليل اثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي؛
3. جاء بنظرية عامة للتوظيف، فهي تتميز عما سبقها من نظريات العمالة، إذ تعالج كل مستويات التشغيل، بينما تعنى النظرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التشغيل الكامل، وتؤمن بأنها الحالة العامة وبان الانحرافات عن حالة التوظيف الكامل طفيفة؛¹
4. اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات، ولم يول اهتمام كبيرا بالجزئيات، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجامع، كحجم التشغيل العام، الإنتاج الوطني والطلب الكلي والعرض الكلي؛
5. رفض في تحليله قانون ساي وبين عدم وجود يد خفية ولذلك طلب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات والتي تعترض الاقتصاد الوطني، فقام بتحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل، ويتحقق التوازن للدخل الوطني. ولتفسير أسباب عدم التوازن، يرى "كينز" أن حجم كل من الإنتاج والتشغيل والدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال والذي يتكون من عنصرين هما الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-34

الاستثمارية ، فالأول يتوقف على عوامل موضوعية وذاتية ونفسية والثاني يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة.¹

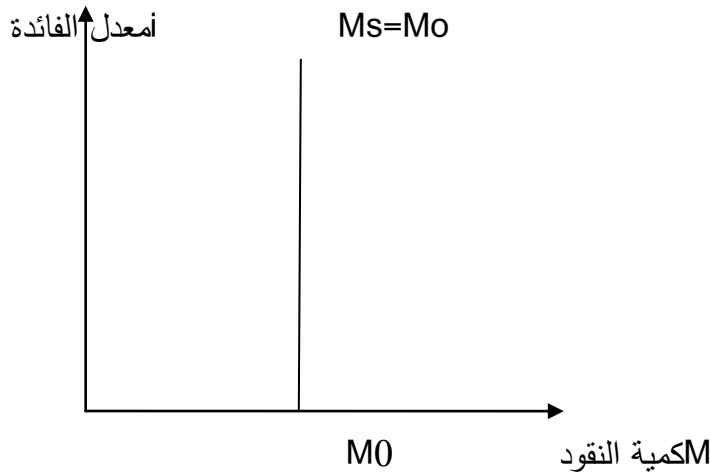
ثانياً: عرض النقود وفق التحليل الكينزي

لقد انطلق "كينز" من ضرورة تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية من أجل تصحيح الاختلالات، وهو ما جعله يوكل للسلطة النقدية مهمة الإشراف على عرض النقود*. وتحديد هذه الكمية يكون مستقل تماماً عن متغير معدل الفائدة، وذلك لأن السلطة النقدية لا تخضع للمتغيرات الاقتصادية فقط وإنما أيضاً السياسية والاجتماعية، وهذا ما يجعلها تلجأ إلى تقييد أو توسيع إصدارها النقدي.

ويمكن التعبير على دالة عرض النقود* وفق العلاقة التالية: $M_s = M_0$

ويعبر عنها بيانياً بخط راسي موازي للمحور العمودي الذي يمثل معدل الفائدة.²

شكل رقم(03)= منحنى عرض النقود عند كينز



المصدر: عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 35

ثالثاً: الطلب على النقود وفق التحليل الكينزي

وفقاً لكينز هناك ثلاث دوافع للطلب على النقود وهي:

1.دافع المعاملات:

يستمد دافع المعاملات وجوده من وظيفة النقود كوسيلة للتبادل، حيث يتم استخدام النقود في تسوية المعاملات، ويقصد بدافع المعاملات رغبة المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات في الاحتفاظ بقدر معين من

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 1999، ص 113
*عرض النقود: هو كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، أو الكتلة النقدية التي توجد في حوزة الوحدات الاقتصادية والمتمثلة في العائلات والمؤسسات.

² عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 35

النقود في شكلها السائل بغية مواجهة نفقاتهم الجارية، ويعتبر هذا الدافع من أهم وأكثر الدوافع انتشارا للطلب على النقود، مقارنة بالدوافع الأخرى باعتباره المحفز الأساسي للمتعاملين الاقتصاديين يجعلهم يحتفظون بأرصدة نقدية سائلة.¹

ويقصد بالمعاملات: الصفقات التجارية وكافة أشكال البيع على مستوى الاقتصاد الوطني وهي تتضمن مشتريات الأفراد من السلع والخدمات ومشتريات المصانع والمشروعات من المواد الأولية والخدمات الإنتاجية. والاحتفاظ بالنقود بدافع المعاملات ليس مرنا، بل يكاد يكون عديم المرونة فالمستهلك يجب أن يحتفظ بجزء من دخله بحدود 20% لحاجات الاستهلاك، والشركة يجب أن تحتفظ برأس المال العامل لكي تشتري المواد الأولية والخدمات. فقد نستطيع تحديد حجم النقود التي يحتفظ بها الأفراد لشراء حاجاتهم، لكنه يصعب تحديد حجم النقود اللازمة للمشروعات الصناعية والخدمية، نظرا لاختلاف طبيعة عملها وأنشطتها وفترات المواسم وفترات الاستراحة.

وهناك عوامل تؤثر على كمية النقود أو حجم الأرصدة النقدية التي تطلب بدافع المعاملات منها:
 أ. مستوى الدخل القومي: فكلما ازداد حجم الدخل القومي يزداد الاستهلاك ويطلب الأفراد النقود من أجل معاملاتهم وبالمقابل انخفاض حجم الدخل القومي يؤدي لتدني حجم المعاملات؛
 ب. طرق دفع الأجور في كل دولة: عادة ما تدفع الأجور شهريا وبعضها يدفعها أسبوعيا أو على فترات متقطعة، فكلما انخفضت فترة الحصول على الدخل ينخفض حجم الاحتفاظ بالنقود، وبالمقابل ازدادت فترة الحصول على الدخل ازداد الاحتفاظ بالنقود؛
 ت. تطور خدمات النقل والاتصال والرفاهية، فكلما تطورت هذه الخدمات يزداد الاستهلاك وتزداد الرفاهية، ويحتفظ الأفراد بالنقود للقيام بهذه الخدمات للرفاهية؛

ث. زيادة عدد السكان، حيث أن السكان هم القوة المستهلكة فكلما زاد التطور وكان عدد السكان كبيرا زاد تفضيل السيولة بدافع المعاملات، بينما الدول قليلة العدد بالسكان ينخفض لديها هذا الدافع.²

2. دافع الاحتياط:

يقصد بدافع الاحتياط الغرض أو الدافع الذي يجبر الأفراد والمشروعات على طلب النقود والاحتفاظ بها لمواجهة ما قد يحدث من ظروف طارئة وهو ما يطلق عليه دافع الحيطة والحذر، فالأفراد والمشروعات يفضلون الاحتفاظ بالنقود احتياطا لما قد يحدث فجأة من إنفاق غير متوقع في المستقبل جراء مرض أو حادث طارئ، ومن جهة

¹ حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 66

² علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 115، 116

أخرى استعدادا للاستفادة من الفرص غير المتوقعة كإنخفاض أسعار بعض السلع أو فرصة لعقد صفقة رابحة، فالطلب على النقود بدافع الاحتياط هو طلب إرادي، نتيجة لقرار الوحدة الاقتصادية، بناء على احتمالات المدفوعات في المستقبل.¹

ويعتبر حجم الدخل العامل الأساسي والدافع الرئيسي للاحتياط، أما العوامل الأخرى فهي كما يلي:

أ. طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به، ففي فترات الرخاء قد يكون الفرد متفائلا فيقل طلبه على النقود لغرض الاحتياط، ويحصل العكس في فترات الكساد؛

ب. درجة عدم التأكد السائد في المجتمع، ففي أوقات الأزمات (كتوقع قيام الحرب) يزيد الإقبال على الاحتفاظ بالنقود بغرض الاستعداد لمواجهة جميع الاحتمالات التي قد تطرأ في المستقبل؛

ت. درجة نمو وتنظيم سوق الأوراق المالية، وبالتالي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة، إذ كلما كانت إمكانية الحصول على ائتمان من هذا السوق كبيرة وكان تحويل الأوراق المالية من أسهم وسندات إلى سيولة نقدية أمر سهل ويتم بسرعة ودون تعرض إلى خسائر، قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود؛

ث. مدى استقرار ظروف قطاع الأعمال، إذ كلما كان الطلب على المنتجات التي يقوم بإنتاجها مشروع معين يعد متقلبا تطلب الاحتفاظ بمقدار معين من الأرصدة النقدية بغرض مواجهة أي طارئ، والعكس صحيح إذا كانت منتجات المشروع تواجه طلبا مستقرا؛²

3. دافع المضاربة:

يقصد بدافع المضاربة هو قيام الأفراد بطلب النقود بهدف استخدامها في شراء وبيع السندات، ليس من أجل الحصول على عائد دوري الذي تدره هذه السندات خلال فترة زمنية معينة، ولكن من أجل الحصول على أرباح من خلال المضاربة على الاتجاهات المستقبلية لأسعار الفائدة.³ وتتناسب أسعار السندات تناسباً عكسياً مع سعر الفائدة، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار السندات، وبالتالي إذا توقع المضارب انخفاض أسعار السندات (أي أسعار الفائدة مرتفعة) فإنه سيحاول التخلص من الأوراق المالية والاحتفاظ بالنقود بدلا عنها. ويحصل العكس تماما إذا توقع المضارب ارتفاع أسعار السندات (أي انخفاض أسعار الفائدة)، ففي هذه الحالة سيقوم بشراء السندات بما لديه من أرصدة نقدية، أي يتخلص من الأرصدة النقدية الموجودة لديه لغرض المضاربة مقابل حصوله على سندات.

¹ احمد زهير شامية، النظريات الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 178

² ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص 120

³ محمد سعيد السهموري، مرجع سبق ذكره، ص 278

ويعتقد الاقتصادي "كينز" بوجود قانون سيكولوجي يسود أسواق المال. إذ يقول: عندما يصل سعر الفائدة إلى ذلك المستوى المرتفع تكون أسعار السندات قد وصلت إلى مستويات منخفضة جدا عندها يشعر المضاربون أن سعر الفائدة لا يمكن أن يرتفع أكثر مما ارتفع، أي أن أسعار السندات لا يمكن أن تنخفض أكثر مما انخفضت، وانه لا بد من انخفاض أسعار الفائدة، أي ارتفاع أسعار السندات. واستنادا إلى هذا الشعور النفساني يقدم المضاربون على شراء السندات أملا في ارتفاع أسعارها فيما بعد، ومن ثم تمكينهم من تحقيق أرباح رأسمالية تتمثل في الفرق بين شراء السندات وبيعها إن صحت توقعاتهم.¹

المطلب الثالث: السياسة النقدية في النظرية المعاصرة

أنتج الفكر الاقتصادي العديد من النظريات أخرها النظرية الكينزية، ولكن بسبب الأحداث والظروف ظهرت نظرية جديدة جاء بها الاقتصادي الأمريكي "ملتون فريدمان"، حيث أعاد بها قراءة أفكار النظرية الكلاسيكية وطورها. وقد جاءت هذه النظرية مع حدوث أزمات اقتصادية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية كالتضخم والكساد.

أولاً: فرضيات النظرية المعاصرة

تقوم النظرية المعاصرة (نظرية فريدمان) على الفرضيات التالية:

1. يلعب عرض النقد دور المتغير الوحيد والفعال في تحديد مستويات الدخل والناجح الكلي، بمعنى أن عرض النقد هو المتغير المستقل والطلب على النقود هو المتغير التابع؛
2. تؤدي زيادة النقد إلى زيادة الدخل والناجح في الأجل القصير في حين تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل؛
3. يعد الطلب على النقود دالة مستقرة في مستوى الدخل الدائم، وهو الدخل الذي يتألف من متوسط الدخل المتوقعة مستقبلاً، أي الطلب على النقود لن يخضع لتغيرات كبيرة بسبب التغيرات الطارئة في الدخل؛
4. وجود أشكال مختلفة من الثروة إضافة إلى النقود وهي السندات، الأسهم والسلع.²

ثانياً: محددات الطلب على النقود عند فريدمان

هناك ثلاث عوامل أساسية يتوقف عليها الطلب على النقود في تحليل فريدمان هي:

1. عامل الثروة الذي يحدد الحد الأقصى للنقود المحتفظ بها؛
2. مردودية أو عائد النقود بالنسبة لعوائد الأصول المالية الأخرى أو الحقيقية التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة؛

¹ ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 121-123

² علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 128، 129

3. أدواق وتفضيلات الحائزين على الأصول (الأفراد).

وحسب هذه النظرية مفهوم الثروة هو القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة وهي أصل من أصولها، حيث تمثل سلعة رأسمالية أو عنصر من عناصر الإنتاج. أما المكونات الأخرى للثروة فتتمثل في الأصول المالية والنقدية كألسهم التي تتحدد عوائدها بالأرباح، والسندات التي تحقق عائدا لصاحبها يتمثل في سعر الفائدة إلى جانب الأصول العينية (السلع المادية الإنتاجية) التي يتوقف عائدها على المستوى العام للأسعار. فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري وعوائدها، وهو عبارة عن حاصل ضرب الثروة الكلية في معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة البشرية، حيث أن الثروة الكلية:

$$W = Y / P$$

حيث:

$$W = \text{الثروة الكلية}$$

$$Y = \text{الدخل الكلي}$$

$$P = \text{المستوى العام للأسعار}$$

ثالثا: دالة الطلب على النقود عند فريدمان

افترض فريدمان أن الأفراد يرغبون بكمية حقيقية من الأرصدة، وليس بكمية اسمية. وبالتالي دالة الطلب على النقود تكتب كما يلي:

يفترض فريدمان أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر إيجابا بثروة الأفراد والتي يعبر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون اقل تقلبا من الدخل الجاري عند الكلاسيك، وهذا يعني أن الطلب على النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة.¹

¹ بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 90، 91

خلاصة

السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات والقرارات التي تقوم بها السلطة النقدية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، هذه الأهداف تم تصنيفها إلى أهداف أولية وأهداف وسيطية وأهداف نهائية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يتم وضع مجموعة من الأدوات، هذه الأخيرة هي كذلك مصنفة إلى أدوات كمية وأدوات كيفية وهناك أدوات أخرى. ومن أجل ضمان فعالية للسياسة النقدية يجب أن يتم ضمان انسجام في أدواته، ويختلف استخدام أدوات السياسة النقدية من بلد لآخر، فالبلدان المتطورة تستخدم أدوات غير الأدوات التي تستخدمها البلدان النامية وهذا بحكم الوضع الاقتصادي التي تعيشه الذي هو مختلف عن الذي تعيشه البلدان النامية. وقد حظي موضوع السياسة النقدية اهتمام العديد من المفكرين والمدارس الاقتصادية على غرار النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية و النظرية النقدية المعاصرة، حيث كل نظرية لها وجهة نظر خاصة حول السياسة النقدية، وفي جميع دول العالم البنك المركزي هو من يقوم بوضع السياسة النقدية.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للاستقلالية البنك المركزي

تمهيد

البنك المركزي هو من أهم المؤسسات في الدولة، وهذا راجع للدور الكبير الذي يقوم به في المجال الاقتصادي و قد تم تناول موضوع استقلالية البنك المركزي على نطاق واسع بين المفكرين الاقتصاديين، والدافع من اجل ذلك هو منح فعالية ومصداقية اكبر للسياسة النقدية. ومن اجل توضيح المكانة والدور التي تلعبه استقلالية البنوك المركزية وأثرها على أداء السياسة النقدية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول تناول مفاهيم عامة حول البنك المركزي، حيث تم التطرق إلى المفهوم والخصائص ووظائف البنك المركزي و كذلك سياسة البنك المركزي في الرقابة على الائتمان. المبحث الثاني تناول استقلالية البنك المركزي، حيث تم التطرق إلى مفهوم و أهمية الاستقلالية، المؤشرات، المبررات والمحددات وكذلك معايير استقلالية البنك المركزي. المبحث الثالث تناول آثار استقلالية البنك المركزي، حيث تم التطرق إلى اثر استقلالية البنك المركزي على التضخم، الناتج المحلي الإجمالي وتمويل العجز المالي.

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي

يحتل البنك المركزي موقع مهم و متميز في النظام المصرفي للدول، وهو من أهم المؤسسات الحكومية حيث تتولى الإشراف على العمليات النقدية وكذلك يقوم بالتوجيه والرقابة وتمويل البنوك التجارية. وسنقوم في هذا المبحث بتوضيح مفهوم البنك المركزي وإبراز أهم الخصائص التي يتمتع بها، وكذلك أهم الوظائف التي يقوم بها، والسياسة التي يتبعها في الرقابة على الائتمان.

المطلب الأول: مفهوم البنك المركزي

لقد تم تقديم عدة تعاريف للبنك المركزي، ومن أهم هذه التعاريف نذكر منها:

- عرفت فيرا سميث (Vera smith) البنوك المركزية بأنها " نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد إما احتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق النقدية".¹
- أما دي كوك (De Kok) عرف البنك المركزي بأنه " هو البنك الذي يقن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتقنين العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، احتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وإدارة احتياطيات الدولة من العملة الصعبة وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية وقيامه بدور المقرض الأخير للبنوك التجارية، وإنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية، وقيامه بدور المنظم والمتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية".²
- شاو (Shaw) عرف البنوك المركزية بأنها " البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان".³
- وعرف كذلك بأنه " تلك المؤسسة التي تقف على قمة النظام المصرفي في الدولة، والتي تتولى إصدار أوراق النقد والرقابة على المصارف الأخرى والرقابة على الائتمان وتنظيمه لخدمة المصلحة العامة".⁴
- "البنك المركزي هو شخصية اعتبارية عامة ومستقلة، ويعتبر بنك البنوك فهو مسؤول عن السياسة النقدية والائتمانية، ويطلق عليه السلطة النقدية. يقوم ببعض العمليات التي لا تضطلع بها البنوك الأخرى، والبنك

¹ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008، ص 244

² زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص ص:

25، 26

³ ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية) ، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008، ص 244

⁴ محمود حسن صنون، أساسيات العمل المصرفي، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2008، ص 56

المركزي وبالرغم من انه شخصية عامة مملوكة للجميع فانه يقوم بكل الخدمات المصرفية للحكومة ويطلق عليه بنك الدولة، ورغم ذلك فهو مستقل عن الحكومة في مجال السياسة النقدية حتى لا تؤثر على عمله".¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البنك المركزي بأنه هو البنك الذي يقع على قمة الجهاز المصرفي وهو شخصية اعتبارية عامة ومستقلة، حيث يقوم بوظائف عديدة كالإصدار النقدي والرقابة على الائتمان والرقابة على البنوك الأخرى، وهو المسؤول عن السياسة النقدية.

المطلب الثاني: خصائص البنك المركزي

يتمتع البنك المركزي بخصائص عديدة ومتنوعة وهي كالتالي:

1. يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، حيث يتمتع بسلطة رقابية عليا على البنوك التجارية وغير التجارية، وله القدرة على خلق وتدمير النقود القانونية دون سواها؛
2. يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس، أي له القدرة على خلق نقود قانونية وهو المهيمن على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد الوطني؛
3. ينفرد دون غيره من المصارف في كونه مؤسسة عامة تنظم النشاط المصرفي وتشرف عليه، وكذلك تشارك الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذها ، وذلك عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة؛
4. ليس هدف البنك المركزي الربح من العمليات التي يقوم بها، بل هدفه المصلحة العامة وتنظيم النشاط النقدي والمصرفي والاقتصادي، لذلك غالبا ما نجد البنك المركزي ملك للدولة؛²
5. البنك المركزي لا يتعامل مع الأفراد حيث انه يهتم بتنظيم ورقابة عمليات البنوك التجارية، ومن تم لا يمكن أن ينافسها في نشاطها الخاص، وبما انه يعتبر بنكا لهذه البنوك وتحفظ لديه بالأرصدة التي يوجبها القانون وبالتالي لو نافسها سوف يخرج عن وظيفته؛
6. النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي تختلف عن أنواع النقود الأخرى (نقود الودائع)، فهي تتميز بخصائص معينة كونها نقود مقبولة عامة ولها قوة إبراء غير محدودة، وتتميز بسببولة تامة عكس نقود الودائع التي تصدرها البنوك التجارية.³

¹ عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، (الأساسيات و المستحدثات)، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص120

² بحوصي مجذوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد و القرض 10/90 و الأمر 11/03 ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، جامعة بشار ، العدد 16، الجزائر، 2012، ص91

³ فشار جميلة ، البنك المركزي، مجلة أفاق العلوم، جامعة الجلفة، العدد 3، الجزائر، ص307

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي

إن معظم البنوك المركزية تؤدي عدة وظائف متشابهة وهذا من أجل تحقيق المصلحة العامة. ومن أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية ما يلي:

أولاً: بنك الإصدار

تعتبر الوظيفة الأساسية للبنك المركزي هو الإصدار النقدي، حيث تعتبر الجهة الوحيدة المخولة قانونياً بعملية الإصدار، تقع على عاتقه مهمة توفير النقد الوطني بالكميات اللازمة لحاجة النشاط الاقتصادي. كذلك هذه الوظيفة مرتبطة بمسؤولية البنك المركزي بعدم حدوث إفراط في إصدار العملة الوطنية بكميات تفوق حاجة اقتصادها، وهذا لتجنب حدوث تضخم، أو تدهور قيمة العملة.¹ والأسباب الرئيسية لتركيز إصدار الأوراق النقدية في جميع البلدان تقريباً بالبنوك المركزية هي كالتالي:

✓ لقد وجد كل بلد من أن من الضروري تركيز عملية الإصدار عندما أصبحت الأوراق النقدية تمثل الشكل الرئيسي للعملة المتداولة، وكذلك تأمين رقابة حكومية فعالة على وسيلة ائتمان أصبحت عملة التداول القانوني؛

✓ مع تزايد استعمال نقود الودائع التي خلقتها البنوك التجارية ازدادت الحاجة إلى إيجاد نوع من الرقابة على الائتمان من قبل البنك المركزي؛

✓ تركيز إصدار الأوراق النقدية في بنك واحد يتمتع بدعم الحكومة، أعطى مثل هذه الأوراق سمعة متميزة لا تتوفر في الأوراق الصادرة من عدة بنوك؛

✓ إصدار الأوراق النقدية يمكن أن يكون في ظروف معينة مصدر ربح عظيم، حيث وجدت الحكومة أن الأصلح تركيز إصدار الأوراق النقدية في بنك واحد وضمن مشاركته في أرباحه بدلاً من ترك حق الإصدار في أيدي عدد من البنوك حتى وإن أخضعت مبالغ أوراقها في التداول إلى الضريبة.²

ثانياً: بنك الحكومة و مستشارها المالي

يقوم البنك المركزي في معظم دول العالم بمهمة بنك الحكومة ومستشارها المالي، وقد تولت البنوك المركزية هذه المهمة تاريخياً بمجرد حصولها على امتياز إصدار العملة.³ ومن بين الخدمات التي يقدمها البنك المركزي ما يلي:

¹ محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص192

² ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 247، 248

³ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2006، ص220

- إقراض الحكومة قروض قصيرة الأجل وطويلة سواء كانت مباشرة عن طريق السلفيات أو الحصول على أدونات الخزانة، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق تقديم قروض للبنوك التجارية؛
- إدارة المدفوعات الحكومية؛
- خدمة القروض العامة؛
- تقديم المشورة الفنية للحكومة في شؤون النقد والائتمان واقتراح التدابير النقدية؛
- إدارة جهاز الرقابة على النقد، وصك حسابات الاتفاقيات المالية المعقودة بين الحكومة والخارج.¹

ثالثاً: بنك البنوك

يترتب على كون البنك المركزي يقع على قمة الجهاز المصرفي حقوق والتزامات، حيث يليه في الأهمية باقي البنوك الأخرى والتي من أهمها البنوك التجارية.² هذه الوظيفة تلزم البنك المركزي القيام بعدة عمليات والتي من بينها ما يلي:

❖ منح القروض إلى باقي البنوك:

يقوم البنك المركزي بتقديم قروض إلى مختلف البنوك إذا طلبت منه ذلك فيكون بذلك المقرض الأخير للاقتصاد الوطني، لأنه يمنح تسهيلات للبنوك والتي بدورها تمنح قروض للمشروعات وبذلك فتح حسابات لهؤلاء العملاء.

❖ الاحتفاظ بجزء من الاحتياطات النقدية للبنوك:

ذلك أن لكل البنوك حسابات جارية لدى البنك المركزي ولها بالتالي ودائع محفوظة لديه، وزيادة على ذلك قد يجبر القانون البنكي البنوك لان تودع بالبنك المركزي احتياطات إلزامية في مستوى معين من مجموع مواردها.

❖ مقاصة الحسابات بين البنوك و المؤسسات المالية:

لكل المؤسسات البنكية حسابات وودائع لدى البنك المركزي، هذه الأخيرة تقوم بتسوية الحسابات بين البنوك، وذلك أن العمليات اليومية بين البنوك الناتجة عن سحب الشيكات و القيام بالترحيلات تجعل بعض البنوك دائنة والأخرى مدينة، فكل بنك مدين يسحب على البنك المركزي شيكا لصالح البنك الدائن وهكذا يقوم البنك المركزي بمقاصة حسابات البنوك.³

¹ محمد عزات غزلان، اقتصاديات النقود و البنوك، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2003، ص 175

² السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر، ط1، الأردن، 2010، ص 55

³ خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008، ص ص:

رابعاً: الرقابة على الائتمان

بالإضافة إلى النقود الورقية المتداولة في المجتمع، يوجد نوع آخر من النقود أوسع انتشاراً وأكثر حجماً في التداول، وهي النقود الكتابية، أو نقود الودائع، والتي تقوم البنوك التجارية بخلفها عندما تمنح الائتمان لعملائها، لهذا فإن الرقابة على الائتمان يعني وبصفة أساسية الرقابة على حجم النقود الكتابية، نقود الودائع، وذلك منعاً للتضخم أو تجنباً للانكماشات.¹

خامساً: تنظيم الرقابة على الصرف الأجنبي

من أجل فرض الرقابة على الصرف يتضمن بالضرورة موافقة السلطات النقدية على كل عملية من عمليات تحويل العملة الوطنية إلى عملة أجنبية أو العكس، والبنك المركزي له دور هام في تنظيم هذه العملية، حيث يقوم بالاحتفاظ باحتياطيات الدولة من العملات الأجنبية، ويحدد أسعار وشروط تعامل البنوك الأخرى في النقد ببيعاً وشراءً.²

المطلب الرابع: سياسة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان

يستخدم البنك المركزي عدة أساليب في مراقبة وتوجيه الائتمان، وسوف نتناولها كما يلي:

أولاً: الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي

هناك ثلاث وسائل يستخدمها البنك المركزي في مجال المراقبة الكمية على الائتمان المصرفي، تتمثل هذه الوسائل فيما يلي:

1. سعر إعادة الخصم

يحدد البنك المركزي سعراً لإعادة حسم الأوراق التجارية المقدمة إليه من قبل البنوك التجارية والمحسومة أصلاً لدى تلك البنوك، مثل الكمبيالات والحوالات التجارية. أو يمكن أن يكون سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية مقابل حصولهم على قروض قصيرة الأجل بضمان تلك الأوراق التجارية المحسومة لديه. ويطلق أحياناً على سعر إعادة الخصم أو سعر الفائدة على تلك القروض بسعر البنك. ويعد سعر إعادة الخصم من أقدم الأدوات المستخدمة للتأثير على حجم الائتمان المسموح من قبل البنوك التجارية. فإذا رفع البنك المركزي هذا السعر فإن تكاليف الإقراض للبنوك التجارية سوف ترتفع فتمتنع عن الإقراض أو حسم ما لديها من أوراق تجارية. ويترتب عن ذلك، انخفاض حجم النقود الأساسية التي ستحصل عليها البنوك التجارية، والتي يمكن من خلالها توليد كمية أكبر من نقود الودائع، أو زيادة حجم الائتمان الممنوح

¹ احمد زهير شامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر، ط1، الأردن، 1993، ص316

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص151

لعملاتها. وهناك تأثير آخر ينتج ذلك الإجراء وهو أن البنوك التجارية سوف تزيد من أسعار الفائدة لقروضها ومن أسعار الخصم للأوراق التجارية المقدمة لها. مما يقلل من اقتراض العملاء من البنوك التجارية نتيجة ارتفاع تكاليف القروض المقدمة لهم من البنوك التجارية. ويمكن تصور حدوث العكس عند تخفيض سعر إعادة الخصم، مما يزيد من حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية.

2. عمليات السوق المفتوحة

ونعني بها قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء سندات الدين الحكومية في سوق الأوراق المالية، ويتمكن من خلال تلك العمليات من التأثير على حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثم على حجم الائتمان الممنوح من قبلها.

فإذا قام البنك المركزي بشراء السندات من السوق، فإن البنك بهذه العملية يستبدل النقود بأصول مالية أقل سيولة، ويقوم الأفراد بإيداع تلك النقود التي استلموها مقابل بيعهم للسندات في البنوك التجارية، مما يزيد من حجم الودائع الأساسية والاحتياطيات النقدية مما يمكن البنوك التجارية من التوسع في الائتمان أو زيادة كمية نقود الودائع. ويمكن تصور حدوث العكس، حين يقوم البنك المركزي ببيع سندات الدين الحكومي، مما يترتب عنه انخفاض في حجم ودائع البنوك مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح.¹

تؤدي عمليات السوق المفتوحة، عند قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية إلى زيادة الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية، في حين تؤدي عملية البيع إلى امتصاص هذه الاحتياطيات. ومن السهل شرح عمليات السوق المفتوحة، ففي حالة ارتفاع الأسعار يقوم البنك المركزي بطرح الأوراق المالية الحكومية وغيرها من الأوراق المحتفظ بها في حقيبته إلى الجمهور للبيع. وبالمقابل يقوم المشترون إلى دفع قيمة هذه الأوراق من ودائعهم لدى البنوك التجارية وطالما أن البنوك التجارية تحتفظ بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي، فإن قيام البنوك التجارية بتسديد قيمة الأوراق سيؤدي إلى تقليل حجم ودائعها لدى البنك المركزي. وبالتالي انخفاض أرصدها النقدية مما يضطرها إلى تقليل قروضها الممنوحة للجمهور. وهكذا تؤدي عمليات السوق المفتوحة إلى السيطرة على ارتفاع الأسعار. كذلك يستطيع البنك المركزي وضع حد لانخفاض الأسعار داخل الاقتصاد عن طريق قيامه بشراء الأوراق المالية الحكومية وغيرها في السوق المالية، ويقوم بتسديد قيمتها بشيكات مسحوبة عليه من الباعة من أفراد ومؤسسات، الذين يقومون بإيداع هذه الشيكات في حساباتهم الخاصة لدى البنوك التجارية، فيزداد رصيدها من الاحتياطيات النقدية، وبالتالي تزداد قدرتها على منح قروض إضافية للجمهور.

¹ عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل، النقود و البنوك و المؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط2، الأردن، 2004، ص ص:312، 313

3. متطلبات الاحتياطي القانوني

تلتزم البنوك التجارية بوضع نسبة معينة من إجمالي وودائعها على شكل سائل لدى البنك المركزي. وان هذه النسبة تكون عرضة للتغيير من وقت لآخر تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في البلاد. وتستهدف هذه الوسيلة تمكين البنك المركزي من توسيع أو تقليص قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض لعملائها. في الوقت الحاضر تلجا البنوك المركزية إلى استخدام وسيلة نسبة الاحتياطي القانوني بغرض مكافحة الكساد أو وضع حد لمشكلة ارتفاع الأسعار. ففي حالة التضخم يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوني، فنقل الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية، مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، فتتخفف حجم الكتلة النقدية في التداول، ويقل حجم المعاملات ومن ثم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، والتقليل من حدة التضخم، ويحصل العكس في حالة الكساد.¹

ثانيا: الرقابة النوعية على الائتمان المصرفي

إلى جانب الوسائل الكمية يستخدم البنك المركزي وسائل نوعية في رقابته على الائتمان المصرفي. ومن بينها ما يلي:

1. هامش الضمان المطلوب:

يطلق هامش الضمان المطلوب على ذلك المقدار من النقود التي يمكن الحصول عليها من العملاء في البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية، أي أن باستطاعة العملاء الحصول على مقدار معين من النقود من البنوك التجارية لتمويل نسبة معينة من قيمة الورقة المالية وتسديد الباقي من أموالهم الخاصة، وهذه النسبة تعرف باسم " هامش الضمان ". وباستطاعة البنك المركزي تحديد هذه النسبة تبعا للظروف الاقتصادية التي يواجهها البلد. ففي حالة الانتعاش قد يطلب البنك المركزي من البنك التجاري رفع هذه النسبة، أي رفع المقدار الواجب دفعه لشراء الورقة المالية من الأموال الخاصة وتقليل القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل من البنك التجاري لهذا الغرض، وتتنخفض هذه النسبة في حالة الكساد من أجل تشجيع حركة الاستثمار.

2. الحد الأقصى لسعر الفائدة:

إن البنوك التجارية عادة لا تدفع فوائد على الحسابات الجارية في حين تفرض فوائد كبيرة على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة (مثل أدونات الخزنة) قد تصل إلى 3% وأن زيادة ما لدى البنك المركزي من ودائع يؤدي إلى زيادة أرباحها. لذلك قد تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من أجل المزيد من الودائع. وحتى يتم لها ذلك تلجا إلى منح فوائد على الودائع الجارية لديها. وقد يؤدي هذا التنافس إلى رفع سعر الفائدة إلى معدلات عالية جدا،

¹ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 260-265

لذلك قد يضع البنك المركزي حداً أعلى على سعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية لا يمكن أن تتعداه البنوك التجارية.

3. الرقابة على شروط البيع:

من المعروف أن نظام البيع بالتقسيط للسلع المعمرة (مثل الأثاث ، السيارات ،... الخ) ينتشر في المجتمعات الحديثة. ويؤدي هذا النظام إلى زيادة الاستهلاك حيث انه يمكن الأفراد من الحصول على هذه السلع وإن لم يتوفر لديهم قيمتها الكاملة حال الشراء. وقد يقوم البنك المركزي بمراقبة الائتمان الاستهلاكي وذلك بهدف الحد من الطلب على المواد الإستراتيجية المهمة، خاصة في أوقات الحرب. وكذلك منع الزيادات المستمرة في القدرة الشرائية لدى المستهلكين. وهذا النوع من الرقابة يشترط دفع جزء من قيمة السلعة مقدماً، كما تتحدد قيمة الأقساط وعددها. ويشترط عادة عدم تجاوز هذه القروض نسبة معينة من موجودات البنوك التجارية.¹

¹ نفس المرجع السابق ذكره، ص ص: 271، 272

² رحيم حسن، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، ط1، قسنطينة، 2008، ص 120

المبحث الثاني: ماهية استقلالية البنك المركزي

إن قضية استقلالية البنوك المركزية ليست وليدة اليوم، ولكن أهميتها بدأت تزداد وتتوسع يوماً بعد يوم، وذلك من أجل تحقيق الهدف الرئيسي والأساسي للسياسة النقدية وهو المحافظة على استقرار الأسعار. وسوف نقوم في هذا المبحث بتوضيح مفهوم استقلالية البنك المركزي، مؤشرات الاستقلالية، مبررات ومحددات الاستقلالية، وكذلك معايير استقلالية البنك المركزي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية استقلالية البنك المركزي

أولاً: مفهوم استقلالية البنك المركزي

هناك تعريفات مختلفة ومتنوعة لاستقلالية البنك المركزي من بينها ما يلي:

التعريف الأول: "يقصد باستقلالية البنك المركزي استقلاليته كسلطة نقدية عن الحكومة في وضع أهداف السياسة النقدية وتحديد الأدوات المناسبة لتحقيقها. وبمعنى أكثر تحديداً استقلاليته في إدارة الكتلة النقدية وتحقيق هدف الاستقرار لقيمة النقد، باعتباره الهدف الرئيسي لأية سياسة نقدية".¹

التعريف الثاني: "استقلالية البنك المركزي تتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي حيث يتم تحديد قواعد للسياسة النقدية يجب إتباعها بالرغم من أن هذه القواعد قد تحد من حرية البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية، إلا أنها سوف تضمن عدم تدخل السلطة السياسية وبالتالي تضمن له الاستقلالية عنها".³

التعريف الثالث: يرى كل من **دي بيل** و**فيشر** أن "الاستقلالية هي مفهوم لا زال غامضاً وذلك لصعوبة تمييز أي نوع من أنواع الاستقلالية فهي سياسية واقتصادية وقانونية وغير قانونية.... الخ أم أنها استقلالية ضمن حدود التشريعات الداخلية للبنك المركزي ذاته أو أنها نابعة من القوانين العامة للدولة أو أنها إستراتيجية طويلة الأمد أو تكتيكية قصيرة الأجل، أو أنها استقلالية في أدوات السياسة النقدية أم أنها تصل لحد وضع الأهداف".²

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف استقلالية البنك المركزي بأنها استقلالية السلطة النقدية عن الحكومة، فبرغم من أنه مؤسسة حكومية إلا أنه مستقل في اتخاذ القرارات خاصة المتعلقة بالسياسة النقدية كوضع الأهداف وتحديد الأدوات اللازمة لتحقيقها، ويبقى الهدف الأساسي لاستقلالية البنوك المركزية هو تحقيق هدف الاستقرار النقدي.

ثانياً: أهمية استقلالية البنك المركزي

³ زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 283

² عبد الحسن جليل الغالبي، السياسة النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2015، ص 104

أدت التطورات الاقتصادية والمالية منذ عقد التسعينات من القرن العشرين وحتى الوقت المعاصر إلى ظهور أهمية استقلالية البنوك المركزية في العديد من الدول المتقدمة والنامية، حيث لم يعد للسياسة النقدية (التي يتم إدارتها من قبل حكومة الدول) ذات فعالية وكفاءة في مواجهة الآثار الناتجة عن عدم الاستقرار النقدي (التضخم) في تلك الدول.

وقد تصاعدت الأصوات التي تحمل الحكومات سبب فشل مكافحة التضخم و تدعو إلى تحقيق الاستقرار النقدي والذي يعتبر هدف أساسي وتقليدي للسياسة النقدية، وذلك عن طريق استقلال البنك المركزي عن السلطة الحكومية للدولة، مع ضرورة قيام البنك المركزي بالعمل على تنسيق أهداف سياسته النقدية (باستقلالية) مع أهداف السياسات الاقتصادية العامة للدولة، ولا يخالف هذه الأهداف إلا إذا وجدها تضر بقيمة النقد ومناقضة لمهمته. وترجع أهمية أن يمثل هدف استقرار المستوى العام للأسعار الهدف الأساسي والتقليدي للبنك المركزي، إلى تحديده لمدى التزام البنك المركزي بتحقيق استقرار الأسعار حتى في ظل قيود اقل على منح التسهيلات الائتمانية للحكومة. وينفق هذا الاتجاه مع ما يراه البعض بأنه تصبح القيود القانونية على منح التسهيلات الائتمانية للحكومة غير فاعلة إذا لم يكن البنك المركزي متمتعاً بالاستقلال من الناحية العلمية، وتعد هذه القيود غير ضرورية إذا كان البنك المركزي مستقلاً ومسئولاً بشكل واضح عن المحافظة على الاستقرار النقدي. ومع ذلك فإن القيود القانونية على منح التسهيلات الائتمانية للحكومة قد تكون فعالة في تعزيز استقرار الأسعار في حالة وجود بنك مركزي غير مستقل في دولة ما، وذلك إذا تم احترام هذه القيود.

وفي ظل عدم قدرة حكومات العديد من البلدان النامية في تحقيق تنمية اقتصادية بما يمكنها من مواجهة انعكاسات المتغيرات المعاصرة، فإن تلك البلدان في حاجة ضرورية لإحداث تغييرات هيكلية يسهم في تفعيلها جميع المؤسسات العامة بالدولة بما فيها البنك المركزي وذلك بتوجيه الموارد المصرفية بأسلوب متطور. وبناء على ذلك فإنه من الأسباب التي تتطلب دعم استقلالية البنك المركزي في البلدان النامية، حاجة تلك البلدان إلى إسهام بنوكها المركزية في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية بمفهوم وأسلوب متطور يبتعد عن تمييز القطاع العام، ويبتعد أيضاً عن استغلال حكومة الدولة للموارد المالية المتاحة للقطاع المصرفي وتوجيهها لأغراض الموازنة العامة، وذلك في مقابل استقلالية البنك المركزي في توجيه الائتمان المصرفي إلى القطاعات والأنشطة ذات المعدل الأعلى للنمو وذات التأثير الهيكلي المتغير.

ومن ناحية أخرى وفي سبيل دعم استقلالية البنك المركزي، فقد دعمت الأفكار المعاصرة الاتجاه نحو تحرير الأسواق المالية وعولمتها. وبذلك أصبحت هذه الأسواق تعمل بحرية كاملة بمعزل عن القيود التي تفرضها حكومات الدول، وذلك في ظل تزايد دور المؤسسات الاقتصادية الدولية في إدارة الشؤون التجارية والمالية والنقدية لدول العالم المتخلف، بالإضافة إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وتزايد دور الاستثمار الأجنبي

المباشر في العديد من بلدان العالم، وهذه الأمور تتطلب مدى مرتفع من الاستقلالية القانونية للبنك المركزي. كذلك فإن ظهور التجديدات المالية، انتشار التجارة الالكترونية، وتعدد المؤسسات المالية غير المصرفية ومالها من تأثير على المعروض النقدي، زادت من أهمية دور البنك المركزي في جميع الدول المتقدمة والمتخلفة. ومن بين المؤثرات الاقتصادية والنقدية المهمة التي أكدت على ضرورة وأهمية استقلالية البنك المركزي في الدول التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الاتحاد الأوروبي، هو الوحدة النقدية الأوروبية. حيث نصت معاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية على إيجاد عملة أوروبية موحدة ونظام أوروبي للبنوك المركزية يتكون من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدول الأعضاء، وكان الهدف هذا النظام هو تحقيق الاستقرار النقدي. وقد تعرضت مختلف الأدبيات التي تناولت استقلالية البنك المركزي إلى أهمية عزل البنك المركزي عن الضغوط السياسية كعلاج لعدم الاستقرار النقدي الذي غالبا ما يحدث اتجاهات تضخمية، وبحيث يتم تصميم السياسة النقدية وفقا لأفضل أسلوب.¹

المطلب الثاني: مؤشرات استقلالية البنك المركزي

هناك درجات متفاوتة لاستقلالية البنوك المركزية، ويمكن قياسها من خلال الاعتماد على مؤشرين وهما: الاستقلال الوظيفي والاستقلال العضوي.

أولاً: الاستقلال الوظيفي

الاستقلال الوظيفي يتحدد بالنظر إلى مسؤوليات ومهام وأهداف البنك المركزي، وكذلك بالنظر إلى مدى استقلاليته المالية حيث انه كلما كانت أهداف السياسة النقدية غير واضحة وعديدة، كلما قلت درجة استقلالية البنك المركزي.² والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ احمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 301-303

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص 96

جدول رقم (01) = الاستقلالية الوظيفية للبنوك المركزية في أكبر الدول

المهام و الأهداف	صلاحيات مطلقة و كاملة في المجال النقدي	إدارة أدوات السياسة النقدية	استقلالية ميزانية البنك
الوم ا	متعددة	موزعة	نعم
ألمانيا	واحدة	نعم	نعم
اليابان	متعددة	موزعة	لا
الملكة المتحدة	هدف غير محدد	لا	لا
بلجيكا	هدف غير محدد	لا	لا
فرنسا	هدف غير محدد	لا	نعم
ايطاليا	هدف غير محدد	لا	نعم

المصدر: عبد المجيد قدي، نفس المرجع السابق، ص96

من خلال الجدول نرى بان البنك المركزي لدولة ألمانيا هو الأكثر استقلالا في العالم و يمكن أن يرجع ذلك إلى الخبرة التي يملكها في المجال النقدي. أما بالنسبة لاستقلالية ميزانية البنك المركزي فنرى بان الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و ايطاليا الأكثر استقلالا أما بقية الدول لم تحقق الاستقلالية في هذا المجال.¹

ثانيا: الاستقلال العضوي

الاستقلال الوظيفي يتعلق بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي، وكذلك شروط ممارستهم لوظائفهم، أي شروط تعيين المحافظ ومدة تعيينه وحمايته ومدى مشاركة السلطات المسيرة في البنك، إذ نجد في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان لا يتم تغيير محافظ البنك المركزي، بينما في دول أخرى كفرنسا وهولندا وبلجيكا فإنه يمكن توقيفه عن ممارسة وظائفه، وهذا إلى أن تمت المصادقة على معاهدة ماستريخت، وكذلك طول مدة تعيين المحافظ تختلف من دولة إلى أخرى، ولكن في كل الأحوال تحتفظ الحكومات بسلطة هامة في تعيين

¹ أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 94

المسيرين.¹

ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): الاستقلالية العضوية للبنك المركزي في بعض الدول

البلدان	تعيين الرئيس أو المحافظ من ظرف	مدة خدمة المحافظ	مشاركة السلطات اجتماعات المسيرين
الو م ا	رئيس الو م ا مع تأكيد مجلس الشيوخ	4 سنوات قابلة لتجديد / غير قابلة لتجديد	لا
ألمانيا	رئيس الجمهورية الفدرالية معتمدا على اقتراح مقدم من ظرف الحكومة وبعد أخذ برأي المجلس المركزي للبنك	8 سنوات قابلة لتجديد / غير قابلة لتجديد	أعضاء الحكومة يمكنهم الحضور لمداومات مجلس البنك دون حق التصويت ويمكنهم طلب تأجيل القرار لأسبوعين لا أكثر
المملكة المتحدة	الملكة باقتراح من الوزير الأول بعد مراجعة العميد	5 سنوات قابلة لتجديد / غير قابلة لتجديد	لا
بلجيكا	الملك معتمدا على اقتراح الحكومة	5 سنوات قابلة لتجديد / غير قابلة لتجديد	حق الفيتو معلن من 8 إلى 15 يوم باسم الدولة أو الحكومة
هولندا	الملكة و يقترح مجلس الإدارة و مكونة من مرشحين	7 سنوات قابلة لتجديد و التغيير	لا
فرنسا	قرار مجلس الوزراء	غير محدودة / قابلة لتعيين	الرقيب في دور مفتش الحكومة و مراقب مالي يملك حق الفيتو

المصدر: شمولو حسينة، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة في

إطار نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص ص : 120، 199

¹ أكن لونيس، نفس المرجع السابق، ص 93

المطلب الثالث: الموقف من استقلالية البنك المركزي

إن فكرة استقلالية البنك المركزي أخذت حيز كبير من الاهتمام وقد لاقت تأييد ومساندة كبيرة، إلا أنه هناك من يعارض هذه الفكرة ويمكن القول أنها لم تحظى بالموافقة العامة.

أولاً : المبررات المؤيدة لاستقلالية البنك المركزي

يستند مؤيدو فكرة استقلالية البنك المركزي إلى العديد من الحجج والمبررات. من أهم هذه المبررات ما يلي:

1. أن البنك المركزي هو المسؤول عن السياسة النقدية في أي بلد، والذي يتضمن أعمالها مراقبة المؤسسات الأخرى وكذلك إيجاد التنسيق فيما بينها ، فلا بد أن يحظى البنك المركزي بالاستقلالية المطلقة؛
2. سابقاً، البلدان التي تشهد اقتصادياتها ارتفاع حاد في الأسعار لم يكن سهلاً عليها السيطرة عليه، لكن بعد ذلك استطاعت السيطرة عليه أو معالجته لأن هذه البلدان بنوكها المركزية أصبحت تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية؛
3. إن استقلالية البنك المركزي ستؤدي إلى إبعاد تأثير الحكومة عليها، ومن ثم فصل موازنة البنك المركزي عن الموازنة العامة للدولة؛
4. المهمة الأولية للبنوك المركزية هي المحافظة على قيمة النقد والقوة الشرائية، وبالتالي فإن الهدف الأساسي لاستقلالية البنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار النقدي؛¹
5. البعض يدعم الاستقلالية من خلال أن الاستقلالية ستدعم موقف البنك المركزي في مواجهة التأثيرات السياسية التي تستخدم عرض النقد لأغراض أو مصالح سياسية، وكذلك أن أي بنك مركزي لا يتمتع بالاستقلالية سيفقد المرونة في تنفيذ السياسة النقدية؛
6. أن تزايد عولمة الأسواق المالية واقتترانها بالأزمات المالية التي حدثت أدى إلى التوجه بقوة نحو الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي؛²

7. يرى أنصار الاستقلالية كذلك أن عزل السياسة النقدية عن مصالح السياسيين يكسبها مصداقية في نظر الجمهور، كما أن شفافية السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي المستقل تمكن الرأي العام والمعنيين من الاطلاع على الوسائل والأهداف العامة التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها، مما يتيح الفرصة أمام شريحة

¹ بلسم حسين رهنف السهلاني، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى البنك المركزي العراقي،

مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، جامعة بغداد، 2008، ص 57

² م م خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء

قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 سنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 7، العدد 23، 2011، ص ص: 75،76

واسعة من المجتمع من مناقشة السياسة النقدية المعتمدة و نتائجها المحققة، وبذلك تحل الرقابة الجماهيرية محل رقابة الحكومة وسلطتها السياسية على مهام البنك المركزي.¹

ثانياً: مبررات معارضي استقلالية البنك المركزي

مثلما هناك من يؤيد فكرة استقلالية البنوك المركزية عن السلطة من خلال تقديم حجج ومبررات، فإن هناك مجموعة أخرى تعارض فكرة استقلالية البنوك المركزية وهم كذلك لهم مبرراتهم وحججهم والتي من بينها ما يلي:

1. أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلاً تماماً عن الحكومة ، إذ يوجد دائماً عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير على السياسة النقدية، كما تستطيع الحكومات دائماً في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للبنوك المركزية؛
2. من أوجه القلق الأساسية بشأن استقلالية البنوك المركزية أنها قد لا تقوم بالفعل بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل، فما دامت البنوك المركزية لديها أهداف داخلية خاصة فإنها قد تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية؛²

3. ملتون فريدمان يعارض فكرة استقلالية البنوك المركزية بقوله أن مقداراً كبيراً من الأذى يمكن أن يلحق النظام عندما يخطأ عدد قليل ممن يمتلكون سلطة التأثير على هذا النظام؛

4 . دي كوك يرى أن البنك المركزي يجب أن يكون خاضع لإجراءات رقابية للدولة، وبالتالي فهو ليس له الحق في المطالبة بالاستقلالية عنه، خاصة في شؤون السياسة النقدية وسياسة التحويل الخارجي؛

5. نظراً للمشاركة الحكومية في رأس مال البنك المركزي، وبالتالي هذا يعطيها الحق في التدخل في سياستها.³

المطلب الرابع: معايير استقلالية البنك المركزي

هناك عدة معايير تقاس بها استقلالية البنك المركزي. من أهم هذه المعايير ما يلي:

1. نطاق تمثيل الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي:

كلما كان نطاق التمثيل الحكومي في مجلس إدارة البنك المركزي كبيراً ومنتسحاً ليس من حيث عدد الأعضاء، بل من حيث صلاحيات هؤلاء الأعضاء داخل مجلس الإدارة كلما كان البنك تابعاً للحكومة والعكس صحيح، فإذا كان للأعضاء الممثلين للحكومة صلاحيات خاصة لهم دون غيرهم من الأعضاء فإن البنك المركزي يفقد قدر

¹ سنوسي علي، مطبوعة بعنوان مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص 153

² زكرياء الدوري و يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 120

³ تويني فلاح حسن، دور البنوك المركزية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة مقدمة في إطار نيل شهادة الدكتوراه، كلية الإدارة و

الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2001، ص ص: 51-54

كبير من استقلاله السياسي، أما إذا كان هؤلاء الأعضاء يقتصر دورهم على المشاركة في المناقشات دون منحهم حق التصويت على القرارات و يتمتعون بنفس صلاحيات بقية أعضاء مجلس الإدارة، فإن البنك المركزي هنا يكون مستقلا ولا يسيطر عليه التمثيل الحكومي.¹

2. سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس إدارتها ومؤسساتها ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم:

يتم تعيين محافظ وكبار مسؤولي البنك المركزي من طرف السلطة التنفيذية، إلا أن في الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية تضع قيود ومحددات على الحكومة في هذا المجال من أهمها:

- ضرورة وجود نسبة معينة من التعليمات تحد من انفراد الحكومة في هذا المجال؛
 - تحديد فترة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبيا؛
 - عند تعيين كبار المسؤولين في البنك المركزي يشترط أخذ موافقة البرلمان قبل التعيين.
- " كلما كانت المدة القانونية لبقاء محافظ البنك المركزي وباقي أعضاء مجلس الإدارة في منصبهم طويلة فان ذلك يعبر عن استقلالية أكثر للبنك."

3. تحديد الأهداف:

يكون البنك المركزي أكثر استقلالا عندما يحدد القانون مهامه بعدد محدد من الأهداف، ولما يكون الهدف لأساسي للبنك المركزي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فان بذلك مسؤولية السياسة النقدية سوف تنحصر في البنك المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.²

4. مدى التزام البنك بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة:

إن من أهم المظاهر المهمة التي تعبر عن الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية هي عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية.

5. سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي:

يمكن للحكومة أن تستخدم ميزانية البنك المركزي كوسيلة للتأثير عليها، وذلك من خلال اشتراطه الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة، ولذلك كلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي كلما كان أكثر استقلالا.³

¹ احمد ألفي، استقلالية البنوك المركزية ، مقال منشور في كاش نيوز الالكترونية، يوم 11 افريل 2016، سا 9:21 صباحا

² م م خلف محمد حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 78

³ محمد علي و احمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية (دراسة تحليلية، تطبيقية لحالات

مختارة من البلدان العربي)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 318

6. مدى محاسبة و مساءلة البنك المركزي من طرف الحكومة:

إن الجهة المحاسبة و المسائلة للبنك المركزي حول السياسة النقدية المتبناة ونتائجها تدلنا أيضا على درجة استقلالية البنك ويلاحظ أن قوانين الاستقلالية ترجع عملية المساءلة للبرلمانات. وفي الجزائر يشير قانون النقد والقرض على انه على بنك الجزائر تقديم تقرير سنوي للمجلس الشعبي الوطني، يكون متبوع بنقاش يتضمن أساسا العناصر المطلوبة للفهم الجيد للسياسة النقدية (المادة 30 من الأمر 2003).¹

¹ مرجع سبق ذكره، ص 129

المبحث الثالث: آثار استقلالية البنك المركزي

لاستقلالية البنك المركزي آثار اقتصادية كبيرة خاصة على بعض المؤشرات الاقتصادية، وقد تم إجراء العديد من الدراسات تناولت هذا الموضوع. وفي هذا المبحث سوف نقدم بعض الدراسات خاصة التي تطرقت إلى العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم، استقلالية البنك المركزي وتمويل العجز المالي الحكومي، واستقلالية البنك المركزي والنتائج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: استقلالية البنك المركزي والتضخم

يعتقد أنصار الرأي المنادي باستقلالية البنوك المركزية انه إذا كان البنك المركزي مستقل وبعيد عن الضغوط السياسية، سواء من جانب الحكومة أو البرلمان، فان السياسة النقدية التي سيتبعها البنك المركزي في هذه الحالة سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستويات الأسعار.¹ وبعده روكوف (Rogoff 1985) أول من اقترح تفويض السياسة النقدية إلى بنك مركزي مستقل ومتحفظ في مواجهة التضخم كأحد الحلول المطروحة لمشكلة الميل التضخمي للسياسة النقدية التي تنشأ عن تعدد أهداف السياسة النقدية حيث تهدف إلى استقرار الناتج، وتحقيق التوظيف هذا إلى جانب هدف الاستقرار السعري على الرغم من تعارض تلك الأهداف.

يتسبب التضخم ومعدلاته المرتفعة في تآكل استقلالية البنك المركزي من الناحية الفعلية، مهما كانت درجة استقلاليته من الناحية القانونية،

وذلك بسبب تراجع قدرته على مقاومة ضغط القطاع الحكومي بهدف رفع حجم الائتمان، كذلك فانه مع وجود نظام الربط بين الأجور وبين معدلات التضخم، يضطر البنك المركزي مهما كانت درجة استقلاليته من الناحية القانونية إلى أن يتكيف مع معدلات التضخم المرتفعة، وإلى أن يرفع معدل نمو الائتمان، وفي نفس الوقت فان هذا الربط بين ارتفاع معدل التضخم وبين الزيادة في الأجور يقلل من تكلفة التضخم ووطأته ويقلل من ثم الحاجة لوجود بنك مركزي مستقل. فارتفاع معدلات التضخم بسبب التدخل السياسي يؤدي إلى سرعة دوران مسؤولي البنوك المركزية أو طرد مسؤوليها لعدم تمكنهم من الحفاظ على مستوى التضخم.²

¹ زكرياء الدوري و يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 133

² خورشيد نجاه محمد، استقلالية المصرف المركزي و أثرها على فعالية السياسة النقدية في سورية، رسالة مقدمة في إطار نيل شهادة

لقد تم إجراء العديد من الدراسات والتي تبحث العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم. ومن بين هذه الدراسات:

دراسة لكل من باد و باركين (Bad & Parkin) :

وهي أولى الدراسات التطبيقية التي حاولت دراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي واستقرار التضخم وقد تم قياس درجة استقلالية البنوك المركزية في 12 دولة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، اليابان، فرنسا، إيطاليا، كندا، سويسرا، استراليا، السويد، بلجيكا وهولندا) من خلال درجة التأثير المالي من قبل الحكومة على البنوك المركزية، حيث حددت هذا التأثير من خلال مقدرة الحكومة على التأثير على رواتب أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي ومقدرة الحكومة على التحكم في ميزانية البنك وتوزيع الأرباح. كذلك تم استخدام مقياس آخر وهو مكمل للمقياس الأول وهو درجة تأثير الحكومة على سياسة البنك المركزي وذلك من خلال مقدرة الحكومة على تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي وعزلهم و تحديد عدد ممثلي الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي. وقد أثبتت نتائج الدراسة أن الاستقلالية المالية للبنوك المركزية و المحسوبة عن طريق درجة التأثير المالي لم تؤثر في معدلات التضخم، بمعنى آخر لم تكن هناك علاقة واضحة بين درجة الاستقلالية المالية للبنوك المركزية ومعدلات التضخم. أما بالنسبة للعلاقة بين درجة استقلالية سياسة البنوك المركزية والنتيجة عن تأثير الحكومة على سياسة البنك والتضخم، فقد أثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين الاثنين وهي علاقة عكسية، أي أن ارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي تصاحبها انخفاض في معدلات التضخم والعكس صحيح.¹

دراسة Masciandaro&Tabelini :

تبحث العلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم حيث استخدم المؤلفان مقياسين لقياس استقلالية البنوك المركزية. المقياس الأول مبني على أساس معايير اقتصادية وتأتي في مقدمتها مقدرة الحكومة على تحديد الشروط المقررة للاقتراض الحكومي من البنك المركزي والأدوات النقدية التي تخضع لإدارة البنك المركزي، والمقياس الثاني مبني على أساس معايير سياسية. وقد أثبتت الدراسة أن هناك علاقة سالبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم.²

¹ احمد محمد فهمي سعيد و بلسم حسين رفيف، استقلالية البنك المركزي مع الإشارة إلى درجة استقلالية البنك المركزي العراقي استنادا إلى قانونه رقم 56 لسنة 2004، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، ديسمبر 2017، ص 13

² زكرياء الدوري و يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 133-135

دراسة G.Wood&T.Mills&F.Capie:

انتهت هذه الدراسة أيضا إلى وجود علاقة لارتباط سلبي بين درجة استقلالية البنوك المركزية وبين معدل التضخم، وأضافت انه كلما كان البنك المركزي أكثر استقلالا، كلما كان معدل التضخم أكثر قابلية للتغيير. وتقليلًا من أهمية هذا الإقرار بوجود العلاقة العكسية أو السالبة، فان باحثين آخرين ومن بينهم (cukien man) شكوا بعكسية العلاقة بين درجة الاستقلالية ومعدل التضخم منطلقين في ذلك من أن الدراسات السابقة لم توجد الأدلة الكافية لإثبات العلاقة العكسية وأن الأمر اقتصر على إظهار التوافق الزمني بين كل من درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم، هذا فضلا عن اعتماد هذه الدراسات على التشريعات القانونية كمقياس لدرجة الاستقلالية رغم كونه لا يعكس بالضرورة درجة الاستقلالية الفعلية أو الحقيقية لتلك البلدان. إن درجة اثر استقلالية البنوك المركزية على معدلات التضخم هو أمر غير محسوم وليس مطلقا للأسباب التالية:

- صعوبة القياس الدقيق لدرجة استقلالية البنوك المركزية؛
 - تعتمد هذه الدراسات على قياس الاستقلالية وفقا لما هو وارد في نصوص التشريعات الخاصة بالبنوك المركزية للبلدان الخاضعة للدراسة؛
 - فضلا عن انه لا يمكن أن تتخلص الاقتصاديات من مشكلة التضخم لوجود عوامل اقتصادية أخرى (كوصول الاقتصاديات لحالة الاستخدام الكامل أو قيام السوق على أساس احتكاري) تؤثر بشكل أو بآخر على إمكانية استمرار التضخم بالرغم من ما يتمتع به البنك المركزي من الاستقلالية العالية.¹
- من خلال الدراسات التي تناولناها نلاحظ أن لكل دراسة لها وجهة رأي، لكن الرأي الأكثر ترجيح هو وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنوك المركزية ومعدلات التضخم.

المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي و تمويل العجز المالي الحكومي

إن الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية بعد من بين مصادر التمويل الحكومي لتمويل عجز الموازنة العامة، وقد اتسعت عملية الاقتراض هذه لاسيما في البلدان النامية بشكل كبير لما تتميز به من سمات تضعها في مقدمة مصادر التمويل، هذا أدى إلى بقاء وتنامي الدين العام للدولة باعتباره يمثل حالة التراكمية للقروض التي تحصل عليها الحكومة، وإلى زيادة نمو مدفوعات الفائدة، فضلا عن أن الاقتراض من البنوك المركزية يقابله إصدار نقدي جديد وزيادة تداول الأوراق النقدية، وهكذا تترك عملية الاقتراض الحكومي وعجز الموازنة آثار سلبية على مجمل الاقتصاد القومي.

¹ احمد محمد فهمي سعيد و بلسم حسين رهيف، مرجع سبق ذكره، ص: 15، 14

لذا نجد أن اتجاه هذه البنوك نحو الحصول على الاستقلالية يهدف إلى الحد من تنامي الآثار السلبية لعجز الموازنة العامة الممول بالاقتراض الحكومي، إذ أن حصول البنوك المركزية على استقلالها يعني وضع القيود القانونية والتشريعية أمام تنامي اتجاه الحكومة نحو الاقتراض من هذه البنوك لتمويل عجز موازنتها العامة، بل ودفعها نحو التفكير بإتباع سياسة مالية حكيمة لتجنب تزايد نمو الدين الحكومي، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية للحصول على الأموال بدلا من لجوئها إلى البنك المركزي. وبعبارة أخرى يمكن القول أن تأثير استقلالية البنوك المركزية على تأثير تنامي عجز الموازنة العامة للدولة وتزايد الاقتراض الحكومي، يبرز من خلال القيود القانونية المفروضة على تمويل البنك المركزي للحكومة، ودرجة تشدد هذه القوانين إذ نجد أن بعض هذه القيود منعت البنك المركزي من شراء السندات الحكومية الصادرة عن الدولة وهيئاتها أو مشاريعها، ففي ألمانيا وسويسرا وهولندا وضع المشرع قيود صارمة على انتمان البنك المركزي المباشر المقدم للحكومة لكنه سمح بالحصول على أوراق الحكومة في إطار السوق المفتوحة أو الأسواق الثانوية للتأثير على قيمة العملة الوطنية.¹ إن معظم البلدان المتقدمة لجأت إلى اعتماد آلية تغيير قوانين بنوكها المركزية ووضع حدود أو سقوف للاقتراض الحكومي من البنك المركزي، بينما الدول النامية تشريعاتها القانونية و قوانين بنوكها لم تحدد أو تضع حدود للاقتراض في حكوماتها وذلك بسبب حاجتها المستمرة للأموال وعدم تمتع هذه البنوك بأي نوع من الاستقلالية وتبعيتها المؤسسية للدولة باعتبارها إحدى مؤسساتها المالية المهمة. ومن أهم الدراسات التي قام الباحثين والتي اهتمت بانعكاسات استقلالية البنوك المركزية على عجز الموازنة العامة وتنامي حجم الاقتراض الحكومي فنجد:

دراسة **Michall Parkin** والذي لاحظ في دراسته للعلاقة بين الاستقلالية ونسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وجود علاقة عكسية، بمعنى كلما زادت درجة استقلالية البنوك المركزية انخفضت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ أظهرت الدراسة اختفاء هذه النسبة في دول ألمانيا وسويسرا، بينما أشارت الدراسة أن انخفاض درجة استقلالية البنك المركزي يصاحبه زيادة في نسبة عجز الموازنة العامة. كذلك لاحظ كل من **Gilli Tabelline & Vittorio & Macion Dero Guido** وجود علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي والعجز المالي للحكومة، ومع ذلك تختلف هذه العلاقة أو التأثير عند الأخذ بالاعتبار المتغيرات والعوامل السياسية السائدة والمرتبطة باستقرار الحكومة، فقد استشهدوا بالدرجة العالية من الاستقلالية

¹ سنوسي علي، مرجع سبق ذكره، ص 162

التي يتمتع بها مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، إلا أن ذلك لم يمنع تعرض الولايات المتحدة الأمريكية إلى عجز مالي مساوي للعجوزات الحاصلة في البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية باستقلالية اقل.¹

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي و الناتج المحلي الإجمالي

هناك عدد قليل من الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية والناتج المحلي الإجمالي، وفي الوقت التي توصلت فيه معظم الدراسات إلى أن هناك علاقة قوية بين درجة الاستقلالية ومعدل التضخم، اختلفت نتائج الدراسات التي بحثت العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والناتج المحلي الإجمالي حيث أثبتت بعض الدراسات انه لا توجد علاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما أثبتت بعض الدراسات الأخرى انه توجد علاقة موجبة بينهما. ومن الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ودرجة استقلالية البنك المركزي نجد:

دراسة قام بها كل من Maxiandro&Grilli Jabellini حيث بحث المؤلفان العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ودرجة استقلالية البنوك المركزية بالمقياسين الاقتصادي والسياسي، ولم تظهر نتائجها الدراسية أن هناك علاقة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل الناتج المحلي الإجمالي.²

دراسة قام بها كل من Delong&Summers حيث قاما بدراسة درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية باستخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عام خلال الفترة 1955-1990 مع اعتبار سنة 1955 سنة الأساس. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين درجة الاستقلالية للبنوك المركزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر تحديدا انه كلما ازدادت درجة استقلالية البنوك المركزية ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي لكل عام ب 0.4% سنويا.³

والملاحظ من خلال هاتين الدراستين نستطيع القول بان الحكم على طبيعة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي ومعدل الناتج المحلي الإجمالي هو أمر غير محسوم، إذ أن هناك عوامل تؤثر بنمو الناتج المحلي الإجمالي وبالمقابل تتأثر بدرجة استقلالية البنك المركزي ومن بين هذه العوامل كمية الموارد الاقتصادية المتاحة ومستوى تشغيل هذه الموارد وكفاءة عوامل الإنتاج.⁴

للعلاقة بين النمو والاستقلال الفعلي تأثير ايجابي في معدل النمو. والاستثمار الخاص يكون ضعيفا عندما يكون

¹ يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية و دورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم العالي، الإسكندرية، 2014، ص ص: 195-197

² زكرياء الدوري و يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 135

³ خورشيد نجاة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 126

⁴ م م خلف محمد حمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 80

البنك المركزي اقل استقلالا، وسيتم تخفيض معدل النمو على المدى الطويل، وإن عمليات البنك المركزي اليومية لا يمكن أن تكون مستقلة عن عمليات الخزنة، إذا كان البنك المركزي يريد أن يكون قادرا على إصابة أهدافه في أسعار الفائدة. والأحزاب اليسارية تحبذ تخفيض نسب البطالة و تؤيد بنكا مركزيا تابعا، بينما الأحزاب المحافظة تحبذ تخفيض معدلات التضخم وتؤيد بنكا مركزيا مستقلا، حيث البنك المركزي المستقل سيمنع الحكومة اليسارية من انجاز أهدافها الحزبية، التي قد تجعلها اقل شعبية بين الجماهير، وستتدفق الاستثمارات الدولية إلى الدول ذات المعدلات الضريبية الأقل والتضخم المنخفض. وإن خفض معدلات البطالة على حساب ارتفاع معدلات التضخم جعل سياسة الحكومة اليسارية اقل جاذبية للمستثمرين الدوليين، وبالتالي فان الحكومة لديها حافز لإقناع الجهات الدولية التي سوف تتبنى سياسات أكثر مصداقية وان التزامها سوف يميل إلى مثل هذه السياسات. وفي واقع الأمر، عن طريق عزل السياسة النقدية عن الدورات الحزبية فان البنك المركزي المستقل يحقق في الوقت نفسه معدلات تضخم اقل، ويحقق الاستقرار النسبي للنتائج المحلي الإجمالي، وهو عكس البنك المركزي غير المستقل، وذلك لان الخلاف المستحدث سياسيا في الإنتاج مازال.

وأن قوة استقلال البنك المركزي تميل لان يكون اكبر من بيئات ذات مستويات أدنى من الاستقطاب السياسي. ويشير اليسن و سمرس Alesina&Summers إلى انه "عندما تعزز استقلالية البنك المركزي استقرار الأسعار، فانه لن تكون لديه قابلية للقياس للتأثير في الأداء الاقتصادي الكلي".

وعندما تصنف البنوك من الأقل استقلالية إلى الأكثر استقلالية، فان أداء التضخم يبين انه كان أفضل للدول ذات البنوك الأكثر استقلالية وتكون معدلات البطالة غير مرتفعة أو تقلبات الناتج أعظم من الدول التي بنوكها اقل استقلالية. وإن تفويض السياسة النقدية إلى بنك مركزي مستقل من المفترض أن يحفز زيادة استقرار الأسعار وبحسن الوضع الاقتصادي العام. وكلما ارتفعت استقلالية البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار زادت معدلات الناتج المحلي الإجمالي.¹

¹ خورشيد نجاه محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 127، 128

خلاصة

نالت استقلالية البنك المركزي قدر كبير من الاهتمام من طرف المفكرين الاقتصاديين، فهناك من رأى أن الاستقلالية ضرورة لا بد منها من أجل أداء نقدي فعال، وهناك من عارض فكرف الفصل بين البنك المركزي والحكومة وذلك لأسباب معينة من وجهة نظرهم. واستقلالية البنك المركزي هي عبارة عن عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي، حيث يكون للبنك المركزي الحرية في إدارة وتسيير السياسة النقدية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، ويعتبر تحقيق الاستقرار النقدي أهم هدف يريد البنك المركزي الوصول إليه. ومن أجل تمكين البنوك المركزية من تحقيق أهداف السياسة النقدية لجأت دول إلى إصدار بعض التشريعات والقوانين والتي بموجبها منحت الاستقلالية لبنوكها المركزية. ويمكن قياس استقلالية البنك المركزي من خلال مؤشرين هما: الاستقلالية الوظيفية والاستقلالية العضوية.

وقد تم التطرق إلى أهم المعايير التي تقاس بها استقلالية البنوك المركزية كمنطق تمثيل الحكومة في مجلس إدارة البنك المركزي وسلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس إدارتها وغيرها من المعايير، وكذلك تعرفنا على اثر استقلالية البنك المركزي على التضخم والنتاج المحلي الإجمالي وتمويل العجز المالي للحكومة.

الفصل الثالث

استقلالية بنك الجزائري و انعكاسها على أداء السياسة النقدية

تمهيد

مند استقلال الجزائر والجهاز المصرفي يتخبط في مشاكل عديدة نتيجة ما خلفه الاستعمار، ولتجاوز هذه المشاكل حاولت السلطات الجزائرية تطبيق إصلاحات في القطاع المصرفي من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني. ويعتبر قانون النقد والقرض 10/90 أهم قانون تم إصداره من قبل السلطة الجزائرية في إطار الإصلاحات التي قامت بها، حيث تم إصداره من اجل المساهمة في إصلاح النظام المصرفي والنقدي، حيث أن هذا القانون منح استقلالية لبنك الجزائر هذه الاستقلالية جعلته بعيدا عن كل الضغوطات. ولكن مع التطورات الاقتصادية التي أعقبت صدور هذا القانون تم إجراء تعديلات عليه، أهم هذه التعديلات تمثلت في الأمر 01/01 الصادر في 2001 والامر 11/03 الصادر في 2003.

ومع صدور هذه القوانين شهدت السياسة النقدية تطور ملحوظ من قانون إلى قانون، وقد حدد قانون النقد والقرض الأهداف والأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية ويعتبر هدف استقرار الأسعار أهم هدف تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقه. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول تناول استقلالية بنك الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90، حيث سوف نتطرق إلى قانون النقد والقرض وكذلك إلى استقلالية بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض واستقلالية بنك الجزائر على ضوء الامر 01/01 و الأمر 11/03.

المبحث الثاني تناول مسار السياسة النقدية ومدى تأثير استقلالية بنك الجزائر عليه، حيث سوف نتطرق إلى مسار السياسة النقدية في الجزائر من 1990، وكذلك أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الأول: استقلالية بنك الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90

منذ صدور قانون النقد والقرض تم رد الاعتبار لبنك الجزائر حيث تم منحه عد صلاحيات خاصة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ السياسة النقدية. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى قانون النقد والقرض وكذلك استقلالية بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه.

المطلب الأول: لمحة حول قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر صدور قانون النقد والقرض هو أهم ما ميز النظام المصرفي الجزائري في التسعينات، وسنحاول في هذا المطلب التعريف به وبأهم المبادئ التي جاء بها، والأهداف التي جاء بها.

أولاً: ماهية قانون النقد والقرض

وضع قانون النقد والقرض 10/90 النظام المصرفي على مسار تطور جديد، حيث تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، وقد نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وقد أعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة.¹

وقد جاء قانون النقد والقرض من اجلي ما يلي:

1. تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض؛
2. فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصاً وان الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق هذا الأخير الذي يرغمننا على القيام بإصلاح جذري في الجهاز المصرفي إدارة وتسييراً؛
3. إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة، والسوق؛
4. إعطاء البنك المركزي استقلاليته؛
5. إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

ومنه فان هذا القانون أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى لاسيما البلدان المتطورة، فوضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك وعمل على تنظيم البنوك والقروض.²

¹ بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (واقع وتحديات)، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص

ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض

إن قانون النقد والقرض جاء بأفكار جديدة حول تنظيم أداء النظام البنكي الجزائري، كما قام بوضع مبادئ تعكس الصورة المستقبلية التي سوف يكون عليه النظام وتتمثل فيما يلي:

1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

وبعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تابعة للقرارات المتخذة على أساس كمي في إطار الخطة، بل أصبحت هذه القرارات (النقدية) تتخذ على أساس الأهداف النقدية انطلاقا من الوضع النقدي الذي يتم تقديره من طرفها. هذا الفصل سمح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا وان كان ذلك على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى العائلات والمؤسسات الخاصة؛
- تنشيط السوق النقدية واستعادة السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة رئيسية من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- توفير الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناء على معايير لا تميز بين الأعوان الاقتصاديين، لاسيما بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دور مهم في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

2. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

حيث أن الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى البنك المركزي لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملة القرض. وبالتالي فإن تمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية المعهودة في الحقبة السابقة، كما لم يعد هذا التمويل أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد. وقد سمح هذا الفصل بتحقيق الأهداف التالية:

- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها بشكل يسمح بتخفيض الدين العمومي الداخلي؛
- تهيئة الظروف الملائمة لكي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- الحد من الآثار السلبية على التوازنات النقدية التي تنتج عن المالية العامة التي لا تقيدتها ضوابط فيما يتعلق بتفاعلها وعلاقتها بالحقل النقدي.

3. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

وذلك عن طريق القيام بإبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر في المرحلة الانتقالية لنظام التمويل على ضمان تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة.

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

جاء قانون النقد والقرض ليُلغي التشتت في مراكز السلطة النقدية، حيث كان ذلك انعكاساً منطقياً للتحويلات التي تم تسجيلها على مستوى الفصل بين الدوائر الثلاثة السابقة. وهكذا تم إنشاء سلطة نقدية وحيدة تتمتع بالاستقلالية مقارنة مع مراكز القرار الاقتصادية الأخرى. تم وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية على اعتبار أن مهامها الرئيسية تتضمن ضبط النقود بشكل يخدم الاقتصاد الوطني، أطلق على هذه الهيئة الجديدة التي تمارس مهام السلطة اسم "مجلس النقد والقرض".¹

5. وضع نظام بنكي ذو مستويين:

وبعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلاً بنكاً للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها. كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقاً لما تقتضيه الوضع النقدي، وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.

ثالثاً: أهداف قانون النقد والقرض

تتمثل الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض فيما يلي:

- ❖ ضبط العلاقة بين بنك الجزائر والذي كان يسمى من قبل بالبنك المركزي الجزائري وبين الخزينة العمومية، بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود؛
- ❖ منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقراراً، وذلك من خلال إنشاء مجلس للنقد والقرض ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية، وقد تم في هذا الصدد إصدار تعليمات لبنك الجزائر الخاصة بقواعد الحذر من تسيير المؤسسات المصرفية والمالية؛
- ❖ منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي، وبالتالي مساءلته من طرف نواب الشعب (وليس الحكومة) بعد عرض المحافظ لتقريره السنوي في المجلس الشعبي الوطني؛
- ❖ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكراً على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.²

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 344-347

² كمال زيتوني، مطبوعة بعنوان النظام المصرفي الجزائري، مقياس النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017، ص: 8

المطلب الثاني: استقلالية بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض 10/90

إن صدور قانون النقد والقرض قد أعطى لبنك الجزائر استقلالية وصلاحيات لم يكن يتمتع بها من قبل خاصة فيما يتعلق بوضع وتنفيذ السياسة النقدية. وفي هذا المطلب سنحاول تحديد مدى الاستقلالية التي كان يتمتع بها بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض.

أولاً: تعريف بنك الجزائر في قانون النقد والقرض

البنك المركزي هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويدعى البنك المركزي في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر. يعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص عليه الآجال القانونية به على خلاف ذلك، يتألف الرأسمال الأولي للبنك المركزي من تخصيص تكتنبه الدولة كلية يحدد مبلغه بموجب القانون.¹

ثانياً: مهام بنك الجزائر

تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض 10/90 فيما يلي:

1. يقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف؛
2. كما انه له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية و عملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية؛
3. يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية كما تستطيع الشركات أن تفتح له حسابات بالعملة الصعبة؛
4. يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية؛
5. يمنح البنك المركزي قروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية، عملات أجنبية مع عدم القابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقاً؛
6. تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10% من الإيرادات العادية لآخر سنة مالية تقاديا للإصدار النقدي الزائد.²

¹ المادة 11، 12، 13 من قانون النقد والقرض

² بحوصي مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص 99

ثالثا: هيكل بنك الجزائر في قانون النقد والقرض 10/90

يقوم بتسيير البنك المركزي وإدارته محافظ ويعاونه ثلاث نواب له ومجلس النقد والقرض، هذا الأخير يتصرف كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية.

1. المحافظ ونوابه

- يتم تعيين المحافظ ونوابه بمرسوم من رئيس الجمهورية، حيث يحدد المرسوم رتبة كل نائب ويتم بصفة تلقائية تبديل رتب كل نائب محافظ حسب ترتيب معاكس للترتيب المنصوص عليه في مرسوم التعيين؛
- يعين المحافظ لمدة 6 سنوات، أما نوابه لمدة 5 سنوات ويتم تجديد ولاية المحافظ ونوابه مرة واحدة، وتتم إحالة المحافظ ونوابه في حال العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية؛
- تتنافى وظائف المحافظ ونوابه مع النيابة التشريعية أو مهمة حكومية أو أية وظيفة عمومية؛
- يدير المحافظ أعمال البنك المركزي، حيث يقوم باتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية ويوقع باسم البنك المركزي جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية ونتائج نهاية السنة وحسابات الربح والخسارة، كذلك يقوم بشراء وبيع جميع الأملاك المنقولة وغير المنقولة.¹

2. مجلس النقد والقرض

يتكون مجلس النقد والقرض من:

- المحافظ رئيسا؛
 - نواب المحافظ الثلاث كأعضاء؛
 - ثلاث موظفين ساميين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة.
- يستدعي المحافظ المجلس للاجتماع ويرأس جلساته ويحدد جدول أعماله، حيث يجتمع المجلس مرة واحدة كل شهر على الأقل.

صلاحيات المجلس بصفته مجلس إدارة البنك المركزي:

يتمتع المجلس بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها، حيث يبيث في شراء الموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها، كذلك تقديم الدعاوي باسم البنك المركزي وتحديد ميزانية البنك السنوية.²

¹ المادة 20-28 من قانون النقد والقرض

² المادة 32-43 من قانون النقد والقرض

صلاحيات المجلس كسلطة نقدية:

لمجلس النقد والقرض صلاحيات واسعة من الناحية النقدية حيث يخول له من خلالها:

- ✓ إصدار النقد؛
- ✓ أسس وشروط عمليات البنك المركزي خاصة فيما يخص الخصم وقبول السندات ورهن السندات العامة والخاصة والعمليات لقاء معادن ثمينة وعمليات أجنبية؛
- ✓ الأهداف المتوخاة فيما يخص تطور مختلف عناصر الكتلة المالية وحجم القرض؛
- ✓ شروط البنوك والمؤسسات المالية وشروط إقامة شبكات فروعها؛
- ✓ الأسس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، خاصة المتعلقة بتغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة؛
- ✓ حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية ولاسيما فيما يخص شروط العمليات المعمول بها؛
- ✓ مراقبة الصرف وتنظيم سوقه.¹

3. الحراسة والمراقبة

يقوم بمراقبة البنك المركزي مراقبان يعينان بمرسوم يصدر من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، يتم اختيارهم من بين الموظفين الساميين في السلك الإداري للوزارة المكلف بالمالية. يقوم المراقبان بمراقبة عامة تشمل جميع دوائر البنك المركزي وأعماله كافة، ويحضران الاجتماعات التي يعقدها المجلس، ويقدم المراقبان للوزير المكلف بالمالية تقريرا حول حسابات السنة المالية المنصرمة خلال الأشهر الثلاثة التي تلي انتهاء السنة المالية، وتسلم نسخة من التقرير للمحافظ.²

المطلب الثالث: استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 01/01 والأمر 11/03

بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها قانون النقد والقرض 10/90 إلا أن السلطات ومع بداية الألفية أعادت النظر في هذا القانون من خلال إقرار تعديلات عليه. وسوف نقوم في هذا المطلب بتحديد مدى استقلالية بنك الجزائر على ضوء التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض من خلال الأمر 01/01 والأمر 11/03.

¹ المادة 44 من قانون النقد والقرض

² المادة 51-54 من قانون النقد والقرض

أولاً: استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 01/01

يعتبر الأمر 01/01 الصادر في 27 فيفري 2001 أول تعديل يقام على قانون النقد والقرض 10/90، وقد مس الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر ولم يمس بالمضمون القانوني. وقد هدف بالأساس إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.
- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.¹

أهم التعديلات التي جاءت في هذا الأمر هي كالتالي:

المادة 03 من الأمر 01/01 عدلت المادة 23 من قانون النقد والقرض حيث عدلت أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 والتي تنص "على انه لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية وكذلك لا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسو أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي.

من الملاحظ أن تعديل 2001 الذي ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض والتي كانت تتضمن "عدم السماح للمحافظ ونوابه الاقتراض من أي مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ولا محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني"، هذا الإجراء كان يعتبر حاجز لعدم استغلال المحافظ ونوابه للمنصب من أجل الحصول على قروض وتمويلات بتعهدات خارجية، وبإلغاء هذا القيد أتيح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات سواء كانت من مؤسسات أجنبية أو جزائرية وكذلك التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ نقدية للبنوك العاملة في الجزائر.

المادة 13 من الأمر 01/01 ألغت هذه المادة أحكام المادة 22 من قانون النقد والقرض والتي كانت تنص "على انه يعين المحافظ لمدة 6 سنوات ويعين نواب المحافظ لمدة 5 سنوات، مع إمكانية تجديد ولاية المحافظ

¹ صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة "دراسة التجربة الجزائرية"، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة

ونوابه مرة واحدة وتتم إقالة المحافظ ونوابه في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية، وكذلك لا يخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيف العمومي".¹

« إن إلغاء هذه المادة كان له التأثير الكبير والمباشر على مدى درجة استقلالية بنك الجزائر »

بموجب الأمر 01/01 أصبح مجلس النقد والقرض يتكون من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر؛
- ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية، وبالتالي أصبح عدد أعضاء المجلس 10 أعضاء بدلا من 7 أعضاء.²
- وحسب المادة 10 من الأمر 01/01 :
- للمحافظ صلاحيات استدعاء أعضاء المجلس ورئاسته وتحديد جدول أعماله، والاجتماع يتم عقده عند بلوغ النصاب أي حضور ستة أعضاء على الأقل؛
- القرارات يتم اتخاذها بالأغلبية البسيطة، وفي حالة تم التعادل يكون صوت الرئيس هو المرجح؛
- لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس؛
- يجتمع المجلس كل 3 أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه، أو كلما كانت الضرورة بمبادرة من الرئيس أو 4 أعضاء.

مما سبق نلاحظ أن هناك سيطرة للسلطة التنفيذية "ممثلة في الأعضاء التي تم تعيينهم من طرف الحكومة" حيث ومع زيادة 3 أعضاء أصبح عدد مجلس النقد والقرض يتكون من 10 أعضاء هؤلاء الأعضاء جُلبهم تابعين للسلطة التنفيذية ويقدر عددهم ب 6 أعضاء، أما السلطة النقدية فهي ممثلة ب 4 أعضاء فقط في المجلس وهما المحافظ ونوابه الثلاثة، وبالتالي هنا تكون مجمل القرارات تتخذ من طرف السلطة التنفيذية بحكم أغلبية الأعضاء لديها وبالتالي هناك تقليص من ناحية صلاحيات بنك الجزائر في اتخاذ القرارات وكذلك في هذا الأمر تم إلغاء مدة تعيين المحافظ ونوابه هذا يؤدي بنا إلى القول أن درجة استقلالية بنك الجزائر تناقصت في الأمر 01/01 مقارنة بقانون النقد والقرض 10/90.

ثانيا: استقلالية بنك الجزائر على ضوء الأمر 11/03

بسبب المشاكل المالية والأحداث التي حدثت في تلك الفترة، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة قانون 10/90 بالرغم من تعديله أول مرة بالأمر 01/01، حيث عدلت مرة أخرى بالأمر 11/03 الصادر في 26

¹ بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الدكتوراه،

كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 50

² صوفان العيد، مرجع سبق ذكره، ص 18

أوت 2003. هذا الأمر جاء من اجل السماح لبنك الجزائر بممارسة صلاحيات بشكل أحسن وتحقيق أهداف معينة.

✚ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل اكبر:

حيث تم الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وكذلك إعطاء صلاحيات أوسع لمجلس النقد والقرض حيث خولت له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف، التنظيم والإشراف. وكذلك تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.¹

▪ بالنسبة لمجلس إدارة بنك الجزائر وحسب المادة 18 فانه يتشكل من المحافظ رئيسا والنواب الثلاثة، وثلاثة موظفين من الدرجات العليا يعينون بمرسوم رئاسي والغاية من التعيين بهذه الطريقة تقوية المركز القانوني للمجلس من جهة واستعادة للصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية من جهة أخرى.

ويحدد مرتب المحافظ ومرتب نائب المحافظ بمرسوم ويتحملهما بنك الجزائر.²

▪ أما بالنسبة لمجلس النقد والقرض فانه يتشكل إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة من عضوين يختاران لمؤهلاتهم في مجال النقد والمال من قبل رئيس الجمهورية. وتجدر الإشارة في هذا الشأن أن القانون السابق اكتفى في نص المادة 32 منه بتعيين الأعضاء بموجب مرسوم تنفيذي موقع من قبل رئيس الحكومة بينما يقضي القانون الجديد من نص المادة 58 منه بتعيينهم بموجب مرسوم رئاسي.³

ويتم تحديد السياسة النقدية من طرف مجلس النقد والقرض حيث يقوم المجلس بالإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، ولهذا الغرض يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية، ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد ويتأكد من نشر المعلومات في السوق.⁴

✚ تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي، إضافة إلى إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.⁵

¹ زيتوني كمال، مرجع سبق ذكره، ص 9

² المادة 15 من الامر 11/03

³ عجة الجليلي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2006، ص 319

⁴ المادة 62 من الأمر 11/03

⁵ صوفان العيد، مرجع سبق ذكره، ص 19

يعين المراقبان بمرسوم رئاسي حيث احتفظ الأمر رقم 11/03 بنفس الشروط المتبناة في المادة 51 من قانون 10/90، باستثناء كون هذه المهمة أصبحت بمقابل بعد أن كانت حسب المادة 52 من قانون 10/90 مجانية، كما أن هذا القانون الأخير يقيد اختيار المراقبان باقتراح من وزير المالية بينما أصبح اختيارهما بالنظر إلى أحكام المادة 26 من الأمر 11/03 حرا من قيد الاقتراح.

أما اللجنة المصرفية فإنها تتشكل من محافظ البنك رئيسا ومن ثلاث أعضاء يختارون لكفاءتهم المصرفية والمالية والمحاسبية ومن قاضيان مختاران من قبل الرئيس الأول للمحكمة العليا وبعد إشعار للمجلس الأعلى للقضاة، ويتم تعيين أعضاء اللجنة بموجب مرسوم رئاسي. وما يلاحظ على هاته التركيبة استحواذ الجهاز التنفيذي عليها، كما أن اختيار قاضيين من قضاة المحكمة العليا أمر في غير محله وكان يجب اختيارهما من بين قضاة مجلس المحاسبة لكونهم أكثر إلمام بالشؤون المالية والمحاسبية أو على الأقل اختيارهما من بين قضاة مجلس الدولة.

رغم أن القانون الجديد للنقد والقرض يعتبر بنك الجزائر هيئة وطنية مستقلة تاجرة في علاقاتها مع الغير متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، إلا أن الملاحظ لهذه الاستقلالية يلاحظ أنها استقلالية وهمية وهذا من خلال:

إن المشرع لم يحدد الشكل التجاري للبنك، فيما إذا كان بالإمكان اعتباره شركة تجارية مساهمة، والمشرع أطلق عليها مؤسسة وطنية مستقلة وهذا راجع لارتباط البنك بمبدأ السيادة (مكلف بإصدار العملة وتسيير شؤون النقد والقرض).

ارتباط البنك بمبدأ الاستقلالية (التحكم القانوني في المشاكل النقدية) وكذلك امتلاك الدولة لكامل رأس مال البنك وهذا حسب المادة 10 من الأمر 11/03.¹

مما سبق نلاحظ أن هناك استقلالية وهمية للبنك المركزي، سواء كانت من حيث التسيير أو الميزانية التي هي خاضعة لرئيس الجمهوري. كذلك يتم تحديد مرتبات المحافظ والنواب بمرسوم، وكذلك بنك الجزائر يخضع للمراقبة من طرف المراقبان اللذان تم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية.

تم حصر صلاحيات هيئات البنك المركزي، حيث اعتبر المحافظ عون تنفيذي (المادة 16 فقرة أولى) يتكفل بوضع السياسة النقدية للدولة قيد التنفيذ، وبموجب المادة 19 تم إلغاء حرية أعضاء المجلس في التداول. بموجب المادة 62 تم حصر صلاحيات مجلس النقد والقرض في شؤون النقد فقط، كذلك أصبحت أنظمة المجلس خاضعة لرقابة مجلس الدولة بموجب دعوى إلغاء ترفع فقط من قبل وزير المالية.

¹ عجة جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 319، 320

✚ اما اللجنة المصرفية التي انشأت بموجب المادة 105 من الأمر 11/03 أصبحت عين السلطة التنفيذية على كل ما يحدث في شؤون النقد والقرض والذراع القمعي لها، حيث زودها المشرع بصلاحيات واسعة وبوسائل مادية وبشرية تكفل له أداء هاته الصلاحيات والمتمثلة فيما يلي:

▪ مراقبة مدى احترام البنوك والهيئات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم؛
معاينة أي تقصير مثبت؛

▪ السهر على احترام قواعد حسن سير المهنة المصرفية؛

▪ فحص وتحليل شروط استغلال البنوك والهيئات المالية، والسهر على مراقبة نوعية الوضعية المالية لهم؛

▪ معاينة المخالفات المرتكبة من قبل أشخاص مرخصين بالعمل المصرفي وتنزل بهم العقوبات الملائمة.

ويتم رئاسة هذه اللجنة من طرف المحافظ عكس قانون 10/90 الذي يجيز لأحد نواب المحافظ رئاسة اللجنة، واشتراط حضور المحافظ شخصيا لا يكون في محله لكثرة مهام المحافظ وصعوبة تأكيد حضوره.¹

ثالثا: معايير استقلالية بنك الجزائر

هناك عدة معايير لاستقلالية البنوك المركزية، وسنحاول التعرف إلى مدى تطبيق هذه المعايير في بنك الجزائر.

1. سلطة الحكومة في تعيين وعزل المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة

نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده ثلاث نواب يعينون بمرسوم رئاسي، يمنعهم القانون من ممارسة اي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات المالية والنقدية والاقتصادية الدولية، ولا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أي مؤسسة جزائرية كانت أم أجنبية، وتتنفخ هذه الاستقلالية في عدم تحديد ولاية المحافظ ونوابه وفي تحديد مهامهم وشروط إنهاء مهامهم.

2. تركيبة مجلس إدارة البنك ومجلس النقد

يتكون مجلس إدارة بنك الجزائر من سبعة أعضاء ومجلس النقد والقرض من تسعة أعضاء وأعضاء المجلسين معينون بمرسوم رئاسي، وقد أضيف لمجلس النقد والقرض ثلاث أعضاء خارجيين مما يضع بنك الجزائر في وضع الأقلية النسبية.

3. استقلالية ميزانية بنك الجزائر

تحدد ميزانية بنك الجزائر سنويا من طرف مجلس إدارة البنك، دون طلب الموافقة من الحكومة وهذا مؤشر ايجابي يدل على الاستقلالية عن الحكومة في فرض ضغوطات عليه لتوجيه سياسته، والحد من قدرته للحصول على ما يلزم من قروض في حالة عدم تنفيذ أوامرها.

¹ عجة الجليلي، مرجع سبق ذكره، ص 322

4. الجهة التي تتولى مساءلة بنك الجزائر

يقوم بنك الجزائر بالنشر كل سنة تقريرا يبين فيه التطور الاقتصادي والنقدي للبلد، هذا التقرير يعرض على المجلس الشعبي الوطني للمناقشة وهي تعتبر خطوة ايجابية من حيث مناقشة أعضاء البرلمان للمسؤولين عن أداء السياسة النقدية، ويمكن لبنك الجزائر أن ينشر إحصائيات ودراسات نقدية واقتصادية وهذا يدخل في إطار الشفافية التي يوفرها بنك الجزائر وهي عنصر مهم من عناصر الاستقلالية.¹

5. من حيث تدخل الحكومة

يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية والنقد، كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه ايجابيا على ميزان المدفوعات، حركات الأسعار، وضعية المالية العامة، ويقوم بنك الجزائر كذلك بإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي.

6. من جهة هدف السياسة النقدية

حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض، للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال:

✓ إصدار النقد؛

✓ تحديد وتسيير السياسة النقدية؛

✓ تحديد الأهداف النقدية؛

✓ وضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية؛

✓ يحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه؛

✓ وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف.

7. من حيث إدارة السياسة النقدية

يعطي القانون لبنك الجزائر الصلاحيات الكاملة في إدارة السياسة النقدية وذلك حسب المادة 35 والتي تنص على أن " بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد. بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض والسهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية من قبل الخارج وضبط سوق الصرف" وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.²

¹ أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 214-216

² بحوصي مجدوب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 107، 108

من خلال عرضنا لمعايير الاستقلالية نلاحظ أن هناك تفاوت في تطبيق معايير استقلالية لبنك الجزائر، حيث هناك معايير تم تطبيقها وأخرى لم يتم تطبيقها، ومن هنا يمكن أن نقول انه لا يمكن أن نقيس الاستقلالية بواسطة مقياس معين.

المبحث الثاني: السياسة النقدية ومدى انعكاس استقلالية بنك الجزائر عليها

لقد عرفت السياسة النقدية تطورات كبيرة، ومع صدور قانون النقد والقرض تم تحديد الأهداف التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها وكذلك الأدوات الواجب استخدامها من أجل الوصول إلى تلك الأهداف. وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مسار السياسة النقدية من التسعينات وكذلك الأهداف والأدوات المستخدمة من أجل بناء سياسة نقدية ناجحة وفعالة.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر من 1990-2016

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر منذ التسعينات بعدة مراحل، وفي هذا المطلب سوف نحاول ان نتطرق إلى أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية إلى غاية 2016.

أولاً: السياسة النقدية خلا الفترة 1990-2000

بعد تعرض الجزائر إلى مشاكل اقتصادية أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق، وذلك باعتبار السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وكذلك هي إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي.

وقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية سنة 1990 بصودر قانون النقد والقرض (تم التطرق إليه سابقاً)، والتطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس بشكل مباشر توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

1. مرحلة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي 1990-1994

وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وهي تهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الموازنة الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما ان التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولي والتي تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب الإصدار النقدي لتغطية العجز الموازني. ومن الإجراءات التي تخللت هذه المرحلة ما يلي:

- الاستعداد الائتماني الأول:

وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة وذلك في إطار اتفاق التثبيت في 30 ماي 1989، وكذلك استقادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1989.

- الاستعداد الائتماني الثاني:

بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة مرة ثانية على اللجوء إلى المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ 30 جوان 1991 عرف بالاستعداد الائتماني الثاني، حيث تم تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح.

- الاستعداد الائتماني الثالث:

نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ 1994/04/01 إلى غاية 1995/03/31 هذا الاتفاق ضم البنود التالية:

✓ تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود 3% في سنة 1994 و معدل 6% سنة 1995؛

✓ تخفيض معدلات التضخم

✓ تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

2. استخدام سياسة نقدية انكماشية 1995-2000

على عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تم إتباع سياسة نقدية انكماشية وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995، وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة تبني برنامج القرض الموسع

القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998):

طلبت الجزائر مرة أخرى قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لمدة 3 سنوات، قدر مبلغ الاتفاق 1.129.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 127.9% من حصة الجزائر.¹

يهدف برنامج القرض الموسع إلى تحقيق جملة من الأهداف:

▪ متابعة وتدعيم النتائج المحققة في برنامج الاستقرار الاقتصادي السابق؛

¹ سنوسي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 267-269

- تسريع النمو الاقتصادي؛
- متابعة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للتثبيت أو الاستقرار، على الصعيد الداخلي تتمثل الإصلاحات في تحرير الأسعار، إصلاح النظام البنكي، خصوصة المؤسسات العمومية، أما على الصعيد الخارجي تتمثل في تحرير التجارة الخارجية، إرساء سعر صرف مرن من خلال إقامة سوق صرف ما بين البنوك وتحويل الدينار بالإضافة إلى تقليص الحماية الجمركية.¹

ثانيا: السياسة النقدية من 2000 إلى 2016

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تخصيص 3 برامج من اجل إنعاش الاقتصادي الوطني:

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي :

وقد غطى هذا البرنامج الفترة 2001-2004 حيث خصص له غلاف مالي أولي قدره 525 مليار دينار أي ما يعادل تقريبا 7 مليار دولار، يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- دعم النشاطات الإنتاجية (فلاحة، صيد، ومواد مائية)؛
 - تحقيق التنمية المحلية والبشرية؛
 - تعزيز الخدمات العامة وتحسين الوضع المعيشي؛
 - تنمية الموارد البشرية.
- وعلى اثر هذا البرنامج شهد الاقتصاد الجزائري انتعاش ملحوظ وذلك يظهر جليا من خلال المؤشرات التالية:
- استثمار إجمالي حوالي 46 مليار دولار؛
 - ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى مستويات ضعيفة لكن مقبولة؛
 - انخفاض نسبة البطالة؛
 - انخفاض معدلات التضخم؛
 - انخفاض المديونية.

2. برنامج التكميلي لدعم النمو:

غطى هذا البرنامج الفترة ما بين 2005-2009 حيث جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار المخطط الأول. قدرت الاعتمادات الأولية المخصصة ب 4203 أي ما يقارب

55 مليار دولار. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي :

- تطوير البنية التحتية والموارد البشرية؛

¹ بقيق ليلي أسهمان، مرجع سبق ذكره، ص 295

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحديث الاقتصاد خاص في الميدان التكنولوجيا والإعلام والاتصال؛
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

3.المخطط الخماسي الثاني:

هذا المخطط غطى الفترة مابين 2010 و 2014 وقدر الغلاف المالي المخصص له ب 11.534 مليار دولار أي ما يعادل تقريبا 155 مليار دولار.¹ وقد تميزت هذه الفترة بظهور عنصرين هما:

- تغيير الإطار المؤسسي المتمثل في قانون النقد والقرض، هذا التغيير تم على مرحلتين المرحلة الأول جاء في التعديل 01/01 في سنة 2001 وقد كانت هذه المرحلة محدودة من حيث المدى الذي أخذته ولكنها كانت هامة من حيث الموضوع الذي مسته، حيث تم إلغاء العهدة بالنسبة للمحافظ ونوابه وجعلها مفتوحة، مع ما يمكن أن يترتب على مثل هذه الخطوة على استقلالية السلطة النقدية، وقد تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، أما التعديل الثاني فقد كان في سنة 2003.
- تحول الاقتصاد الوطني من وضع النقص الحاد للسيولة إلى فائض السيولة، هذا انجر عنه تجاوز النظام البنكي للضائقة المالية التي كان يعيشها سنوات 1990 هذا التحول ناتج عن التحسن الكبير في أسعار المحروقات في السوق الدولية الذي أدى إلى تدفق صافي للأصول الخارجية إلى الاقتصاد الوطني. وقد اخذت الأصول الخارجية في المجال إصدار النقود مكانة كبيرة حيث أصبحت منذ سنة 2005 المصدر الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر، هذا الأمر شكل تحولا نوعيا سهل نوعا ما في إدارة السياسة النقدية. وقد قام مجلس النقد والقرض بتعزيز الوسائل الغير مباشرة في إدارة السياسة النقدية عبر إعادة تنشيط الاحتياطي الإجباري ابتداء من فيفري 2001(تعليمية بنك الجزائر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/11) وإدخال استرجاع السيولة الأساس يتمثل في امتصاص السيولة النقدية البنينة للبنوك قصد منع ظهور التضخم.² وقد سمح استرجاع السيولة بامتصاص جزء كبير من فائض السيولة بمبلغ تراوح بين 100 و 16 مليار دولار، وانخفض الاحتياطات الحرة للبنوك إلى 46 مليار دولار في نهاية شهر ديسمبر 2002 بعد أن وصلت إلى

¹ بقيق ليلي اسمهان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 331، 332

² لطرش الطاهر، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممرز واقتصاد السوق "نظرة تقييمية"، الملتقى الوطني الأول حول

السياسات النقدية في الجزائر ' محاولة للتقييم'، 13 ماي 2013، ص ص: 63، 64

145.7 مليار دولار في نهاية شهر مارس 2002، أي عند البدء في إدخال الوسيلة غير المباشرة للسياسة النقدية المتمثلة في استرجاع السيولة عن طريق المناقصة.

ويستخدم بنك الجزائر أدوات مباشرة وغير مباشرة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة وهي معدل إعادة الخصم، نظام الاحتياطي القانوني وأدوات للسوق النقدية متمثلة في اخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات، أما عمليات السوق المفتوحة ويصنفها أداة غير مباشرة للسياسة النقدية وبالتالي لضبط السيولة المصرفية لم يتم استعمالها في السوق النقدية.¹

وبعد التواضع الشديد في وتيرة النمو الاقتصادي في 2009، سجلت في 2010 استئناف التوسع النقدي في تناغم مع الأهداف الكمية الوسيطة للسياسة النقدية. وفي طرف يتميز بتوسع نقدي واستمرار التضخم الداخلي واصل بنك الجزائر في امتصاص السيولة على السوق النقدية وذلك بواسطة إدارة مرنة ومنظمة للوسائل غير مباشرة للسياسة النقدية مستفيدا من تعزيز الإطار التنظيمي في 2009.

وقد اصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 02/09 في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية ووسائلها وإجراءاتها، وقد حدد هذا النظام معيار عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر، ووضح على وجه الخصوص عمليات السياسة النقدية التي يقوم بها في السوق النقدية. حيث يحدد هذا النظام بشكل خاص:

- ✓ مقابلات عمليات السوق النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها بصفقتها كمقابلات؛

- ✓ الأوراق المقبولة التي يقبلها بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة أو النهائية وكذا طريقة تقييمها؛

- ✓ عمليات السوق النقدية، وبشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعو للقيام بها في السوق النقدية؛
- ✓ التسهيلات الدائمة (تسهيل التسليفة الهامشية، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة) بصفقتها عمليات تتم بمبادرة من المصارف التي تشكل مقابلات السياسة النقدية لبنك الجزائر، والتي شهدت تعزيزا في إرسائها التنظيمي؛
- ✓ إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية التي تم تحييصها، والتي تتمثل في إجراءات المناقصات الدورية المسماة "العادية" وتلك المتعلقة بالمناقصات السريعة أو عن طرق العمليات الثنائية؛

- ✓ إجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية، التي تتم حصريا عبر نظام الدفع الفوري للمبالغ النقدية الكبيرة والمدفوعات المستعجلة قيد التشغيل مند فيفري 2006.²

¹ محمد لكصافي، الوضع النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، قطر، 2004، ص: 12، 13

² بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص: 153-157

وقد أدى الانخفاض في فائض السيولة المصرفية في 2015 واستمراره في 2016 إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية حيث كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، ثم اتجهت ابتداء من شهر أوت 2016 نحو استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

وقد تسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي بدأ في 2015 إلى حدوث عجوزات في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، عكس التقلص المعتبر للاحتياطي النقدي، الناجم عن هذه العجوزات، النمو الضعيف أو شبه المنعدم في الكتلة النقدية M2 في سنة 2016 (0.79%) كما كان عليه الحال في 2015 (0.13%)، ولكن وعلى خلاف سنة 2015، كان النمو الضعيف M2 راجع جزئياً إلى الانخفاض الحاد في ودائع قطاع المحروقات، ففي سنة 2016 كان الانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحروقات (-3.2%) بينما ارتفعت ودائع قطاع المحروقات بنسبة (2.6%).

ترجم تطور العوامل المستقلة (اقتطاع وضخ) بتقلص السيولة المصرفية ب 1011.7 مليار دينار. أمام الاتجاه التنافسي لفائض السيولة المصرفية، كون المبالغ المتسببة في اقتطاع السيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها. وقد قام بنك الجزائر ب:

- ✓ وقف عمليات استرجاع السيولة؛
- ✓ خفض معدلات الاحتياطيات الإلزامية من 12% إلى 8% في 2016؛
- ✓ إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وخفض معدلها من 4% إلى 3.8% مع الاستعداد للمباشرة في عمليات السوق المفتوحة في بداية سنة 2017.¹

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

سوف نتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية في الجزائر، حيث استخدمت الجزائر أدوات عديدة من أجل التحكم في السياسة النقدية وتحقيق الأهداف المسطرة، ومع التطورات التي حدثت في الاقتصاد الوطني تم استحداث أدوات جديدة مع بداية الألفية ومن بين هذه الأدوات سعر إعادة الخصم، سياسة الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة. وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى الأدوات التي استخدمتها الجزائر في إطار سياستها النقدية.

¹ بنك الجزائر، التطور النقدي والاقتصادي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص ص: 129-135

أولاً: معدل إعادة الخصم

وهو من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر للتأثير على سيولة البنوك التجارية. وقانون النقد والقرض حدد في مواده السندات التي يمكن إعادة خصمها والتي يمكن حصرها في:

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو الخارج تمثل عمليات تجارية؛
- سندات تمويل تمثل قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة اثنتا عشر شهر؛
- سندات قرض متوسط الأجل لمدة أقصاها 6 أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على أن لا تتعدى 3 سنوات، كما يجب أن تحمل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو انجاز السكن؛
- سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها 3 أشهر.¹

ويستعمل بنك الجزائر معدل إعادة الخصم للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان. وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم.² والجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر:

جدول رقم(3): تطور معدل إعادة الخصم (1990-2017) الوحدة %

المعدل	الفترة
10.50 %	1990/05/22 إلى 1991/09/30
11.50 %	1991/10/01 إلى 1994/04/09
15.00 %	1994/04/10 إلى 1995/08/01
14.00 %	1995/08/02 إلى 1996/08/27
13.00 %	1996/08/28 إلى 1997/04/20
12.50 %	1997/04/21 إلى 1997/06/28

¹ ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد

خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2011، ص ص: 273، 274

² أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 189، 190

12.00 %	1997/06/29 إلى 1997/11/17
11.00 %	1997/11/18 إلى 1998/02/08
9.50 %	1998/02/09 إلى 1999/09/08
8.50 %	1999/09/09 إلى 2000/01/26
7.50 %	2000/01/27 إلى 2000/10/21
6.00 %	2000/10/22 إلى 2002/01/19
5.50 %	2002/01/20 إلى 2003/05/31
4.50 %	2003/06/01 إلى 2004/03/06
4.00 %	2004/03/07 إلى 2016/09/30
3.50 %	2016/09/30 إلى 2017/12

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 40، ديسمبر 2017

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطور سريع لمعدل إعادة الخصم من سنة 1990 إلى سنة 1995 حيث ارتفع من نسبة 10.5% إلى 15% سنة 1995، وهذا معناه هناك إفراط في منح القروض من طرف البنوك التجارية والبنك المركزي يحاول تقييد منح الائتمان. ومن سنة 1996 بدا المعدل في الانخفاض تدريجيا إلى غاية سنة 2004 حيث وصل لنسبة 4% ليبقى هذا المعدل ثابت إلى غاية سنة 2016، وعاود هذا المعدل في الانخفاض حتى نهاية سنة 2017 بنسبة 3.5% وهذا يعني توفر سيولة كبيرة لدى البنوك التجارية وعدم حاجتها للتمويل من طرف بنك الجزائر.

أما فيما يخص العلاقة بين استقلالية بنك الجزائر وأثره على معدل إعادة الخصم فانه:

في ظل قانون النقد والقرض 10/90 ومنذ صدوره إلى غاية 2000 نلاحظ انخفاض معدل إعادة الخصم، وهذا يعني إتباع بنك الجزائر لسياسة تهدف إلى سحب الفائض النقدي وبالتالي يمكن أن نقول أن الاستقلالية الكبيرة التي كان يتمتع بها بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض ساهم في التحكم في معدل إعادة الخصم. في ظل الأمر 01/01 نلاحظ استمرار انخفاض معدل إعادة الخصم حيث بلغ سنة 2002 إلى 6% وهذا بالرغم من انخفاض درجة استقلالية بنك الجزائر، هذا يعني أن درجة الاستقلالية لم تؤثر بالسلب على معدل إعادة الخصم. في ظل الأمر 11/03 نلاحظ أن هناك انخفاض في معدل إعادة الخصم حيث وصل سنة 2003 إلى 5.5% وهذا بالرغم أن التعديل 11/03 لم يعطي الاستقلالية الكافية لبنك الجزائر لا انه واصل الاستمرار في الانخفاض

إلى أن وصل نسبة 4٪ وبقي ثابت لفترة .

ثانيا: الاحتياطي الإجباري

حسب المادة 93 من قانون النقد والقرض فرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع هذه الودائع وذلك بالعملة الوطنية أو الأجنبية. ولا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإجباري نسبة 28٪ من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.¹

إلا أن الأمر 11/03 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه في سنة 2004 والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (ودائع جارية، لأجل، سندات صندوق، دفتر التوفير) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل إلى 15٪ من دون استثناء، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر. بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائد على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر.²

الجدول الموالي يوضح تطور معدلات الاحتياطي الإجباري في الجزائر:

جدول رقم(04): تطور معدل الاحتياطي الإجباري(2001-2017) الوحدة:٪

2006	2005	2004	2003	2002	2001	العام
٪6.5	٪6.50	٪6.50	٪6.25	٪4.25	٪3	معدل الاحتياطي الإجباري
2012	2011	2010	2009	2008	2007	العام
٪11	٪9	٪9	٪8	٪8	٪6.5	معدل الاحتياطي الإجباري
	2017	2016	2015	2014	2013	العام
	٪8	٪12	٪12	٪12	٪12	معدل الاحتياطي الإجباري

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر لسنة 2008 و 2017

¹ المادة 93 من قانون النقد والقرض

² رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم(2000-2011)، بحوث اقتصادية وعربية، العددان 61، 62، شتاء وربيع 2013، الجزائر، ص ص: 199، 200

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل الاحتياطي الإجباري ارتفع من 3% سنة 2001 إلى 6.25% سنة 2003 وهذا يدل على استخدام هذه الأداة خلال هذه الفترة وعلى أهميتها من طرف السلطة النقدية. بقيت نسبة الاحتياطي الإجباري ثابتة على مدار السنوات من 2004 إلى 2007 بنسبة 6.50% أي إلى غاية صدور التعليم رقم (07-13) في 14 ديسمبر 2007 التي تتعلق بنظام الاحتياطي الإجباري حيث نلاحظ ارتفاع هذه النسبة من 6.50% إلى 8% خلال سنتي 2008 2009. واصل المعدل في الارتفاع المستمر حتى وصل إلى 12% سنة 2016 هذا يدل على تدخل بنك الجزائر عن طريق هذه الأداة لامتناس السيولة الزائدة لدى البنوك وتنظيمها، وفي سنة 2017 انخفضت النسبة لتصل إلى 8%.

أما فيما يخص تأثير استقلالية بنك الجزائر على الاحتياطي الإجباري فانه:

في ظل الأمر 01/01 نلاحظ أن معدلات الاحتياطي الإجباري في ارتفاع مستمر ويمكن تفسير ذلك أن السلطة النقدية تحاول السيطرة على المعروض النقدي.

في ظل الأمر 11/03 نلاحظ إتباع السلطة لنفس السياسة وهي الرفع من نسبة الاحتياطي الإجباري وهذا راجع إلى رغبة وحرص السلطة على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتتجرب حدوث أي أزمات.

ثالثا: آلية استرجاع السيولة

تعتبر آلية استرجاع السيولة من طرف بنك الجزائر من إحدى التقنيات المستحدثة وهي أسلوب لسحب فائض السيولة. دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2002 وتعتمد آلية استرجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشككة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق ($n/360$) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر. وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق والتي قد لا يمكن تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري، وخاصة وان بنك الجزائر أصبح يتدخل عبر هذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002، واسترجاع السيولة يكون لمدة 7 أيام، 3 أشهر و 6 أشهر¹. والجدول التالي يوضح تطور معدل استرجاع السيولة في الجزائر:

¹ رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 200 201

الوحدة: %

جدول رقم (05): تطور معدل استرجاع السيولة (2002-2017)

السنة	معدل استرجاع السيولة 7 أيام	معدل استرجاع السيولة 3 أشهر	معدل استرجاع السيولة 6 أشهر
2002	2.75%	-----	-----
2003	1.75%	-----	-----
2004	0.75%	-----	-----
2005	1.25%	1.90%	-----
2006	1.25%	2.00%	-----
2007	1.75%	2.50%	-----
2008	1.75%	2.50%	-----
2009	0.75%	1.25%	-----
2010	0.75%	1.25%	-----
2011	0.75%	1.25%	-----
2012	0.75%	1.25%	-----
2013	0.75%	1.25%	1.50%
2014	0.75%	1.25%	1.50%
2015	0.75%	1.25%	1.50%
2016	0.75%	1.25%	1.50%
2017	0.75%	1.25%	1.50%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لسنة 2015 و 2017

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وفيما يخص استرجاع السيولة لمدة 7 أيام نلاحظ أن النسبة كانت مرتفعة سنة 2002 وتقدر بـ 2.75% هذا يعني وجود سيولة كبيرة في السوق، ثم انخفضت في سنة 2004 لتصبح 0.75% ليعاود في الارتفاع مرة أخرى من سنة 2005 إلى سنة 2008 من 1.25% إلى 1.75% على التوالي وهذا يدل على امتصاص كبير للسيولة. منذ سنة 2009 انخفض إلى نسبة 0.75% وبقي ثابت على نفس النسبة إلى غاية سنة 2017 وهذا راجع إلى الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر.

أما فيما يخص استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر فقد بدأ استخدامه سنة 2005 حيث كان بنسبة 1.90% ثم ارتفعت النسبة سنة 2008 إلى 2.50%، لتعاود الانخفاض بداية سنة 2009 إلى غاية 2017 بنسبة تقدر بـ

.1.25٪

أما فيما يخص استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر فقد بدأ استخدامها سنة 2013 بنسبة 1.50٪ وقد بقيت هذه النسبة ثابتة إلى غاية 2017.

أما فيما يخص تأثير استقلالية بنك الجزائر على أداة آلية استرجاع السيولة، فإنه ومع أن درجة استقلالية بنك الجزائر خلال الامر 01/01 انخفضت إلا أنه تم استحداث أداة جديدة تدعم أدوات السياسة النقدية وذلك بهدف امتصاص السيولة والتحكم في المعروض النقدي.

رابعاً: عمليات الأمانة

يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل معدل الفائدة المتفاوض عليه، ويحدد مبلغ التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره والمقاييس التي يحددها، وتقوم على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض. بمعنى هي عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل المؤقت عن سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، وعند انقضاء اجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقترض ويتم استعمال عمليات الأمانة في شكل ضخ للسيولة فقط.¹

خامساً: تسهيلات خاصة بالوديعة المغلة للفائدة

تعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تاخذ صورة قرض تمنحه البنوك لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر. تم إدخال أداة التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة سنة 2005.² والجدول التالي يبين تطور معدل التسهيلات الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة في الجزائر:

¹ أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 195

² رايس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 201

الوحدة: %

جدول رقم (06): تطور معدل تسهيلات الوديعة (2005-2017)

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل تسهيلات الوديعة	%0.30	%0.30	%1	%0.75	%0.30	%0.30	%0.30
العام	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل تسهيلات الوديعة	%0.30	%0.30	%0.30	%0.30	%0.30	%00.00	

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لسنة 2008 و 2015 و 2017 نلاحظ من الجدول أعلاه انه هناك استقرار في معدل تسهيلات الوديعة خلال سنة استخدامها والسنة الموالية لها حيث كانت بنسبة %0.30، ليرتفع في سنة 2007 إلى %1 وهذا يعني هناك فائض في السيولة لدى البنوك التجارية، ليعاود المعدل في الانخفاض إلى %0.30 سنة 2009 ليبقى ثابت في نفس المعدل إلى غاية سنة 2016. أما في سنة 2017 فنلاحظ أن النسبة معدومة أي لم يتم استخدامها خلال هذه السنة وليس هناك فائض في السيولة لدى البنوك التجارية.

سادسا: عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها اقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بغرض منح القروض، وقد حدد قانون 10/90 القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر أن يجربها على العمليات، على أن لا تتجاوز سقف %20 من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة. وقد تم التخلي عن هذا السقف مع صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة. تم استخدام هذه الأداة مرة واحدة في ديسمبر 1669، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة، ورغم الجهود المبذولة إلا أن أداة عمليات السوق المفتوحة لم تستعمل منذ سنة 2002 إلى غاية سنة 2009.¹ نلاحظ من عرضنا لأدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر ان بنك الجزائر استخدم الأدوات المنصوص عليها قانونا، وبالتالي إدارتها تكون عبر نصوص قانونية وبنك الجزائر غير مستقل في إدارة هذه الأدوات.

¹ أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 197

وقد تم استحداث أدوات وذلك تماشيا مع الوضع الاقتصادي التي تمر به الجزائر خلال تلك الفترة.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

من اجل إعطاء فعالية للسياسة النقدية يجب أن تكون هناك استقلالية للبنك المركزي عن السلطة،

حيث يكون بذلك هناك حرية للبنك المركزي في اختيار ووضع الأدوات النقدية التي تتناسب مع الوضع

الاقتصادي للدولة، وذلك من اجل تحقيق أهداف السياسة النقدية.

وقد وضحت الجزائر في قانون النقد والقرض 10/90 مسار السياسة النقدية وأهدافها المسطرة. وقد أعادت

التأكيد على هذه الأهداف في التعديل 11/03 ويعتبر تحقيق النمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار

أهم الأهداف الرئيسية التي يسعى بنك الجزائر تحقيقها.

أولاً: تحقيق المستوى العام للأسعار

يعتبر هدف استقرار المستوى العام للأسعار أهم أهداف السياسة النقدية في الجزائر، وان التحديد الدقيق للهدف

النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فعالية اكبر لهذه السياسة، وطبقا لما ينص عليه

قانوني 10/90 و 11/03 غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى استقرار المستوى العام للأسعار

كهدف. وجاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 "أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ

على استقرار الأسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك".¹ وأعيد التأكيد على هذا

الهدف في التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016 حيث جاء فيه "يقترح بنك الجزائر وسائل السياسة النقدية

التي يجب وضعها لتحقيق هدف السياسة النقدية المتمثل في استقرار الأسعار".²

والجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر:

¹ أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 183

² التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016، ص 138

جدول رقم(07): تطور معدل التضخم(2000-2017)

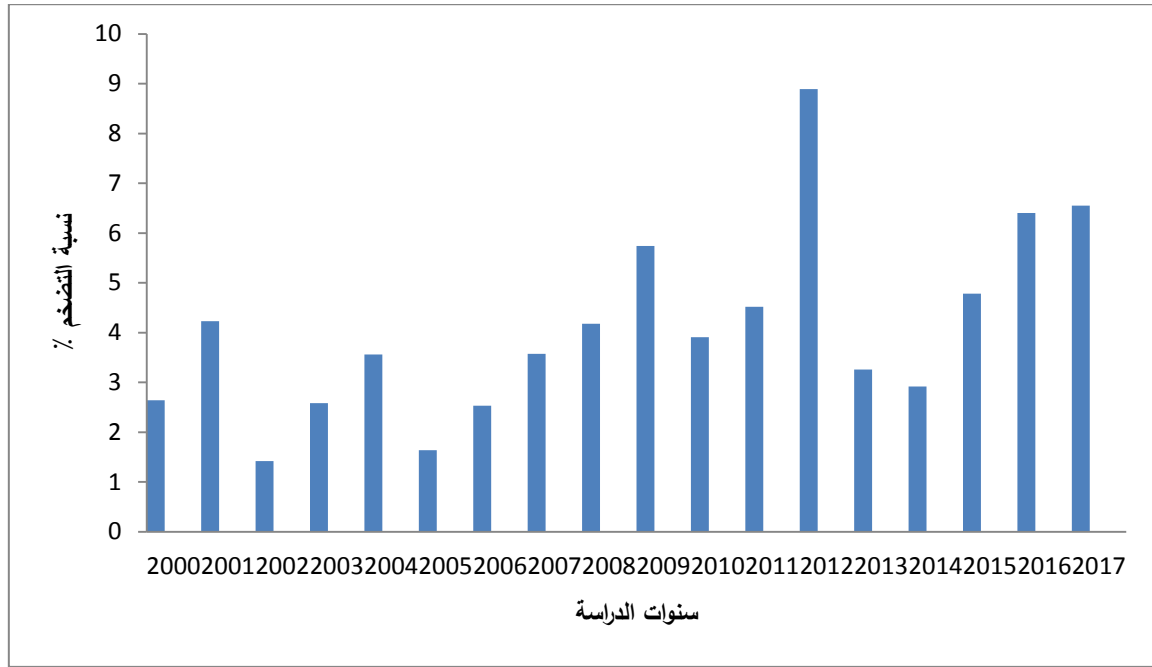
الوحدة: %

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	العام
%2.53	%1.64	%3.56	%2.58	%1.42	%4.23	%2.64	معدل التضخم
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	العام
%3.26	%8.89	%4.52	%3.91	%5.74	%4.18	%3.57	معدل التضخم
			2017	2016	2015	2014	العام
			%6.55	%6.40	%4.78	%2.92	معدل التضخم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرات الإحصائية لسنة 2008 و 2015 و 2017

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تدبب في معدلات التضخم حيث ارتفعت في 2001 إلى %4.23 بسبب مخطط الإنعاش الاقتصادي التي اتبعته الجزائر، ثم انخفض إلى غاية سنة 2005 إلى %1.64 ثم عاود الارتفاع ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2012 بنسبة %8.89 وهذا راجع للزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار البترول الذي اثر على الاقتصاد الوطني. ليعاود في الانخفاض حيث وصل سنة 2014 إلى %2.92 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة وبالتالي انتعاش الاقتصاد وإتباع الحكومة لسياسة ضمان السلم الاجتماعي حيث قامت بزيادة الأجور وتوفير مناصب عمل، بعد ذلك عاود المعدل في الارتفاع إلى غاية 2017 حيث وصل إلى %6.55 وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول وكذلك ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار لجميع المواد والتخفيض المستمر في قيمة العملة ألقى بضلاله على الأسعار داخل الوطن وأيضاً إتباع الجزائر لسياسة تقشفية. والمنحنى البياني التالي يوضح تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم(04): منحني التضخم في الجزائر(2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(07)

أما فيما يخص أثر استقلالية بنك الجزائر على التضخم فانه:

في ظل قانون النقد والقرض: فقد كانت معدلات التضخم مرتفعة جدا مع بداية التسعينات ولكنها بدأت تتناقص سنة بعد سنة إلى أن وصلت سنة 2000 إلى 20.64% وهذا يعني أن استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها مند صدور قانون النقد والقرض لها دور كبير في انخفاض معدلات التضخم.

في ظل التعديل 01/01: خلال سنة صدور الأمر 01/01 عرفت معدلات التضخم ارتفاع وصلت إلى 4.23% وهذا يدل على انعكاس انخفاض درجة استقلالية بنك الجزائر على معدلات التضخم.

في ظل الأمر 11/03: وبالرغم من أن درجة استقلالية بنك الجزائر خلال هذا التعديل ارتفعت بنسبة ضئيلة إلا أنها لا تصل إلى درجة الاستقلالية التي كان عليها خلال قانون النقد والقرض، نلاحظ أن معدلات التضخم ارتفعت سنة 2003 إلا أنها استقرت نسبيا خلال السنوات التي تلت صدور التعديل.

ثانيا: النمو الاقتصادي

بدا عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينات، وفي ظل هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، وقد نجم عن هذه البرامج آثار انكماشية في الأمد القصير، لأنه يمر بتطهير الاقتصاد وإعادة إقرار التوازنات ويتطلب ذلك توفير الشروط الضرورية للإنعاش، لان عمل السياسة النقدية عندما يصب على

خفض العجز المالي والتضخم، سينجم عنه انخفاض في القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية. قبل التسعينات كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سالبا لكن مع بداية التسعينات أصبح موجبا خاصة منذ 1995، وهذا يعني تحقيق أهداف برنامج التعديل الهيكلي.¹

والجدول التالي يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

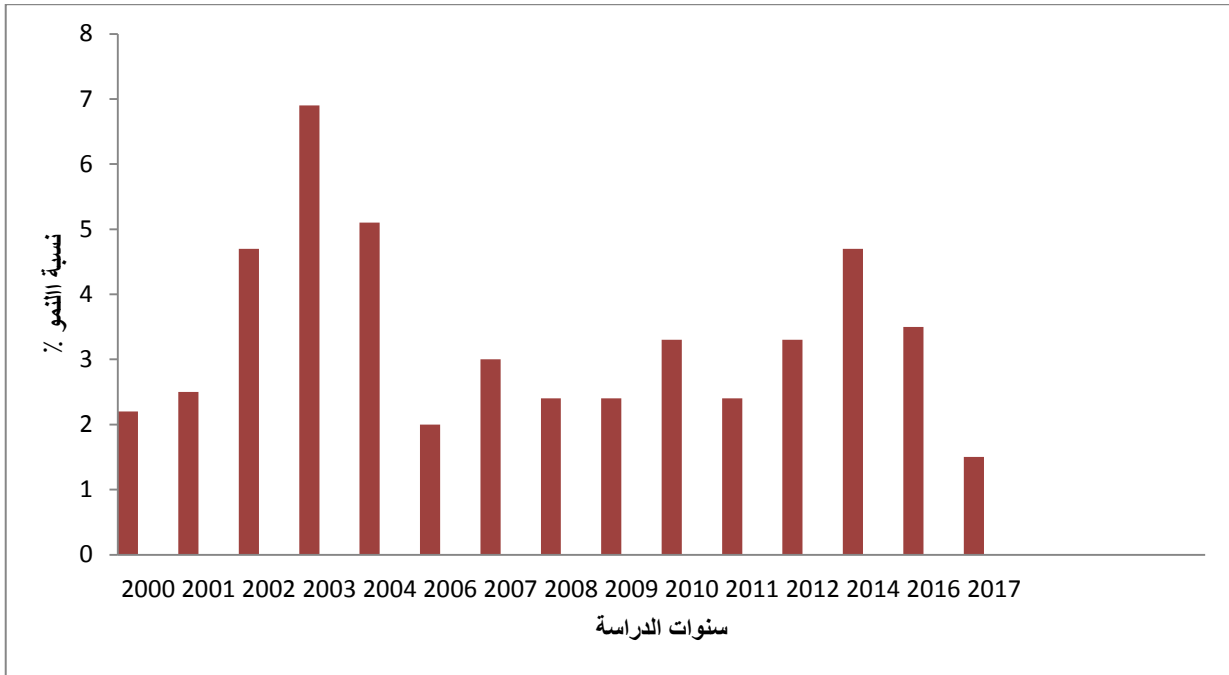
جدول رقم (08): تطور معدل النمو الاقتصادي (2000-2017) الوحدة %

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2006	2007
معدل النمو	2.2%	2.5%	4.7%	6.9%	5.1%	2%	3%
العام	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2016
معدل النمو	2.4%	2.4%	3.3%	2.4%	3.3%	4.7%	3.5%
العام	2017						
معدل النمو	1.5%						

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات والتقارير السنوي لسنة 2015 نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع معدلات النمو من سنة 2000 حيث كانت 2.2% إلى 6.9% سنة 2003 وذلك يعود إلى التحسن في الاقتصاد الوطني بسبب ارتفاع مداخيل المحروقات وكذلك نجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي، إلا انه ومنذ سنة 2004 بدأت معدلات النمو في التراجع إلى أن وصلت إلى 2.4% سنة 2009 وهذا بسبب الأزمة العالمية وانعكاسها على الاقتصاد الوطني، ومنذ سنة 2010 والمعدل في ارتفاع إلى أن وصل سنة 2014 لنسبة 4.7% وهذا بسبب ارتفاع مداخيل البترول وبالتالي انتعاش الاقتصاد وتحسن المستوى المعيشي للمواطن، عاود المعدل في الانخفاض إلى أن وصل سنة 2017 إلى 1.5% وهو اقل معدل يصل إليه منذ بداية الألفية وهذا سببه تراجع أسعار البترول الذي يعتبر المصدر الرئيسي للمداخيل في الجزائر. والمنحنى البياني التالي يوضح تطور معدلات النمو خلال فترة الدراسة:

¹ صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، فيفري 2004، ص 6

الشكل رقم(05): منحني تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر(2000-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم(08)

ثالثا: التشغيل

يرتبط هدف التشغيل بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فان تحقيق هذا الهدف ينعكس ايجابيا عن هذا التشغيل، الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة التي تعكس الاختلال الحاصل على جانب العرض و الطلب في القوى العاملة لارتباطها بعوامل ديمغرافية واجتماعية واقتصادية.¹

والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر:

الوحدة: %

جدول رقم(09): تطور معدل البطالة(2000-2017)

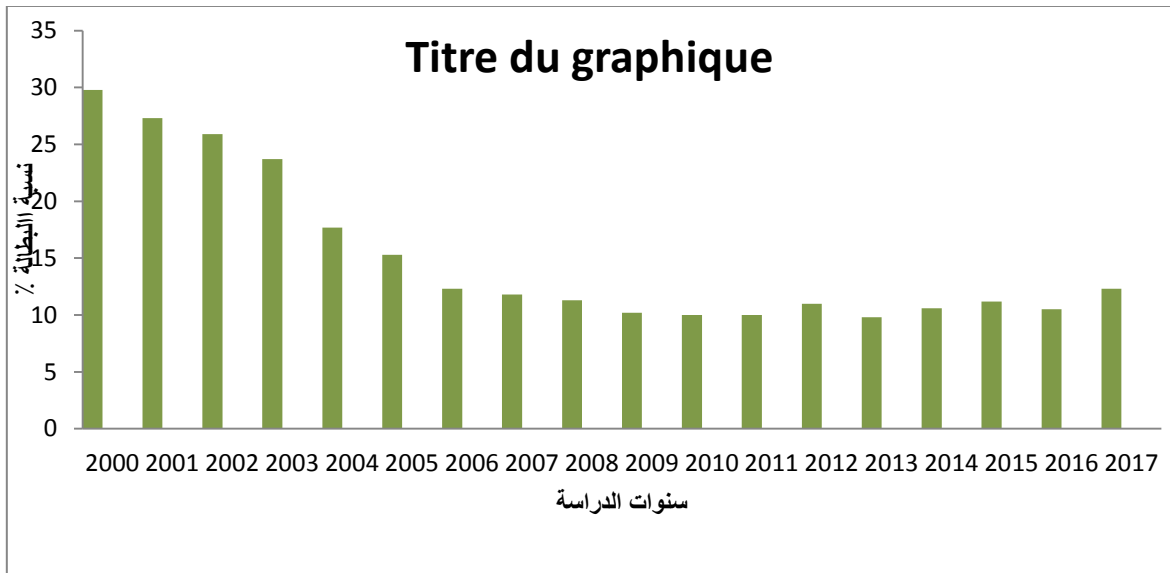
العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة	%29.8	%27.3	%25.9	%23.7	%17.7	%15.3	%12.3
العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	%11.8	%11.3	%10.2	%10.00	%10.00	%11.00	%9.8
العام	2014	2015	2016	2017			
معدل البطالة	%10.6	%11.2	%10.5	%12.3			

¹ أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص 185

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2006، 2008، 2010، 2015 و 2016

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات البطالة بدأت بالانخفاض تدريجيا منذ 2000 بالرغم من الانخفاض تبقى مرتفعة حيث كان المعدل 29.8% سنة 2000، هذا يدل على أن السياسة النقدية لم تحقق هذا الهدف و هذا راجع عدة أسباب منها عدم توفير استثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية. ووصلت سنة 2001 إلى نسبة 10% استمر هذا المعدل في الانخفاض إلى غاية 2013 بنسبة 9.8% وهذا راجع لاعتماد الحكومة لبرامج اقتصادية تهدف بالأساس إلى توفير مناصب شغل و بالتالي تحسين المستوى المعيشي للمواطن و كذلك تم إنشاء وكالة وطنية للتشغيل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت في توفير مناصب الشغل. ثم عادت النسبة في الارتفاع لتصل سنة 2017 إلى 12,3 وهذا بسبب الأزمة التي تمر بها الجزائر من انخفاض البترول الذي اثر على الاقتصاد حيث تم تجميد عدة مشاريع و كذلك ارتفاع حجم اليد العاملة الباحثة عن العمل. والمنحى البياني التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر (200-2017):

الشكل رقم(06): منحى تطور معدل البطالة في الجزائر(2000-2017)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم(09)

رابعاً: توازن ميزان المدفوعات

إن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هو من بين الأهداف الذي نص عليها قانون 10/90 وتسعى السلطة النقدية إلى العمل على تحسين ميزان المدفوعات.

والجدول التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2017)

الوحدة مليار دولار

جدول(10):تطور ميزان المدفوعات (2000-2017)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	العام
16.94	9.25	7.47	3.65	6.19	7.57	رصيد الميزان التجاري
2011	2010	2009	2008	2007	2006	العام
20.14	15.58	3.86	36.99	29.55	17.73	رصيد الميزان التجاري
2017	2016	2015	2014	2013	2012	العام
-5.31	-26.03	-27.54	-5.88	0.13	12.06	رصيد الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2008، 2010 و النشرات الإحصائية الثلاثية لسنة 2015، 2017

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات منذ سنة 2000 وهو يسجل فائض إلى غاية 2008 أين سجل أعلى نسبة حيث بلغ 36.99% مليار دولار، وهذا يدل على أن البرامج والخطط التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة كانت ذو فعالية ونجاعة. ثم بعد ذلك نلاحظ انخفاض في ميزان المدفوعات في سنة 2009 حيث قدر بـ 3.86 مليار دولار وذلك بسبب الأزمة المالية وتراجع أسعار البترول ثم عاود الميزان في التحسن إلى غاية 2012 حيث سجل 12.06 مليار دولار وذلك بسبب تحسن أسعار البترول، ثم عاود في الانخفاض حيث في سنة 2014 سجل عجز في ميزان المدفوعات قدر بـ 5.88-، ليواصل الميزان في سلسلة عجوزاتها حيث سجل في سنة 2015 عجز بقيمة 27.54- مليار دولار، وهذا راجع إلى الأزمة البترولية التي تعيشها الجزائر حيث انخفضت أسعار البترول إلى ما دون 50 مليار دولار. تواصل العجز في 2016 حيث قدر بـ 26.03- مليار دولار بسبب تواصل أزمة البترول، تراجع هذا العجز خلال سنة 2017 ليصل إلى 5.31- مليار دولار حيث تشهد السوق البترولية تحسن ملحوظ في أسعار البترول حيث ارتفعت الأسعار ولا زالت لحد الآن في ارتفاع.

خلاصة

بسبب الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر قبل التسعينات، عمدت الجزائر إلى انتهاج سياسة نقدية تهدف من ورائها إلى تحسين الوضع الاقتصادي ومواكبة التطور الحاصل على المستوى العالمي، لذلك عمدت الجزائر إلى وضع قانون جديد في بداية التسعينات يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية بشكل أساسي وهو قانون النقد القرض. ويعتبر قانون النقد والقرض هو القانون الذي أعطى لبنك الجزائر الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، وبسبب الأوضاع التي مرت بها الجزائر في نهاية التسعينات قامت السلطات بإجراء تعديلات على القانون، هذه التعديلات أثرت على درجة استقلالية بنك الجزائر وبالأخص تعديل 01/01 حيث تم إلغاء على أثره مدة تعيين المحافظ ونوابه وقلص من صلاحيات بنك الجزائر.

أما فيما يخص مسار السياسة النقدية في الجزائر، فنلاحظ أن الجزائر وبالإضافة إلى الأدوات المنصوص عليها في قانون النقد والقرض قد قامت باستحداث أدوات جديدة وذلك تماشياً مع الوضع الاقتصادي التي تمر به الجزائر، حيث تم استحداث أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام و 3 أشهر وذلك بغرض امتصاص السيولة والتحكم في المعروض النقدي، وقد حاولت الجزائر جاهدة من أجل تحقيق الهدف الأساسي للسياسة النقدية ألا وهو تحقيق المستوى العام للأسعار إلا أنها لم تنجح في ذلك وذلك بسبب الأزمات التي تواجهها والوضع الاقتصادي آلت إليه الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة.

خاتمة علمة

خلاصة عامة

يعتبر البنك المركزي أعلى هيئة في القطاع البنكي، حيث يتمتع بعدة خصائص ويقوم بعدة وظائف أهمها الإصدار النقدي والرقابة على الائتمان، وله تأثير كبير وواضح في الاقتصاد وهو المسؤول عن إدارة وتسيير السياسة النقدية.

ومن أجل قيام البنك المركزي بدوره على أكمل وجه فيما يخص السياسة النقدية يجب أن يكون يتمتع بالاستقلالية الكافية، حيث تعتبر استقلالية البنك المركزي مظهر من مظاهر السيادة الاقتصادية، فكلما كان البنك المركزي مستقل كلما كان فعالا وذو كفاءة في تسيير وإدارة السياسة النقدية. وبما أن السياسة النقدية هي مجموعة التدابير والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي من أجل تحقيق أهداف معينة، فإن البنك المركزي يستخدم مجموعة من الأدوات سواء كانت أدوات كمية أو أدوات نوعية بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية والتي من بينها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي والتشغيل.

وفي الجزائر ومن خلال دراستنا لاحظنا أن درجة استقلالية بنك الجزائر كانت عالية في قانون النقد والقرض على عكس التعديلات التي طرأت عليه، ومن بين الأهداف التي تحققت على اثر هذه الاستقلالية تحسن مستوى التضخم والذي يمثل هاجس وهدف تسعى جميع الدول إلى تحقيقه.

1. نتائج اختبار الفرضيات

- تمحورت الفرضية الأولى حول "تحقيق أهداف السياسة النقدية مرهون بمدى فعالية وكفاءة أدواتها"، هذه الفرضية صحيحة. حيث ومن خلال دراستنا يتبين انه من بين أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ويتم تحقيق هذا الهدف لما تكون أدوات السياسة النقدية ذات كفاءة وفعالية؛
- تمحورت الفرضية الثانية حول "تختلف درجة استقلالية بنك الجزائر في قانون النقد والقرض والتعديلات التي طرأت عليه"، هذه الفرضية صحيحة. حيث من خلال دراستنا هذه تبين أن بنك الجزائر كان يتمتع باستقلالية كبيرة عند صدور قانون النقد والقرض، هذه الاستقلالية تقلصت مع صدور التعديل 01/01 والتعديل 11/03؛
- تمحورت الفرضية الثالثة حول "الدرجة استقلالية بنك الجزائر تأثير على مدى تحقق أهداف السياسة النقدية خاصة هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار"، هذه الفرضية صحيحة. حيث انه ومن خلال دراستنا تبين أن الاستقلالية الكبيرة التي كان يتمتع بها بنك الجزائر في قانون النقد والقرض كان له تأثير كبير على معدلات التضخم حيث كانت مرتفعة وانخفضت خلال مدة سريان القانون، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أهم هدف يسعى بنك الجزائر إلى تحقيقه.

2. نتائج البحث

بعد الدراسة تم الوصول إلى عدة نتائج:

- يتم وضع وتنفيذ السياسة النقدية من طرف البنك المركزي وهذا من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي، ويتم استخدام مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية من اجل تحقيق أهداف السياسة النقدية؛
- تؤثر استقلالية البنك المركزي على التضخم والناتج المحلي الإجمالي وعلى عجز الميزانية العامة؛
- إن استقلالية البنك المركزي تعني عزل السياسة النقدية عن ضغط السلطة ومنح البنك المركزي حرية التصرف في كيفية وضعها وتنفيذها؛
- يتم قياس استقلالية البنك المركزي من خلال مؤشرين هما: الاستقلالية الوظيفية والاستقلالية العضوية؛
- هناك عدة أنواع للسياسة النقدية منها السياسة النقدية التوسعية والتي يتم استخدامها لمعالجة البطالة والركود الاقتصادي، السياسة النقدية الانكماشية وتستخدم لمعالجة التضخم والسياسة النقدي والسياسة النقدية المختلطة وهي السياسة المناسبة للدول النامية؛
- يعتبر قانون النقد والقرض هو أول من أعطى الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي، حيث منح له الحرية والصلاحيات في تسيير الائتمان وكذلك منح للمحافظ ومجلس النقد والقرض صلاحيات واسعة؛
- إن التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض أثرت على درجة استقلالية بنك الجزائر حيث تناقصت درجة الاستقلالية في التعديل 01/01 من خلال إلغاء مدة تعيين المحافظ ونوابه، وكذلك في التعديل 11/03؛
- اعتمد بنك الجزائر على الأدوات الكمية من اجل تحقيق أهداف السياسة النقدية، لكن لم يتم استخدام أداة السوق المفتوحة وهذا بسبب عدم تطور السوق المالي في الجزائر مقارنة بالأسواق العالمية؛
- قام بنك الجزائر باستحداث أدوات جديدة تماشيا مع الوضع الاقتصادي بداية من سنة 2002 وهذا من اجل زيادة فعالية أدوات السياسة النقدية، تمثلت هذه الأدوات في آلية استرجاع السيولة وتسهيلات الوديعة المغلة للفائدة؛
- إن استقلالية بنك الجزائر خلال صدور قانون النقد والقرض ساهمت في تحسن معدلات التضخم؛
- من خلال دراستنا تبين أن حالة الوضع الاقتصادي في الجزائر مربوط بالمحروقات، فكلما تحسنت مداخيل المحروقات تحسن الوضع الاقتصادي وكلما انخفضت مداخيل المحروقات تدهور الوضع الاقتصادي.

3. التوصيات

بعد دراستنا لموضوع استقلالية البنك المركزي وأثره على أداء السياسة النقدية، تم التوصل إلى مجموعة من المقترحات وتتمثل في:

- ضرورة منح الاستقلالية اللازمة والكافية لبنك الجزائر من أجل القيام بدوره على أحسن وجه، وضرورة تحديد مدة تعيين المحافظ ونوابه وتوسيع صلاحياته؛
- إبعاد بنك الجزائر عن الضغوطات السياسية وترك الحرية له في وضع وتنفيذ السياسة النقدية؛
- ضرورة سن قوانين جديدة تضمن الاستقلالية لبنك الجزائر ويجب تطبيقها على أرض الواقع؛
- تطوير السوق المالي والنقدي في الجزائر وكذا العمل على تنويع استعمال أدوات السياسة النقدية، وكذا العمل على توفير الجو الملائم من أجل استخدام أداة السوق المفتوحة؛
- ضرورة إعطاء بنك الجزائر الحرية في اختيار الأدوات اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة النقدية خاصة تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- عدم اعتماد الحكومة كليتنا على إيرادات المحروقات كمخول رئيسي للخزينة، بل عليها تنويع الصادرات والاعتماد على موارد أخرى من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني.

4. أفاق الدراسة

إن هذا الموضوع مرتبط ويمس عدة جوانب في الاقتصاد، ونقترح على الطلبة الراغبين في التوسع في هذا الموضوع بعض المواضيع وهي كالتالي:

- انعكاس استقلالية البنك المركزي على المتغيرات الاقتصادية؛
- دراسة مقارنة بين السياسة النقدية في الدول النامية والدول المتقدمة؛
- اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي؛
- تأثير التحول إلى الصيرفة الإسلامية على السياسة النقدية.

قائمة المراجع

أ. الكتب

1. الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2007
2. الحلاق سعيد سامي ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، الأردن، 2010.
3. الدوري زكرياء ويسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسة النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2006
4. السمهوري محمد سعيد، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2011
5. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، ط1، الأردن، 2010
6. الطاهر عبد الله وموفق علي الخليل، النقود و البنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، ط2، الأردن، 2004
7. الغالبي عبد الحسن جليل، السياسة النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2015
8. الموسوي ضياء مجيد، الإصلاح النقدي، دار الفكر، ط1، الجزائر، 1993
9. الوادي حازم محمود عيسى، النظام النقدي في الإسلام (دراسة مقارنة)، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2014
10. بخراز يعدل فريد، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005
11. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008
12. بن هاني حسين، اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2003
13. بوخاري لحو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية، ط1، لبنان، 2010
14. حداد أكرم وهذلول مشهور، النقود والمصارف (مدخل تحليلي و نظري)، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2005
15. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2006

16. خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008
17. خريس جمال و أبو خضير أيمن وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2002
18. رحيم حسن، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، 2008 19. شامية احمد زهير، النظريات الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2002
19. شامية احمد زهير، النقود و المصارف، دار زهران للنشر، ط1، الأردن، 1993
20. صنوان محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي، دار وائل للنشر، ط2، الأردن، 2008
21. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008
22. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي (المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية) ، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008
23. عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، 2003
24. عبد الرحيم محمد إبراهيم، اقتصاديات النقود و البنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014
25. عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 1999
26. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود و البنوك، (الأساسيات و المستحدثات)، الدار الجامعية، مصر، 2010
27. علي محمد و احمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية) دراسة تحليلية، تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربي، الدار الجامعية، مصر، 2007
28. عوض الله زينب و أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003
29. غزلان محمد عزات، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2003
30. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006
31. كنعان علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2012
32. لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013
33. محمد علي احمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية،

الدار الجامعية، ط1، مصر، 2007

34. مصطفى احمد فريد و محمد السيد حسن سهير، السياسات النقدية والبعء الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000

35. مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، الجزائر، 2005

36. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأكيد و المعارضة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994

37. يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية و دورها في اقتصاديات الدول، دار التعليم العالي، الإسكندرية، 2014

ب. الرسائل والأطروحات

1. أكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)،

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011

2. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مذكرة

مقدمة في إطار نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006

3. بقبق ليلي أسهمان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية (دراسة قياسية)، مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية و بنوك، جامعة أبي

بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015

4. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009

5. بلسم حسين ريف السهلاني، استقلالية البنوك المركزية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع

الإشارة إلى البنك المركزي العراقي، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير، المعهد العالي للدراسات

المحاسبية و المالية، جامعة بغداد، 2008

6. تويني فلاح حسن، دور البنوك المركزية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة مقدمة في إطار نيل

شهادة الدكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2001

7. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2014)،

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و أسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية،

جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016

8. خورشيد نجات محمد، استقلالية المصرف المركزي و أثرها على فعالية السياسة النقدية في سورية، رسالة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلب، سورية، 2013
9. شمولول حسينة، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001
10. صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة"دراسة التجربة الجزائرية"، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011
11. عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية عامة، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2014

ت. المجالات

1. بحوصي مجذوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد و القرض 10/90 والأمر 11/03 ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، جامعة بشار ، العدد 16، الجزائر، 2012
2. فشار جميلة ، البنك المركزي، مجلة أفاق العلوم، جامعة الجلفة، العدد 3، الجزائر
3. م م خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 سنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 7، العدد 23، 2011
4. عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2006
5. ماجدة مدوخ، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2011
6. صالح مفتاح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، فيفري 2004

ث. ملتقيات وبحوث

1. بلعزوز بن علي وكتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي (واقع وتحديات)، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية،

- جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004
2. لطرش الطاهر، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممرز واقتصاد السوق "نظرة تقييمية"، الملتقى الوطني الأول حول السياسات النقدية في الجزائر ' محاولة للتقييم'، 13 ماي 2013
3. احمد محمد فهمي سعيد و بلسم حسين رفيف، استقلالية البنك المركزي مع الإشارة إلى درجة استقلالية البنك المركزي العراقي استنادا إلى قانونه رقم 56 لسنة 2004، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، ديسمبر 2017
4. رابيس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم(2000-2011)، بحوث اقتصادية وعربية، العددان 61، 62، شتاء وربيع 2013، الجزائر
5. محمد لكصافي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي السابع والعشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، قطر، 2004

ج. المطبوعات والتقارير

1. سنوسي علي، مطبوعة بعنوان مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016
2. كمال زيتوني، مطبوعة بعنوان النظام المصرفي الجزائري ، مقياس النظام المصرفي الجزائري، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017
3. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011
4. بنك الجزائر، التطور النقدي والاقتصادي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017
5. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016
6. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2008
8. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2015
9. النشرة الإحصائية لبنك الجزائر لسنة 2017

ج. التشريعات القانونية

1. المادة 11، 12، 13 من قانون النقد والقرض
2. المادة 20-28 من قانون النقد والقرض
3. المادة 32-43 من قانون النقد والقرض

4. المادة 44 من قانون النقد والقرض

5. المادة 51-54 من قانون النقد والقرض

6. المادة 93 من قانون النقد والقرض

7. المادة 15 من الأمر 11/03

8. المادة 62 من الأمر 11/03

ح. المواقع الالكترونية

1. احمد ألفي، استقلالية البنوك المركزية ، مقال منشور في كاش نيوز الالكترونية، يوم 11 افريل 2016، سا 9:21 صباحا

خ. مراجع باللغة الأجنبية

- 1.Christine and Dean S.Ammer, Dictionary of Business and Economy, New York, Macmillan, publishing, 1977